وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالبة:
هناء مغزيلي

إشراف الأستاذ:
أ. حمزة رملي

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
أ. أبو بكر بوسالم	المركز الجامعي ميلة	رئيسا
أ. زواري فرحات سليمان	المركز الجامعي ميلة	مناقشا
أ. حمزة رملي	المركز الجامعي ميلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والحمد لله الذي بدأنا وعليه توكلنا والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وعلى آله وصحبه وسلم

فإن واجب الوفاء يلزمنا ان نتقدم بجزيل الشكر وفائق الاحترام للأستاذ المشرف "رملي حمزة"

لتفضله بالإشراف على هذا البحث وتحمله عناء المتابعة المستمرة ولما أبداه من ملاحظات وتوجيهات سديدة كان لها الأثر الكبير في إغناء بحثنا فجزاه الله خير الجزاء

كما أتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

وأتقدم بالشكر إلى كافة الأشخاص الذين ساعدوا في إعداد هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة

هناء

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

أهدي ثمرة جهدنا هذا إلى مدرسة الحنان ووصية الرحمان إلى زهر أحلامي وينبوع حناني، إلى شمس الأماني، وأحلى ما في الأنام إلى الشمعة التي أنارت طريقي، أهديك سلاما لو رفع إلى السماء لكان قمرا منيرا ولو نزل إلى الأرض لكساها حريرا إلى أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من تعلمت منه معنى الحياة والصمود والتحدي، إلى من تعب لأجلي وعلمني وكان نورا ينير دربي أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى أختي الغالية وسام وزوجها بلال

إلى جميع إخوتي حفظهم الله ورعاهم: عثمان، علاء الدين، أيوب.

إلى كل الأقارب والأصدقاء خاصة أختي "ليندة وسلوى"

إلى كل من قدم يد المساعدة من أجل إنجاز هذا العمل

إلى كل زملائي في الدراسة

إلى كل طاقم التدريس

هناء

الملخص :

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار النفط وتداعياته على الاقتصاد الجزائري يهدف هذا البحث إلى معرفة وتقدير أثر تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

باعتبار النفط موردا حيويا ناضبا ومصدرا للدخل الوطني بالنسبة للعديد من الدول خاصة تلك التي يرتبط دخلها العام بما تجنيه من عائدات النفط وهو حال الجزائر، غير أن المعروف عن أسعار النفط أنها تسجل تقلبات حادة صعودا وهبوطا تحت تأثير مجموعة من الظروف الاقتصادية والجيوسياسية التي تؤثر على توقعات الطلب عليه وعرضه، ولعل أبرز تلك التقلبات الارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط منذ سنة 2010 إلى غاية 2013 مسجلا البرميل مستوى قياسيا عند 112.92 دولار سنة 2011، لكن أهمها ما يحدث اليوم، فبعد استقرار لسعر البرميل دام لأكثر من 05 سنوات عرفت السوق النفطية أشد الأزمات جراء التراجعات الحادة في أسعار النفط بداية من جوان 2014 متواصلا سيناريو الانهيار إلى غاية يومنا هذا من عام 2016 (شهر مارس)، إذ فقد البرميل أكثر من نصف قيمته الإسمية عند معدل سعر يقل عن السعر المرجعي (37 دولار) الذي تعتمده الجزائر في احتساب عائداتها النفطية، وتعتبر الأخيرة المصدر التمويلي الرئيسي للموازنة العامة، وبالتالي فإنها ترتبط وتتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث أن هذه التغيرات تنعكس في نفس الاتجاه على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة، وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة سواء أكان هذا الانعكاس سلبيا أم إيجابيا، وقد ثبت ذلك من خلال تحليلنا الاقتصادي والقياسي وجود علاقة قوية بين تقلبات أسعار النفط، ومتغير عناصر الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات العامة)، وكذا موارد صندوق ضبط الإيرادات، وهذا ما فسّره كذلك معامل التحديد الذي تراوحت نسبته بأكثر من 90% من التغيرات الحاصلة في كل من إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وموارد صندوق الضبط كان سببها التغير في أسعار النفط.

فريعية الاقتصاد الجزائري توقفه على رحمة سعر النفط في السوق الدولية.

الكلمات المفتاحية : أسعار النفط، الأزمات النفطية، السوق النفطية، الموازنة العامة للجزائر، موارد صندوق ضبط الإيرادات.

Résumé :

Au milieu des préoccupations croissantes concernant l'évolution des prix du pétrole et ses répercussions sur l'économie algérienne Cette recherche a pour but de découvrir et d'évaluer l'impact des fluctuations des prix du pétrole sur le budget de l'Etat en Algérie durant la période (2010-2016)

Comme le pétrole une ressource vitale Nailla et une source de revenu national pour de nombreuses personnes l'année de revenus associés , y compris gagnent des revenus du pétrole , en particulier ceux auquel cas l'Algérie, mais il est connu pour les prix du pétrole , il a enregistré de fortes fluctuations de haut en bas sous l'influence d'une gamme de conditions économiques et géopolitiques qui affectent attentes la demande pour elle et l'afficher , et peut-être le plus important de ces fluctuations est une augmentation sans précédent des prix du pétrole depuis l'année 2010 jusqu'en 2013 , l'enregistrement d'un niveau record de baril de 112.92 dollars en 2011,

Pour mais le plus important de ce qui se passe aujourd'hui, après la stabilité du prix du baril a duré pendant plus de 05 ans, le marché pétrolier plus crises définies par les fortes baisses des prix du pétrole à compter de Juin 2014 continue scénario d'effondrement jusqu'à ce jour 2016 (le mois de Mars), le baril a plus que la moitié de la valeur nominale au taux de moins que le prix de référence (37 $), adoptée par l'Algérie dans le calcul de ses revenus pétroliers des prix, est considérée comme la dernière source de budget public de financement important, et ils sont donc liés et sont affectés à l'évolution des prix du pétrole sur les marchés mondiaux, que ces changements se reflètent dans le même direction sur le total des recettes et des dépenses publiques

Ainsi, la situation globale de budget public , que ce soit l'inversion négative ou positive , a été prouvé par l'analyse économique et enregistrer la présence d'une relation forte entre les fluctuations des prix du pétrole et des variables composantes du budget général (recettes et dépenses publiques) , ainsi que les ressources du Fonds de revenu ajusté , ce qui est interprété ainsi que des plantes sélection qui variait représentait plus de 90 % des développements dans les deux recettes totales et fonds de dépenses et d'ajustement des ressources publiques causée par le changement dans le prix des changements d'huile.

La source unique de économie algérienne à la merci des prix du pétrole sur le marché international.

Mots clés:

prix du pétrole, la crise du pétrole , le marché du pétrole , le budget général de l'Algérie , les recettes ajustent les ressources du fonds.

المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	**أ – ح**
الفصل الأول: الأزمات النفطية، أسبابها، تداعياتها	**83-21**
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي	**37-22**
المبحث الثاني: تطورات الأسواق العالمية للنفط والعوامل المحددة لها	**62-38**
المبحث الثالث: الأزمات والتقلبات التاريخية لأسعار النفط	**82-63**
الفصل الثاني: الموازنة العامة في الجزائر	**120-84**
المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة	**93-86**
المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر	**110-94**
المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة	**117-111**
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	**152-119**
المبحث الأول: تطورات أسعار النفط، الموازنة العامة ووضعية صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	139-121
المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)	147-140
المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات	151-148
الخاتمة العامة	155-153

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنـــوان الـــــــجـــدول	الصفحة
الجدول 1.1	تاريخ اكتشاف النفط في عدة من أقطار دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية	28
الجدول 2.1	بعض أنواع النفط ودرجتها حسب مقياس معهد النفط الأمريكي.	31
الجدول 3.1	أهم مصادر النفط في العالم إنتاجا وتصديرا لعام 2015	46
الجدول 4.1	تطور إنتاج النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2010-2015)	47
الجدول 5.1	تطور الاحتياطي النفطي لعينة مختارة من الدول للفترة (2010- 2015)	47
الجدول 6.1	أهم الدول المستهلكة للنفط عام 2015	50
الجدول7.1	تطور استهلاك النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2010-2015)	51
الجدول 8.1	تطور أسعار النفط خلال (1970-1986)	68
الجدول 9.1	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)	74
الجدول 10.1	تطور أسعار النفط (2000-2009)	76
الجدول 11.1	تطور أسعار النفط خلال الفترة(2010-2016)	82
الجدول 1.3	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2010-2013)	121
الجدول 2.3	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)	123
الجدول 3.3	تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2016)	125
الجدول 4.3	تطور الايرادات العامة في الجزائر (2010-2016)	129
الجدول 5.3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)	133
الجدول 6.3	تطور موارد ورصيد صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة (2010 -2016)	136
الجدول 7.3	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات والإيرادات العامة	140
الجدول 8.3	معامل الارتباط بيرسون (R) يبين اسعار النفط و النفقات العامة (2010-2016)	142
الجدول 9.3	معامل الارتباط بيرسون (R) بين أسعار النفط والإيرادات العامة (2010-2016)	144
الجدول 10.3	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على موارد صندوق ضبط الإيرادات	145
الجدول 11.3	معامل الارتباط بيرسون (R) بين أسعار النفط و موارد صندوق ضبط الإيرادات العامة (2010-2016)	147

رقم الشكل	عـنـــوان الـــــشـــكـــل	الصفحة
الشكل 1.1	التركيبة الهيدروكربونية للنفط	25
الشكل 2.1	الاستهلاك العالمي من أنواع الطاقة الأولية خلال الفترة (1990-2035)	35
الشكل 1.2	انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة	113
الشكل 2.2	إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة	114
الشكل 3.2	إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة	116
الشكل 4.2	علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الجزائر	119
الشكل 1.3	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)	124
الشكل 2.3	تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2016)	128
الشكل 3.3	تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2016)	132
الشكل 4.3	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)	135
الشكل 5.3	تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات (2010-2016)	139

رقم الملحق	عنـوان المـلحـــــق	الصفحة
01	تقدير الخبراء لسعر برميل النفط لسنة 2016	170
02	موازنة الجزائر لسنة 2016	173-171
03	مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2013)	174
04	وضعية عمليات الخزينة العمومية	175
05	نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين سعر النفط إجمالي الإيرادات والنفقات العامة	179-176
06	تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000 - 2013)	180

الاختـــصار / الرمـــز	الدلالـــــة
API	درجة الكثافة النوعية
OPEC	منظمة الدول العربية المصدرة للنفط
OCDE	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
FSM	دول الاتحاد السوفياتي سابقا
FRR	صندوق ضبط الإيرادات

المقدمة العامة

تمهيـــد:

يعتبر النفط أو ما يطلق عليه بـ "الذهب الأسود" من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، فضلا عن استعمالاته المتعددة في الحياة اليومية للإنسان، ولم يعد النفط مصدرا من مصادر الطاقة فحسب بل أصبح مصدرا لاستخراج العديد من المنتجات البتروكيماوية، كما انه لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة بل يعتبر أهم سلعة في التجارة الدولية، فعلى الرغم من تنوع مصادر الطاقة المتوفرة عالميا من مختلف مصادر الطاقة المتجددة ، والمحاولة الحالية للاعتماد على الغاز الصخري إلا أن الدلائل والتوقعات تشير إلى أنه سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم لعقود قادمة.

ومن جهة أخرى تتميز أسعار هذا المورد الاستراتيجي بالتذبذب وعدم الاستقرار نظرا لتداخل العديد من العوامل في تحديدها، فإلى جانب عوامل العرض والطلب تتداخل عوامل أخرى جيوسياسية ومنظمات دولية وعوامل مناخية...إلخ، هذا ما يشكل خطرا على اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للنفط التي تعتمد موازنتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية وهو حال الجزائر، حيث أن استقرار العائدات النفطية يرتبط ارتباطا وثيقا بتغيرات أسعار هذه المادة وبالتالي يؤثر على حصيلة الإيرادات المالية للموازنة العامة، التي تعبر الدولة من خلالها عن سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار برنامج مالي يتضمن تقديرات لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة خلال الفترة المقبلة، تركز الموازنة العامة على الإيرادات والنفقات العامة ما يعني توجيهها إلى مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدولة بما يحقق أهدافها المرجوة ضمن خطتها المالية، غير أن اعتمادها على إيرادات الجباية النفطية كمصدر رئيسي في تمويلها سيخلط حساباتها وتوقعاتها من حجم الإيراد المراد تحصيله، وكذا حجم الإنفاق المراد صرفه، وهنا يصبح حجم الإيرادات العامة ومن تم النفقات العامة لا يتحدد تبعا للنشاط الاقتصادي للدولة، بل تبعا لتقلبات أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضا في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن استقرار وتوازن الموازنة العامة يظل رهين إيرادات النفط.

وبالنظر إلى تطورات أسعار النفط من جهة وإلى مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد، إذ تشكل العائدات النفطية في الموازنة العامة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري والمحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية، حيث يعتمد على نحو 97% من هذه العائدات في تمويل البرامج التنموية ومشروعات البنية التحتية هذا ما يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق النفطية العالمية، وفي ضوء تقلبات النفط السعرية عرفت السوق النفطية ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2010-2013)، بسبب زيادة الطلب العالمي بفعل ارتفاع معدلات النمو في العديد من دول العالم

خاصة الصين والهند، نتيجة لتحسن الأوضاع وبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية، وما يشهده الوضع الراهن أزمة انهيار أسعار النفط خلال الفترة من (2014-2016) بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الو. م. أ، هذا الوضع السائد في السوق النفطية انعكس على الوضع المالي للدولة وبالتالي على الموازنة العامة، من خلال تأثير تقلبات الأسعار على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة. وأمام هاجس الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة لجأت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل احتواء آثار تقلبات أسعار النفط.

أولا: الإشكالـــية:

باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز، إذ تشكل العائدات النفطية منه المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة، وعليه فتقلبات أسعار النفط ارتفاعا أو انخفاضا ستؤثر تأثيرا مباشرا على وضعية الموازنة العامة، وعلى أساس ذلك تمت صياغة الإشكالية التالية:

- **الإشكالية الرئيسية:**

ما مدى تأثر الموازنة العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي أهمها مايلي:

1- ما مدى تأثر الإيرادات العامة بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)؟

2- ما مدى تأثر النفقات العامة بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)؟

3- ما مدى تأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2010-2016)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

إنطلاقا من التساؤلات السابقة ومن أجل الإجابة عنها نقترح الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسة:**

هناك أثر كبير لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

- **الفرضيات الفرعية:**

1- تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الإتجاه في الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2016).

2- تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الإتجاه في النفقات العامة خلال الفترة (2010-2016).

3- تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الإتجاه في موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016).

ثالثا: أسباب اختيار الموضوع

من البديهي أن كل باحث أراد الخوض في دراسة ما له أسباب ودوافع تجعله يتسمك بموضوع بحثه، منها الموضوعية وتتمثل في العلاقة الوثيقة للموضوع بالواقع الاقتصادي، كون الجزائر من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وهيمنة هذا الأخير على الاقتصاد الجزائري ككل، حيث أن أغلبية العوائد المالية متأتية من الجباية النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة هذا من جهة، ومن جهة أخرى الوضع الراهن للتراجع الحاد في أسعار النفط، أين فقد البرميل أكثر من نصف قيمته الإسمية مسجلا ما قيمته 35 دولار في سنة 2016، في حين تحتاج الجزائر لسعر لا يقل عن 90 إلى 100 دولار للبرميل لضمان توازن الموازنة العامة، وبالتالي وضعية الموازنة العامة ستكون حساسة جدا أمام الأزمة. كذلك موضوع الدراسة هو إثراء للمواضيع السابقة التي تناولت جزء صغير عن وضعية الموازنة العامة وأغلبها كانت في ظل فترات ارتفاع لأسعار النفط، أما الدوافع الذاتية فتتمثل في طبيعة تخصصنا الدراسي الذي يمس المجال الاقتصادي، وكذا الميول الشخصي لدراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بمالية الدولة.

رابعا: أهداف الدراسة

إذا كان من أسباب دراسة أي موضوع هو الوصول إلى أهداف معينة، فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة أسباب وتداعيات الأزمات النفطية التي شهدتها السوق العالمية منذ 1973 إلى غاية 2016، وكذا معرفة مختلف المراحل التي مرت بها السوق النفطية وأساليب التسعير التي تعاقبت ضمنها، مع تحديد العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومختلف الأطراف المؤثرة في سلوك السوق النفطية عرضا وطلبا، وكذا كيفية تبويب نفقات وإيرادات الموازنة العامة للجزائر، وكذلك تحديد تقلبات أسعار النفط على عناصر الموازنة العامة وصندوق ضبط الإيرادات بشكل خاص مع تحديد قيمة أثر التغير الذي يحدثه سعر النفط في الإيرادات والنفقات العامة وموارد صندوق ضبط الإيرادات.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة كونها تسلط الضوء على أحد أهم القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومنها الجزائر بصفة خاصة، فحقيقة الإشكال المطروح لا يكمن في تقلبات أسعار النفط في حد ذاته وإنما يكمن في طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز ورهين قطاع النفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى امتداد الدراسة لتشمل أزمة انهيار أسعار النفط الحالية، فوصول سعر برميل النفط إلى مستوى أقل من السعر المرجعي، كان لزاما منا النظر إلى تأثير ذلك على وضعية الموازنة العامة للدولة، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على صندوق ضبط الإيرادات نظرا للدور الفعال له في تحقيق التوازن بالموازنة العامة، بالإضافة إلى تحديد قيمة أثر التغير الذي أحدثه سعر النفط على عناصر الموازنة العامة وكذا موارد صندوق ضبط الإيرادات، وتوفير معطيات واقعية فيما يخص تقدير الإيرادات والنفقات العامة لسنتي 2015 و2016.

سادسا: المنهج وأدوات الدراسة

إن المنهج المستخدم، أدوات ونموذج الدراسة تتمثل في:

1- المنهج المتبع:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وإشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتاريخي من أجل وصف التطور التاريخي لأسعار النفط ونفقات وإيرادات الموازنة العامة ووضعية صندوق ضبط الإيرادات، كما تم استخدام المنهج التحليلي في دراسة وتحليل الإحصائيات والأرقام لمختلف الجداول الخاصة بسعر النفط وأثره على عناصر الموازنة العامة وموارد صندوق ضبط الإيرادات.

2- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

في إطار إنجاز هذه الدراسة تم الاعتماد على مراجع مختلفة من كتب، مذكرات وأطروحات، مقالات، تقارير، ملتقيات، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية وبعض المراجع باللغة الأجنبية.

3- نموذج الدراسة:

يتمثل نموذج دراستنا في:

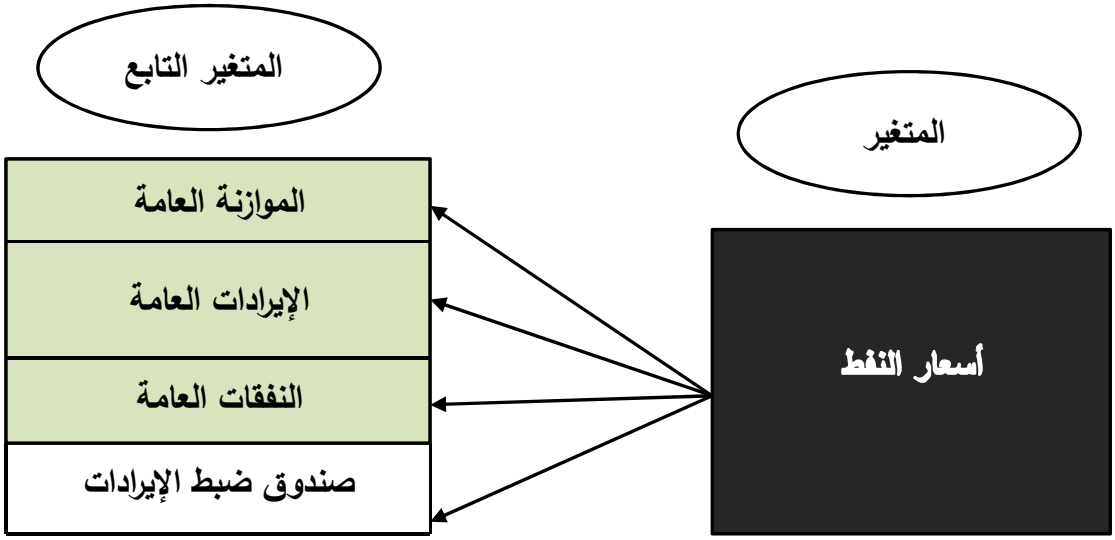

سابعا: حدود الدراسة

1- **الإطار المكاني:** اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر.

2- **الإطار الزماني:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2010 إلى سنة غاية 2016، وذلك بالنظر إلى الفائض الكبير الذي حققته الإيرادات والنفقات العامة وكذا موارد صندوق ضبط الإيرادات، نتيجة للارتفاع الغير المسبوق في أسعار النفط خلال الفترة من 2010-2013 هذا من جهة، ومن جهة أخرى تقلص الإيرادات والنفقات العامة وتفاقم العجز الموازني، بالإضافة إلى التآكل السريع في موارد صندوق ضبط الإيرادات نتيجة للانهيار الغير مسبوق لأسعار النفط خلال الفترة من 2014-2016.

ثامنا: الدراسات السابقة

من بين الدراسات السابقة في هذا الموضوع:

1- **دراسة موري سمية (2015):** بعنوان **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، وتمحورت إشكالية الدراسة حول كيف يمكن لتقلبات أسعار البترول أن تؤثر على التنمية الاقتصادية في الجزائر؟ وقد تناولت فيها الباحثة السوق البترولية العالمية وارتباطها بالاقتصاد الجزائري، تحليل تطور الإيرادات البترولية في الجزائر، وأثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة، وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن الإرادات المالية المتأتية من قطاع

المحروقات تلعب دورا هاما في الاقتصاد من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة لتجسيد التنمية الاقتصادية، كما أن اعتماد الجزائر على مصدر تمويلي وحيد جعلها عرضة للتغيرات والتقلبات السعرية التي حدثت على مستوى هذا القطاع.

2- **دراسة الهاشمي بن واضح (2015):** بعنوان **مخاطر انهيار أسعار النفط على الدول المصدرة له،** وتمحورت إشكالية الدراسة حول أهم الآثار المتوقع من خلال انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة له، حيث تناول فيها الباحث الدول المصدرة والمستوردة للنفط، أسباب انخفاض الأسعار وكذا الآثار المتوقعة على الدول المصدرة للنفط، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن أي انخفاض في الأسعار يتسبب في حدوث خسائر في صادرات وإيرادات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، مع احتمال انتقال التداعيات إلى الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الغير نفطي.

3- **دراسة براهيم بلقة (2013):** بعنوان **تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ماهي انعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) على الموازنة العامة للدول العربية؟ حيث تناول فيها الباحث تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009)، تأثير تقلب أسعار النفط في ظل الأزمة المالية العالمة على الموازنة العامة للدول العربية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن التطورات التي شهدتها معدلات أسعار النفط الخام العربية خلال الفترة (2000-2009)، انعكست على إجمالي الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة.

4- **دراسة السعيد رويجع (2013):** بعنوان **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري (1970-2009)**، وتمحورت إشكالية الدراسة حول ما هو أثر أسعار البترول على اقتصاد الجزائر؟ وقد تناول فيها الباحث أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة لها، طرق ومراحل تسعير النفط، أثر تغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن العائدات النفطية تشكل شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني، كما أن التقلبات السعرية للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا.

5- **دراسة داود سعد الله (2012):** بعنوان **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)**، وتمحورت إشكالية الدراسة في علاقة التقلبات الحادة في أسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2010)، وقد تناول الباحث فيها تطور صناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار، الأزمات السعرية وأثرها على توازن سوق النفط، كما تطرق إلى أثر اضطراب سوق النفط على السياسة المالية في الجزائر (2000-2010)، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن تقلبات

أسعار النفط لم يكن لها تأثير ملموس على الاقتصاد الكلي خلال (2000-2010) نظرا إلى أن هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض، وإذا كان ارتفاع أسعار النفط لا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار فإن تأثير ذلك على النشاط الكلي سيكون ضعيف.

تاسعا: بيان الاستفادة والاختلاف من الدراسات السابقة

أ. بيان الاستفادة :

تدل الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها على أهمية موضوع الدراسة الحالية، وتحقق للطالبة جملة من الفوائد يمكن إجمالها في: المساعدة في تحديد إشكالية الدراسة وبيان أهميتها ومبرر إجراءها، وكذا تدعيم بناء الجانب النظري، معرفة المنهج والأدوات المناسبة للعمل، إضافة إلى المساعدة في بناء الفرضيات وتوجيها إلى طريقة العمل التطبيقي والأدوات المستخدمة فيه.

ب. فيما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

اختلفت دراستنا عن الدراسات السابقة الذكر من حيث انها تناولت العلاقة التي تربط بين أسعار النفط والموازنة العامة في الجزائر، كما تمت الإشارة إلى علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة، ثم بيننا كيف تنعكس أسعار النفط على الإيرادات والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة للدولة، وكذا انعكاس أسعار النفط على موارد صندوق ضبط الإيرادات هذا من جهة، ومن جهة أخرى تناولت دراستنا الموازنة العامة للدولة فقط بينما الدراسات السابقة تناولت انعكاس أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري ككل وبالتالي تخصيص جزء صغير لشيء كبير ألا وهو الموازنة العامة، بالإضافة إلى الاختلاف في الفترة، حيث نلاحظ أن أغلب هذه الدراسات تناولت انعكاس أسعار النفط في فترات ارتفاع وقلة المواضيع التي تطرقت لفترة انهيار أسعار النفط.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة سوف نتطرق إلى جوانبه التي قسمناها إلى ثلاثة فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بالنفط وأسعاره، العوامل المحددة والمؤثرة عليها، الأطراف الفاعلة في السوق النفطية، بالإضافة إلى مختلف الأزمات التي مرت بها السوق العالمية منذ 1973 إلى غاية 2016.

أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى مدخل نظري للموازنة العامة ثم الجانب النظري لقانون المالية وللموازنة العامة في الجزائر، وأخيرا تحديد علاقة أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة.

ثم قمنا بتوضيح مختلف تطورات أسعار النفط وكذا عناصر الموازنة العامة وصندوق ضبط الإيرادات، وفي الأخير قمنا بتحديد انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة وموارد صندوق ضبط الإيرادات، مع تحليل نتائج الدراسة ومناقشة فرضياتها في الفصل الثالث.

الفصل الأول:

الأزمات النفطية أسبابها، تداعياتها

تمهيد:

يحتل النفط المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة على المستوى العالمي ويعزى ذلك إلى المزايا والصفات التي ينفرد بها عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، فهو مصدر مهم للإيرادات المالية خصوصا في الدول التي تعتمد موازناتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، استعمالاته متعددة في القطاعات الأساسية فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، فهذه السلعة النفطية تتحدد أسعارها في السوق العالمية بعاملي العرض والطلب وكونها سلعة إستراتيجية، تحكمها ظروف خارجة عن العرض والطلب (كالعوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية، عوامل مناخية...الخ) وهذا ما جعل سعره يتميز بالتذبذب السريع ارتفاعا أو انخفاضا ممتدا على فترة زمنية معينة اصطلح عليها "**بالأزمة النفطية**"، فقد تعرضت السوق النفطية من بداية السبعينات إلى غاية سنة 2016 لمجموعة من الأزمات، الأولى كانت سنة 1973 والثانية كانت سنة 1979 وقد تميزتا بارتفاع أسعار النفط أما الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 فقد تميزت بانخفاض أسعار النفط، بينما كان التذبذب بين ارتفاعها في أزمة حرب الخليج الثانية سنة 1990 وانخفاضها سنة 1991 وهو حال أزمة 1998 التي تميزت بانخفاض الأسعار كذلك، بينما إرتفعت الأسعار خلال الفترة (2010-2013) مسجلة مستويات قياسية على مدى 3 سنوات ، وما نشهده اليوم يعكس أهم التقلبات السعرية وأحدّ الأزمات المواجهة هي أزمة انهيار أسعار النفط منذ جوان سنة 2014 وإلى غاية اليوم (شهر مارس لسنة 2016) أين فقد البرميل أكثر من نصف سعره، وعلى العموم هذه الأزمات كانت لها أسبابها، وتداعياتها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي

المبحث الثاني: تطورات الأسواق العالمية للنفط والعوامل المحددة لها

المبحث الثالث: الأزمات والتقلبات التاريخية لأسعار النفط

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي

تطورت استعمالات النفط مع التقدم الحضاري للإنسان، ولم يبدأ التنقيب عنه بشكل واسع إلا بعدالنصف الثاني من القرن 19، عندما حفر **أودين درايك** أول بئر نفطية سنة 1859 في منطقة أويل كريك بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية على بعد 21متر عن سطحالأرض وبمعدل استخراج 25 – 35 برميل يوميا، ليعلن بذلك صناعة النفط الحديثة.

فالثورة الصناعية وتطور وتوسيع المعارف والعلوم أعطيا للنفط سوق جد هامة، فعصرنا الحاضر يعرف بـ "**عصر النفط**".

إن الإلمام بموضوع الأزمات النفطية وتطوراتها السعرية يتطلب منا إبراز أهم الأساسيات حول النفط ، وأهميته في الاقتصاد الحديث من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف النفط

أصبح الاقتصاد النفطي موضوع رعاية واهتمام خاص في الأوساط العلمية والجامعية وتحول إلى مادة علمية مستقلة ومتخصصة لدراسته وتدريسه في العديد من الجامعات والمؤسسات العلمية، ولدراسة هذا المدخل في الاقتصاد النفطي يتطلب منا إبراز المفاهيم المتعلقة بالنفط والصناعة النفطية.

تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة السحرية بين الحضارات القديمة، فعرف باسم ميزوموتيبا، القار، القطران...الخ، والتي باكتشافها تغير مجرى حياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل بهالأمر إلى إطلاق مصطلح **الذهب الأسود** على النفط وهذا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب**"gold"** في الاقتصاد العالمي، بل وأكثر من ذلك.

بالرجوع إلى معجم مصطلحات النفط والصناعة النفطية نجد أن كلمة "**النفط**" تعني البترول أو زيت البترول.[1]

(/البترول //النفط / الزيت: Oil/ Petroleum)[2]

ويشير بعض الباحثين أن كلا الكلمتين (نَفط ونِفط) بالفتح والكسر كانتا تستعملان في اللغات السامية للدلالة على البترول الخام وذلك منذ آلاف السنين.[3]

---

[1] أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1990، ص:323.

[2] **معجم مصطلحات صناعة النفط واستخراجه**، 9/ 2/ 2016، http://glossarissimo,wordpress.com.

[3] فائق العلي، **تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط**، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية، 2006، ص:8.

فكلا المصطلحين يدلان على المادة الخام، وقد فضلت استعمال كلمة "**النفط**" للتعبير عن هذه المادة التي هي عبارة عن السائل المعدني المتواجد طبيعيا في باطن الأرض والذي يسمى بعد اشتهاره "**بالذهب الأسود**" كونه يتدرج من البني الفاتح إلى اللون الأسود الداكن، عوض الكلمة الإنجليزية "**بترول**"(PETROL) وكلتا الكلمتين متداولتان ومستعملتان اليوم:

كلمة **نفط** مأخوذة من اللغة الفارسية "**نافت**" أو "**نافتا**" وهي تعني قابلة للسيران أما كلمة بترول فهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما: "**بترا petra** "التي تعني الصخرة و "**أوليوم oleum**" التي تعني الزيت (Petroleum)، ولهذا يدعى بزيت الصخور أو "الزيت الصخري"[1]، تعبيرا عن تكوينها بين الصخور[2]، ويطلق هذا اللفظ الفارسي بصوره عامة على جميع المواد الهيدروكربونية. ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق على المواد السائلة مصطلح "الزيت أو النفط الخام"، بينما يطلق على المواد الغازية مصطلح "الغاز الطبيعي" وعلى المواد الصلبة مصطلح "البيتومين أو الأسفلت".[3]

النفط مادة بسيطة ومركبة. فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكاربون وهو في نفس الوقت مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، حيث كل جزئي يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتحدلتكون جزئياتها وبالطريقة التي يتم بها هذا الاتحاد، فالنفط يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة التي يمكن أن تخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزيئي فينتج عنها في كل حالة منتوج نفطي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى، [4] مثلما هو موضح في الشكل التالي: [5]

[1] محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى**، دار النفائس، لبنان، 2010، ص ص:7-8.

[2] أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)، مقال في **مجلة الباحث**، الجزائر، العدد 12، 2013، ص:19.

[3] أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991، ص:3.

[4] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان لمطبوعات لجامعية، الجزائر، 1983، ص:8.

[5] أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء 1 ص:7، 9/2/2016، Dspace.univ.ouargla.dz/jspui/bitream/123456789/3967/3/polycopieeconommepartie1aminamekhlefi.pdf

الشكل رقم1.1: التركيبة الهيدروكربونية للنفط

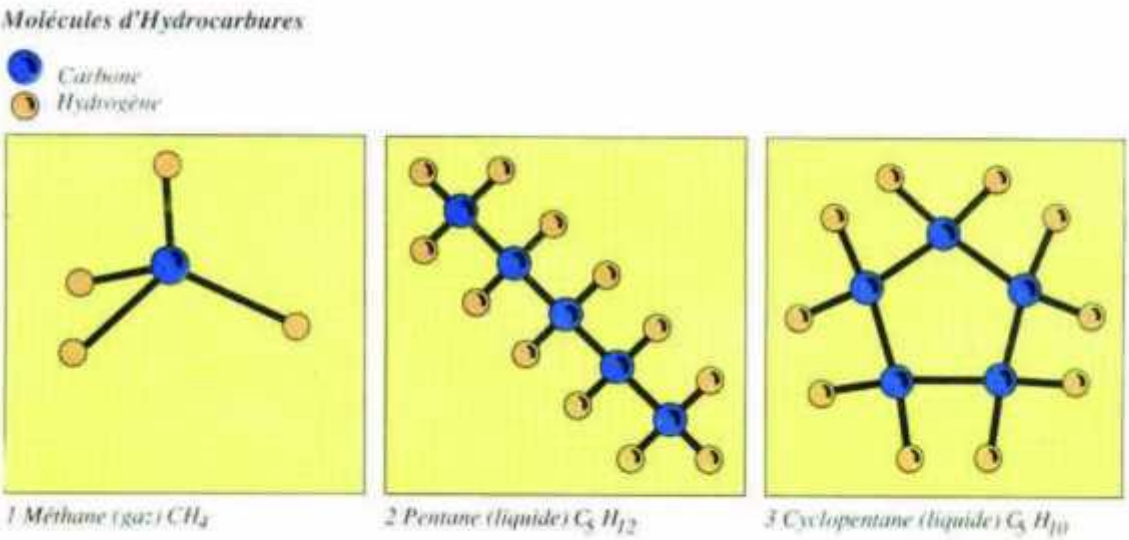

المصدر: أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء 1، ص7، 2016/02/09.

Dspace.univ.ouargla.dz/jspui/bitream/123456789/3967/3/polycopieeconommepartie1aminamekhlefi.pdf

إذا مادة النفط تكون على أشكال وصور مختلفة[1]، لذلك نجد تعاريف مختلفة للنفط بحسب الشكل كالآتي:

فالتعريف الأول ينظر إلى النفط على أنه: ذلك السائل الهيدروكربوني[2] الذهني القابل للاشتعال له رائحة خاصة تميزه وتختلف ألوانه بين[3]الأسود أو المشوب بالبنية أو الصفرة أو الحمرة أو الخضرة الغليظ القوام[4] تختلف لزوجيته تبعا لكثافة النوعية، [5] وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتحددة بمقدار نسبة ذرات الكاربون في مادة النفط الخام، فكلما زادت نسبة الذرات الكربونية كلما ازدادت كثافة النوعية أو ثقله والعكس بالعكس.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:9.

[2] أحمد محمد أحمد المنصوري، مرجع سابق، ص:3.

[3] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص:11.

[4] أحمد محمد أحمد المنصوري، مرجع سابق، ص:3.

[5] محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص:11.

التعريف الثانيينظر إليه على أنه: مادة غازية وهي الهيدروكاربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي.وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان والإيثانول، البروبان والبوتان والنتروجين وثاني أوكسيد الكاربون والكبريت وبنسب متفاوتة.

إن أكبر نسبة في مادة الغاز الطبيعي تكون لعنصر الميثان وبنسبة 70% – 90% ويمكن إسالته (جعله سائلا) تحت ضغط عالي جدا ودرجة حرارة منخفضة.[1]

التعريف الثالث يعرفه على أنه: "عبارة عن خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا مكن عنصري الكربون والهيدروجين وتعرف باسم الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50%و 98%[2]، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير عضوية الأخرى كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت[3]، وكذلك بعض المعادن مثل: الغناديوم والحديد والصوديوم"[4].

التعريف الرابع"وهو الشامل للتعاريف السابقة: "النفط في المقام الأول خليط معقد، منوع من هيدروكربونات "في حالة غازية وسائلة وصلبة، فهو خليط لا ينشأ إلابفعل درجات حرارة معينة".[5]

كما يمكن التوصل مما سبق إلى **تعريف شامل للنفط علىأنه:**

"النفط هو عبارة عن سائل زيتي لزج وكثيف، هيدروكربوني حيث يتكون من عنصرين وهما الكربون والهيدروجين بالإضافة إلى احتواءه على مواد صلبة وأخرى غازية تختلف ألوانه بين الأسود، البني، الأصفر، الأحمر، والأخضر الغامق، وأحيانا يكون عديم اللون ويتميز برائحة قوية (كريهة) وقابلية خارقة للاشتعال".

المطلب الثاني: نشأة وتكون النفط

عرف الأقدمون النفط وبعض مشتقاته من تسرباته خلال الشقوق التي توجد في سطح الأرض. واستخدمه البابليون والعراقيين في البناء وطلاء المراكب وكان العرب أول الأمم التي عرفت النفط

[1]محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:9.

[2]مولاي مصطفى سارة، العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مداخلة في الملتقى دولي بعنوان **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7– 8/ 10/ 2015، ص:4.

[3] الحاج بورنان، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2002، ص:8.

[4]أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص:8.

[5]وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015، ص:5.

ومشتقاته فاستخدمته في الحروب والإنارة والعلاج وقد استخدمه الهنود في أمريكا في العلاج ولطلي أجسامهم استعدادا للقتال والمكسيكيون في صناعة العلك، والصينيون لحفظ حبال السفن ووقود.

يمثل النفط محور حياتنا وعملنا ويبدو ذلك في آلاف المظاهر. والحضارة الحديثة محركها الأساسي هو النفط الذي يخرج من خزان من الصخر تكون منذ عدة من ملايين السنين. وقد بدأت حياة الخزان حينما كانت الأرض ما تزال حديثة التكوين واستمرت حياة هذا الخزان إلى يومنا هذا.

الفرع الأول: موجز تاريخي عن النفط

بعد الخوض في تعريف النفط والصناعة النفطية يجدر بنا أن نعطي لمحة عن تاريخ اكتشاف النفط.

يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة، فالثورة ذكرت أن النبي نوح عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما استخدمه الأشوريون والبابليون منذ 7000 سنة خلت في علاج الأمراض وسد شقوق المعابد، أما الكلدانيون فقد استخدموه في البناء، وقد عرف الصينيون النفط قبل المسيح[1]، عام 347 ق.م[2]، وقدماء المصريين استخدموه في عمليات التحنيط[3]، فبالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول، إلا أن اكتشاف المكامن النفطية لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ففي عام 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية، واكتشف مكمن للنفط في روسيا عام 1856 وآخر في رومانيا عام 1857، وفي 1841 تمكن جيمس يونغ (James Young) في اسكتلندا من التوصل إلى طريقة استخراج الزيت النفطي للاستخدام في الإضاءة[4]، وفي سنة 1859، قام أدوين دارك (Edwin Darck) بحفر أو بئر من منطقة «أويل كريك» ببنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية[5]على عمق 69.5 قدم وبمعدل استخراج 25-35 برميل يوميا، وهناك بعض بعض المصادر التي ترجع أول اكتشاف تجاري للنفط إلى فترات سابقة مثل أن حفر أول بئر نفطية في مودينا بإيطاليا عام 1640، أو حفر بئر نفطي وتطوير نقل النفط في رومانيا عام 1650، وفي عام 1865 حصل جون روكفل (JohnRockefelle) على حصة من أحد معامل التكرير في مدينة كيليفلاند بولاية أوهايو، ولكن مع توسع استخدام النفط اتجه روكفلر إلى إنشاء شركة ستاندرود للزيت (Standard OilCompany) عام 1870، وفي عام 1883 انشأ اتحاد احتكاري يضم فروعا في عدة ولايات تتحكم في صناعة النفط[6]، كذلك في عام 1865 افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط وفي سنة 1886 بنيت أول

---

[1] محمد ختاوي، مرجع سابق، ص:15.

[2] محمد أزهر السماك، مرجع سابق ص:23.

[3] يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996،ص4.

[4] سيد فتحي أحمد الخولي **اقتصادالنفط**، دار زهران، جدة،الطبقة الخامسة 1997 ص:95.

[5] محمد ختاوي، مرجع سابق صص:95-96.

[6] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق ص ص:95-96.

سفينة ناقلة للنفط، وفي سنة 1894 بدأ لأول مرة إنتاج النفط من تحت قاع البحر في شواطئ كاليفورنيا بالولايات المتحدة.[1] والجدول الموالي يوضح تاريخ اكتشاف النفط لعينة من الدول النفطية:

الجدول رقم 1-1: تاريخ اكتشاف النفط في عدة من أقطار دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية

البلدان	التواريخ	البلدان	التواريخ	البلدان	التواريخ
و.م.أ	1859	**العراق**	1919	**الجزائر، سوريا**	1956
رومانيا	1857	**البحرين**	1932	**ليبيا**	1958
كندا	1859	**السعودية، الكويت**	1938	**عمان**	1962
الفوقار	1873	**قطر**	1940	**السودان**	1975
البيرو	1869	**المغرب**	1943	**اليمن**	1982
إيران	1908	**تونس**	1946		
مصر	1907	**الإمارات**	1953		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: - تركي حسن الحمش، الملتقى الحادي والعشرين **لأساسيات صناعة النفط والغاز، إنتاج النفط والغاز**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص: 51.

- معطيات متوفرة على موقع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OPEC)

الفرع الثاني: النظريات المفسرة لأصل وتكون النفط

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة وعليه ينقسم أولئك إلى فريقين:

الفريق الأول: يعتقد أن النفط قد تكون نتيجة تفاعلات كيماوية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، ولم يلقى هؤلاء تأييد المتخصصين في هذا المجال

الفريق الثاني: يؤكد أن النفط مواد هيدروكربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، وقد نال هذا الفريق تأييدا كبيرا من قبل علماء الجيولوجيا.

وفيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين:

أولا: النظريات اللاعضوية: [2] وهي من أول وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها وبداية تلك النظريات (تعود إلى أوائل القرن التاسع نظرية العالم مبلدت في عام 1804 أو نظرية العالم ماركس في عام 1965)، إن جميع هذه النظريات رغم تعددها فإنها تجتمع على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيمياوية بين العناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل مثلا عنصر الهيدروجين مع الكربون أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى والآراء حول مدلولية ذلك التكون للنفط، وما يدعم صحة آراء وبراهين هذه المجموعة في أصل تكون النفط هو توصلها نظريا ومختبريا على تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو النفط كالبنزين والأستلين

[1] محمد ختاوي، مرجع سابق ص:17.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:16.

والميثان...الخ، ولكن لا يوجد ما يؤكد إمكانية حدوث هذه العملية الطبيعية بنفس الصورة أو الكيفية التي تم إعدادها مخبريا . إنها نظريات محدودة في الاستناد إليها والأخذبها وهناك آراء ونظريات معارضة لها رغم عدم التمكن من النفي كليا لاحتمالية دور العناصر الكيمياوية أو اللاعضوية في تفاعلها وتكوينها للنفط وخاصة لعنصر الهيدروجين.

ثانيا: النظريات العضوية: يرتبط النفط بوجود صخور رسوبية، وهي صخور تكونت من الوحل أو الرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار القديمة، وكانت هذه المواد الرسوبية في الأصل جزءا من الأرض القريبة من البحار ثم عملت الظواهر الجوية على تفتيتها وجرفها إلى البحر، حيث ترسبت تدريجيا في قاع البحر في بطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسبت معها بقايا الملايين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجودة في البحر.وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن 2% فإن هذا القدر الذي يبدو ضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما لا يقل عن 7 ملايين طن من النفط.[1]

إن النظريات العضوية هي الأكثر شيوعا واستنادا إليها والأخذبها خاصة وأن لها العديد من الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة هي كالتالي: [2]

1- كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات موجودة في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية، وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكاربون والهيدروجين الذين يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل ليكونا النفط.

2- وجود عناصر البروفرين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة وهذين العنصرين يتواجدان فقط في البقايا أو المواد المتبقية من المواد النباتية والحيوانية.

3- النشاط الضوئي للنفط حيث يتم نتيجة لوجود مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

فبعد تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر البروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة كما في النظرية العضوية مما هدم النظرية اللاعضوية من أساسها.[3]

---

[1] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 2003، ص ص:554-555.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص:17.

[3] أحمد محمد أحمد المنصوري، مرجع سابق، ص:5.

ونخلص إلى القول: أن النفط تكون من بقايا عضوية – نباتية وحيوانية – عاشت وماتت بالبحار والمحيطات، ثم دفنت بين الصخور، ونتيجة لتعرضها للضغط والحرارة العالية وتفاعل البكتيريا معها على مدار ملايين السنينفإنها تحولت إلى مواد هيدروكربونية.[1]

المطلب الثالث: خصائص ومميزا ت النفط

للنفط خصائص ومميزات فريدة جعلت منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث.

الفرع الأول: خصائص النفط

رغم كون النفط الخام مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يوجد على نوع واحد بل هناك أنواع متعددة، ومن بين الخصائص التي يؤخذ بها لمعرفة نوعية النفط نذكر ما يلي:

أولا: درجة الكثافة النوعية: إن مصطلح درجة الكثافة النوعية هي عبارة عن معيار أو مؤشر لمعرفة نوعية و جودة النفط، التي نعني بها نسبة وزن حجم مادة معينة إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجتها الحرارية أي درجة حرارة المادة المعبئة و الماء، درجة الكثافة النوعية تتراوح بين 1–60 درجة.[2]

وقد شاع في العالم أجمع استخدام المقياس الذي وضعه معهد النفط الأمريكيAPI (Amerirican Petroleum Institute)، لقياس درجة الكثافة النوعية، وهو يستخرج بمعامل تحويل ثابت: [3]

$$\text{درجة } API = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة 60 فهرنهيت}} - 131.5$$

فكلما زادت جودة النفط (أو قلت درجة الكثافة) كان ذلك دليلا على ارتفاع نسبة المشتقات الخفيفة كالبنزين فيرتفع ثمن خام النفط وبالعكس كلما انخفضت جودة النفط (أو زادت درجة الكثافة) كان ذلك دليلا على ارتفاع نسبة المشتقات الثقيلة كزيت الوقود فينخفض ثمن الخام ولهذا تعبر درجة الكثافة أو درجة الجودة عن قيمة الخام[4]، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة كثافته النوعية عالية وجودته أكبر[5]، وبالتالي فرصة أكبر أمام رجل التسويق لبيعه بسعر أعلى مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتةبالطبع، وتلك العوامل الأخرى لا تبقى عادة ثابتة، بل أن عملية التسعير غدت ابتداء من السبعينات تأخذ طابعا فريدا (وردت مناقشةذلك في المبحث الثاني من هذا الفصل).

---

[1] محمد دواس العجمي، **تقرير –مبادئ التنقيب عن البترول**، شركة نفط الكويت.

[2] محمد أحمد الدوري،مرجع سابق، ص ص:10–11.

[3] صديق محمد عفيفي،مرجع سابق، ص: 561.

[4] محمود أمين،**البترولواقتصاديات البترول وموارده**، دار المعارف، مصر، 1968 ص:6.

[5] حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986– 2008**، مذكرة ماجيستير،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعةحسيبة بن بوعلي –الشلف، الجزائر 2009، ص:5.

بناءا على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاث أنواع: الخفيف، المتوسط، والثقيل حسب درجة كثافتها[1]،كالتالي: [2]

1- النفط الخفيف: وهو أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته النوعية عالية تبدأ من الدرجة 35 فما فوق، ويستخرج منه البنزين، الكيروسين والغاز الطبيعي مثل: النفط الخام الجزائري والليبي والقطري.

2- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته النوعية بين 28 و35 درجة والمشتقات المستخرجة منه متوسطة (مثل زيت التشحيم) مثل: النفط الخام السعودي والكويتي.

3- النفط الثقيل: درجة كثافته النوعية 28 درجة فما دون ذلك، وتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة (المازوت، الإسفلت، .....) مثل: النفط الخام المصري والسوري، وفيما يلي جدول يبين بعض أنواع النفط ودرجته حسب مقياس معهد النفط الأمريكي:

جدول رقم 2.1: بعض أنواع النفط ودرجتها حسب مقياس معهد النفط الأمريكي.

النوع	الخفيف العربي	البصرة العراقي	الخفيف الإيراني	موريان أبو ظبي	أيكوفيسك بحر الشمال	صحاري بلند الجزائري	البوني النيجيري
API	24°	35°	34°	39°	42°	44°	37°

المصدر: دخلي عبدالرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مداخلة في الملتقى الدولي **بعنوان انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"**، جامعة الدكتور بحي فارس بالمدية، الجزائر، ص: 8.

إن النفط "الخفيف" هو الأكثر نقاء، والذي يعطي أكبر كمية ممكنة من البنزين بعكس النفط "الثقيل"المفعم بالمازوت أو "الفيول" الثقيل، لذا فنوعية النفط الجزائري هي من أجود الأنواع[3]، هذا ويمكن أن ينتج البلد الواحد عدة أنواع من النفط الخام، ولكل نوع كثافته الخاصة.[4]

ثانيا : نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه[5]، حيث أن ارتفاع نسبة الكبريت يقلل من جودة المنتجات النفطية، إذ يؤدي احتراق الكبريت مع البنزين إلى ارتفاع نسبة التلوث الجوي، كما أن الكبريت يسبب تآكلا شديدا في وحدات التكرير والتصنيع، كما قد تخفض

[1] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق ص:561.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق ص:5.

[3] دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2014، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان :(**انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدولة "المخاطر والحلول**"، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية الجزائر، ص:9.

[4] محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1988، ص:52.

[5] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:5.

بعض مركبات الكبريت من فاعلية المواد المضافة أثناء عملية التكرير[1] فمن أسباب ازدياد الطلب على نفط شمال إفريقيا انخفاض نسبة الكبريت فيه عن نفط الشرق الأوسط وفنزويلا[2].

ولذلك يصنف خام النفط على أساس محتواه من الكبريت إلى: [3]

1- نفط حلو: إذا كانت نسبة المحتوى الكبريتي أقل من 0.5%.

2- نفط متوسط الحموضة: إذا كانت نسبة الكبريت بين 0.5 و1 % .

3- نفط حامضي: إذا زاد المحتوى الكبريتي عن 1%

ثالثا: نقطة الانسكاب: نقطة الانسكاب مصطلح يقصد به درجة انسياب المادة النفطية كمادة سائلة وهي مرتبطة بالمادة الشمعية المتواجدة بالنفط الخام[4]،وتدل على مقدار لزوجته وهي أقل درجة حرارة يتدفق أو ينسكب بها النفط[5].

ارتفاع نقطة الانسكاب تعني ارتفاع المادة الشمعية وكذلك ارتفاع لزوجة النفط[6]ومن ثم يتطلب الأمر تسخينه حتى يسهل تدفقه ونفله خاصة في البلدان التي تنخفض بها درجة الحرارة[7]، ويؤثر ارتفاعها على[8]:

1- خفض أوتدني نوعية وجودة النفط الخام.

2- خفض سعرالنفط الخام.

3- زيادة التكاليف الإنتاجية النفطية.

رابعا: نسبة الشوائب الأخرى (الماء والملح): كلما زادت نسبة الشوائب في النفط الخام زادت تكاليف إنتاجه وانخفضت جودته[9]، فمادة النفط تستخرج من باطن الأرض وبهاعالقة الكثير من الشوائب أو تكون مختلطة بها مثل الغاز المنفصل أو الممزوج وكذلك المياه، الأملاح، الرمال، الشمع، أو الكبريت، وتواجد

---

[1] حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص:2.

[2] محمود أمين،مرجع سابق ص:6.

[3] جامع عبد الله، **أثرتطوراتأسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية -دراسة حالة الجزائر**-مذكرة ماجيستير،تخصص اقتصاد دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص:10.

[4] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:10.

[5] صلاح يحياوي وفاروق الصوفي،**أساسيات في تصنيع النفط**، ديوانالمطبوعات الجامعية، الجزائر،د.س، ص:63.

[6] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق،ص10.

[7] محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**.دار المعارف الجامعية،الإسكندرية،2001، ص:73.

[8] محمد أحمد الدوري،مرجع سابق، ص:10.

[9] ميهوب مسعود، دراسة اقتصادية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (للفترة الممتدة 1986-2010)، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012، ص:7.

هذه المواد العالقة أو الممزوجة مع مادة النفط تتطلب القيام بعمليات عزلها عن النفط الخام وبالتالي تؤدي إلى زيادة تكاليف إنتاجه، كما تكون مؤثرة على نوعيه وقيمة النفط[1].

ويصنف النفط الخام إلى ثلاثة أصناف من حيث نسبة الشوائب العالقة به[2]:

1- النفط البرافيني: الذي يحتوي على شمع البرافين ويعطي قدر من هذا الشمع ومن الزيوت الممتازة.

2- النفط الإسفلتي: الذي يحتوي على قدر قليل من شمع البرافين ونسبة عالية من المواد الإسفلتية.

3- النفط الخليط: الذي يحتوي على كميات كبيرة من شمع البرافين والمواد الإسفلتية.

خامسا: مقاييس النفط: قياس النفط يستند إلى الوحدات التالية بحسب الوزن أو الحجم:

1- الحجم: ويتمثل أساسا في:

أ- البرميل: وهو وحدة قياس أمريكية والذي يعادل 159 لتر وهو الوحدة الأكثر استعمالا.

ب-المترالمكعب: وهو وحدة قياس تستعمل في بعض البلدان مثل أوروبا الغربية كفرنسا، ألمانيا والذي يعادل 6.28 برميل.

2- الوزن: ويعتمد على الطن كوحدة قياس رغم تنوع المقياس الطني[3]، فهناك[4]:

أ- الطن الطويل ويعادل 1006 كلغ .

ب-الطن المتري ويعادل 999 كلغ.

ج-الطن القصير ويعادل 906 كلغ.

ويتبع الوزن دائما في عمليات التكرير والنقل.[5]

الفرع الثاني: مميزات النفط

تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بميزات أكسبتها أهمية في زيادة منفعتها وتعظيم قدرتها التنافسية مع السلع البديلة لها، وهذه المميزات مرتبطة بطبيعة النفط أو بكيفية استغلاله ومن أبرزها نذكر ما يلي:

أولا: الطبيعة الاستنفاذية للنفط: إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه، ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى نتيجة، وكلما قلت إمكانية

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:9.

[2] محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**،الدار الجامعية، الإسكندرية،1985 ص:142.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص:15.

[4] مدشن وهيبة **أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي (خلال الفترة 1973- 2003)**،مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص:21.

[5] محمود أمين، مرجع سابق، ص:10.

العثور على نفط جديد ازدادتالمخاطرة لأن استنفاذ النفط من باطن الأرض يقلل من إمكانية العثور على نفط جديد.[1]

ثانيا: الميزة التكنولوجيا الفنية: هي ما يتعلق بمستوى تكنولوجيا أساليب ومعدات استغلال الثروة النفطية، فكل تقدم تكنولوجي على وسائل استغلال النفط يعزز مركزه وأهميته من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وما ينعكس ذلك إلى السعر لاحقا، ويشار إلى أن معظم الدول النامية المنتجة للنفط تفتقر إلى هذه الخبرات الفنية و التكنولوجية[2]مما يزيد من تكلفة إنتاجها لهذه السلعة.

ثالثا: الميزة الإنتاجية: السلعة النفطية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها (إنتاجية النفط تعادل حوالي 6 أضعاف إنتاجية الفحم مثلا)، وذلك راجع إلى أن النشاط الصناعي النفطي يتم بأساليب إنتاج واستغلال متطورة تكنولوجيا، وتكون تكاليف العمل في الدول النامية أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة، وكلما انخفضت تكاليف العمل انخفضت التكلفة الإجماليةللإنتاج.[3]

رابعا: ميزة مرونة الحركة النفطية: يقصد بها سهولة نقل السلعة النفطية من مراكز إنتاجها إلى مناطق استعمالها واستهلاكها في أي نقطة في العالم، وقد ساعد على ذلك الطبيعة السائلة للنفط والقدرة على تخزينه لفترات طويلة دون أن يطرأ عليه أي تغير.

خامسا: ميزة الاستعمال الواسع: تتعدد وتتنوع استعمالات النفط وتشتمل مختلف المجالات والنشاطات الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة، وما يجعل هذه المادة موردا حيويا للاقتصاد العالمي والحضارة الإنسانية الحالية هو أن المشتقات النفطية على اختلافها وتنوعها واسعة الاستعمال وتدخل في كل مظاهر الحياة المعاصرة[4].

المطلب الرابع: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث

إن المميزات التي تم ذكرها أضفت على النفط أهمية كبيرة في جوانب متعددة نلخصها كما يلي:

[1] ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص:27.

[2] حسين عبد الله،**مستقبل النفط العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2006، ص:86.

[3] محمد أحمد الدوري مرجع سابق، ص:59.

[4] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:7.

الفرع الأول: أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة

الطاقةأحدعناصر العمليةالإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا الدور الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي، وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة[1]إلى المزايا التي يتمتع بها:

1- ارتفاع قيمة النفط الحرارية مقارنة مع بقية المصادرالطاقوية الأخرى.
2- تكلفة النفط الإنتاجية منخفضة مقارنة مع بقية المصادر الطاقوية الأخرى.
3- النفط مصدر للعديد من المنتجات السلعية.
4- قيمته الاستعمالية العالية مقارنة مع العالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

5- توفره بكميات كبيرة[2]،مرونته وسهولة نقله، خزنه، وتوزيعه.
6- انخفاض نسبة التلوث في النفط بالمقارنة مع الطاقة النووية والفحم[3].

الشكل رقم 2.1: الاستهلاك العالمي من أنواع الطاقة الأولية خلال الفترة (1990-2035)

Source : IEA, **International energy outlook**, july 2010, p1.

نلاحظ من الشكل أن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة، فرغم زيادة الاعتماد على كل مصادر الطاقة باستثناء النفط الذي انخفض الاعتماد عليه في السنوات الأخيرة تقريبا من سنة 2013-2016، إلا انه يبقى يحتل الصدارة وهذا ما تؤكده كذلك التوقعات لسنة 2025 إلى غاية 2035. ويرجع ذلك إلى المزايا والصفات التي ينفرد بها النفط عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، فعلى الرغم من

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:8.
[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ص ص:65-66.
[3] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص ص:53-56.

تنوع مصادر الطاقة المتوافرة عالميا والاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، والمحاولة الحالية للاعتماد على النفط الصخري إلا أن الدلائل والتوقعات تشير إلى أن النفط سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم لعقود قادمة وذلك بالنظر إلى مساهمته الكبيرة في مجموع إمدادات الطاقة على النطاق العالمي.

الفرع الثاني: أهمية النفط كمصدر للإيرادات المالية

إن الجانب المالي للنفط يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو الضرائب سواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للنفط .[1]

ويتسم النفط بوجود ما يعرف اصطلاحا بالريع النفطي، ويعتبر توزيعه موضوع خلاف رئيسي بين الدول المصدرة للنفط والدول المستهلكة له.إذ كلما انخفض سعر النفط الخام تضاءل نصيب الدول المصدرة من ذلك الريع والعكس صحيح. وقد انتهجت الدول الصناعية بمساندة شركاتها النفطية العملاقة، من السياسات النفطية ما ساعدها في الضغط نزوليا على أسعار النفط الخام، ومن ثم اقتناص القدر الأكبر من الريع النفطي، ويعرف الريع النفطي بأنه الفرق بين التكلفة الكلية وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، ويتوزع الريع النفطي بين الدول المصدرة (معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الإنتاج وسعر النفط الخام) وبين حكومات الدول المستوردة (معبرا عنه بما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المكررة).[1]

إن دور النفط كمصدر الإيرادات المالية ذا أهمية كبيرة في الدول المصدرة للنفط التي يعتمد حجم الدخل فيه أو موازاته العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية.[2]

الفرع الثالث: أهمية النفط في القطاع الصناعي، الزراعي، التجاري، والنقل

تتمثل أهمية النفط في القطاع الصناعي، الزراعي، التجاري، والنقل فيما يلي:

1-أهمية النفط في القطاع الصناعي: إنثلثالبترول المستهلك في العالم يوجه لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، فهو مصدر للحرارة، الطاقةالمحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية، حيث تقدر عدد المنتجات النفطية بأكثر من 80 ألف.

2-أهمية النفط في القطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم " البتروزراعة" وذلك لسببين رئيسيين هما:

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:68.

[1] حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مقال في **جريدة الأهرام**، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 154-2005 ص:8.

[2] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص:30.

-النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

-استعمال المنتجات البيتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي.

3-أهمية النفط في القطاع التجاري: يشكل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية النفط المستخرج من البلدان النامية، ثم تبيع منتجاها المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، فخلال السنوات 1974-1983حولت الشركات النفطية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح صافي نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج.[1]

4-أهميةالنفط في قطاع النقل: لقد أصبح النفط بمثابة الدم للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع النقل بحوالي 35% من مجموع النفط المستهلك في العالم.إن جميع وسائل النقل البرية، البحرية، والجوية، تستمد طاقتها المحركة من النفط ومشتقاته.فالبنزين هو وقود السيارات، المازوت وقود القاطرات والبواخر، والكيروسين(النفط الأبيض) يستخدم وقودا للطائرات النفاثة، بالإضافة إلى المواد الأساسية التي تدخل في صناعة زيوت المكنات والمحركات.[2]

الفرع الرابع: الأهمية السياسية والعسكرية للنفط

أصبح النفط عاملا أساسيا مؤثرا في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء، كما استعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثل ما حدث في أكتوبر 1973، ولذلك استخدمت أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق النفط، وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة. كما أن النفط هو وقود الآلات الحربية، وكان الهدف الأساسي في معظم الحروب، كالحرب العالمية الثانية والحرب على العراق سنة 2003.[3]

[1] مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطارضوابط التنمية المستدامة، مداخلة فيمؤتمرالدولي بعنوان **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**،جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر 08/07 أفريل/2008، ص ص:4-6.

[2] حافض برجاس، مرجع سابق، ص:70.

[3] خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاساتانهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها، المخاطر والحلول**، يوم 2015/10/08/07، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، ص:4.

المبحث الثاني: تطورات الأسواق العالمية للنفط والعوامل المحددة لها

يتميز سعر النفط عن غيره من المواد الأساسية في الأسواق العالمية من حيث تذبذبه السريع، ومساهمة العديد من العوامل في تحديد قيمته، وكما يقول "DaneilYergin" رئيس مؤسسة كمبردج للبحوث الطاقوية: "النفط 10% اقتصاد و90% سياسة"[1]

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه

تختلف طرق تحديد سعر النفط ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، وقد صاحب ذلك استخدام عدة مصطلحات (أنواع) سعرية في السوق النفطية استخدمت كأداة تقييمية لسعر السلعة النفطية.

الفرع الأول: تعريف سعر النفط

إذا كان السعر يعرف على أنه عبارة عن قيمة الشيء معبرا عنها بالنقود فالسعر النفطي يعرف من خلال ما يلي:

1-يعرف**السعر** على أنه: "عبارة عن قيمة الشيء معبرة عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها، أي قد يكون السعر أقل أو أ: بر من القيمة لذلك الشيء المنتج".[2]

2- يعرف **السعر النفطي** على أنه: "تلك القيمة التي تعطى للسلعة النفطية خلال فترة زمنية محددة[3]، نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، مناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة".[4]

3-كما يعرف **السعر النفطي** على أنه: "المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان ومكان معلومين، وهو متغير باستمرار وتحكمه عدة عوامل أهمها العرض والطلب على النفط"[5]

4- كما يعرف **السعر النفطي** على أنه: "القيمة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي[6]، حيث تحسب أسعار النقط على أساس البرميل الأمريكي **159 لتر** ويعادل الطن المتري **7-8**براميل حسب كثافة النفط[7]، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية

---

[1] sebille-lopezphilippe**« entretien avec Danielyergin »**, **politique internationale**,n° 98 ; hiver 2002-2003,p331.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:194.

[3] لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر–، الجزائر، 2009، ص:72.

[4] Ayoub Antoine ,PerceboisJacque, **« pétrole, marché et stratégies »**, economica, paris, 1987, p3.

[5] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص:8.

[6] سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مقال في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 36، 2013، ص:5.

[7] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص:272.

وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعار غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد السبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن".[1]

5- ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تعريف **السعر النفطي** على أنه: المقابل النقدي لبرميل النفط، خلال فترة زمنية معينة، يتميز بالتذبذب السريع نتيجة لتأثير عدة عوامل في تحديد قيمته أهمها العرض والطلب.

الفرع الثاني: أنواع أسعار النفط

نستعرض فيما يلي أنواع أسعار النفط المعروفة والمتداولة في السوق العالمية، ومنها التي لم يعد يعرف الآن لكن التاريخ دونها، وسوف تقوم بذكرها وفق التطور الزمني لظهور كل نوع من هذه الأنواع:

أولا: الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا[2] من قبل الشركات النفطية الاحتكارية[3]، حيث أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة "ستاندرأويل نيوجيرسي" الأمريكية عام 1880، حيث كانت تقوم بالإعلان عن أسعار النفط المستخرج من الآبار مباشرة دون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير[4]، غير أن عملية الإعلان هذه انتقلت من الآبار إلى موانئالتصدير نتيجة تطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

ثانيا: الأسعار المتحققة (الأسعار الفعلية أو أسعار السوق): هو عبارة عن السعر المتحقق لقاءتسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفانالبائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وقد ظهرت هذه الأسعار منذ أواخر الخمسينات، حيث عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك، الدول الأجنبية الأخرى[6]، وهذه الأسعار تحققت بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية.[7]

---

[1] سهام حسين البصام، مرجع سابق، ص:5.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص:196.

[3] محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، العراق، 1979، ص:224.

[4] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية، ليبيا، ص:18.

[5] بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند من 2006-2009)**، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2009، ص:19.

[6] علي دبية، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2013، ص:16.

[7] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1999، ص:292.

ثالثا: أسعار الإشارة أو المعول عليها: هذا النوع ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة النفط بين الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع العوائد المالية النفطية بين الطرفين، وسعر الإشارة عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق ، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر الحقيقي[1]، وقد طبق لأول مرة من قبل الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا يوم 28 جويلية 1965 حيث حددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجوز أن تحتسب مبيعات النفط من خلاله بأقل من هذه الأسعار.[2]

رابعا: أسعار التكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط التي تقوم باستخراجه الشركات النفطية العاملة في البلدان ومناطق العالم النفطية مضافا إليه عائدا تدفعه هذه الشركات النفطية لحكومات البلدان النفطية المعينة، أو بتعبير آخر تقوم الشركات النفطية العاملة في البلدان النفطية بشراء النفط الذي تستخرجه من أراضي هذه الاخيرة بسعر يكافئ تكلفة الاستخراج مضافا إليه عائدا متمثلا في ضريبة على الدخل يذهب لحكومات تلك الدول لذلك يعتبر السعر أساسي في تعاملات السوق لأن البيع بسعر أقل منه يعني هذا البيع بخسارة.[3]

خامسا: الأسعار الفورية (الآنية أو الحرة): السعر الفوري هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره سعرا غير مستقر بسبب ارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب[4]، وبالتالي فهو قابل للزيادة والنقصان مقارنة مع السعر المعلن، فهو يزيد عنه إذا كانت هناك اختلالات كبيرة بين العرض والطلب، وأقل إذا كانت هناك اختلالات قليلة.[5]

وحسب الاقتصادي Antoine Ayoub(وهو خبير في قضايا النفط في السوق العالمية) فإن السوق الفورية كانت تتحدد منذ 1973 مستوى أسعار النفط الخام، وكانت الأسعار الرسمية لمنظمة الأوبك تتبع تغيراتها لكن بفترة تأخير معينة[6]، فقد بلغت المعاملات في السوق الفورية نسبة 20% من المبادلات التجارية النفطية[7].

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص ص: 198-199.

[2] نواف الرومي، مرجع سابق، ص:22.

[3] العمري علي، **دراسة تأثير وتطورات النفط الخام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص:22.

[4] Chitour Chams eddine, **« La politique et le nouvelle ordre pétrolier international »**,op.cit, P[20].

[5] العمري علي، مرجع سابق، ص:22.

[6] ChitourChamseddine, op.cit, P20.

[7] ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى، الجزائر، 1990، ص:24.

أما اليوم فتحتل ما يقارب 50 إلى 70% من المعاملات الدولية للنفط.[1]

سادسا: السعر الرسمي (أو الإداري): يتحدد من طرف جهة رسمية أو إدارية، وبرز هذا السعر مع بداية السبعينات بالدلالة على أسعار بلدان الأوبك المعلنة رسميا من قبلها وحاليا يرتبط هذا السعر بالتغيرات التي تحدث في السوقالفورية[2]، ورغم اعتبار أوبك كهيئة رسمية في السوق ومصدر مرجعي لهذا السعر إلا أنه شهد انخفاضا سنة 1970 حيث بلغت أسعار النفط الرسمية للجزائر، ليبيا ونيجيريا على التوالي: 2,65 $/ب، 2,33 $/ب، 2,30 $/ب، فاجتهدت دول الأوبك لتحديد سعر مرجعي يحمي إنتاجها من التدخلات والأزمات إلا أنها واجهت صعوبات كبيرة، حيث في كل مرة كانت للمنظمة طريقة حساب جديدة إلى أن تم إنشاء واجهة دولية للسوق النفطية، فقام السوق الفوري بتحديد مستوى أسعار النفط الخام سنة 1973 حيث لم تكن للأسعار الرسمية للأوبك قوة سوى التطابق مع الأسعار الفورية أو التأخر طفيف.[3]

سابعا: أسعار أخرى: كانت معروفة ومازال تاريخ اقتصاد النفط يدونها مثل Gulf Plus وسعر السوق الآجلة.

GULFPLUS-1 وهو نظام تثبيت سعر النفط اعتمد منذ 1928 في اتفاقية "اكنكاري".

2-سعر السوق الآجلة: هو ذلك السعر المتحصل عليه في سوق البورصات أو سوق العمليات الآجلة لكن أخذ بمبدأ السعر الفوري والسعر الرسمي، وفي الأسواق الآجلة يسوق ويسلم المشتري النفط المتعاقد عليه بسعر متفق عليه مسبقا، وقد تحركت هذه الأسعار في عدة أسواق منها:

أ- (New-York Exhange Nymex)
ب-I Pe (International Petrolium Exhange)
ج-ومن بين المعاملات التي تتضمنها هذه الأسواق هو رهن المنتجات النفطية.

إن الغرض منا لتطرق لهذا النوع من الأسعار هو إبراز أن المضاربة حاضرة بشكل أو آخر في تقدير السعر والتأثير عليه مما يجعلها تتأرجح بين الهبوط والصعود.[4]

[1] بنين بغداد، مرجع سابق، ص:20.
[2] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص:9.
[3] بنين بغداد، مرجع سابق، ص ص:19-20.
[4] بنين بغداد، مرجع سابق، ص:22.

المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية وأنواعها

سوف نتناول تعريف السوق النفطية وخصائصها كما يلي:

أولا: تعريف السوق النفطية

تعرف السوق النفطية من خلال ما يلي:

1- يعرف **السوق** في النظرية الاقتصادية "بمجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة."[1]

2- تعرف **السوق النفطية** على أنها: " المكان الجغرافي المعلوم بصورة فعلية أو وهمية لتبادل السلعة النفطية في سعر وزمن معلومين، أو هو المكان الجغرافي لتلاقي قوى العرض والطلب في زمن وسعر أو أسعار معلومة."[2]

3- كما تعرف **السوق النفطية** على أنها: "السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب، فإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم هذه السوق هناك عوامل أخرى كالعواملالسياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية الكبرى."[3]

ومما سبق يمكن التوصل إلى تعريف **السوق النفطية** على أنها: المكان الجغرافي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا الذي يتم فيه تبادل السلعة النفطية بين الأطراف المنتجة والمستهلكة في زمن وأسعار معلومة يحكمها عاملي العرض والطلب بالإضافة إلى عوامل أخرى كالعوامل السياسية، المناخية، ...إلخ.

ثانيا: خصائص الأسواق العالمية النفطية:

تتميز السوق النفطية عن غيرها من أسواق المواد الأولية بخصائص لا تتوفر في نظيراتها من الأسواق، لذلك فالفهم الجيد لهذه الخصائص يساعد على التحليل لأسباب تقلب أسعار النفط في المبحث الموالي، ونلخص هذه الخصائص في ما يلي:

1- ارتفاع نسبة التركز الاحتكاري: أي أن هناك عددا قليلا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط تنتج حقولها نحو 85% من صادرات العالم النفطية، وقد أخذت هذه الدول تتركز أكثر من خلال منظمة الأوبك، كما تسيطر الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق النفطية، أما في

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص:145.

[2] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافية،ليبيا، 2003، ص:28.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:52.

الجانب فيتركز عدد قليل من الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي حيث استوردت ما يقارب 62.4%من حجم الواردات الكلية سنة 2010.

2- سوق التكامل الرأسي والأفقي: تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب، ولا يمكن الفصل فيما بينهما، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة النفطية بغض النظر عن نوعها أن تتكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

3- سوق التكتل (الكارتل، المنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلهاتتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينيات، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية (كمنظمة الأوبك، والوكالة الدولية للطاقة) التي من مهامها التدخل في استقرار سوق النفط العالمي بما يخدم مصلحة الدول أعضاء الهيئة أو المنظمة التابعة لها.[1]

4- عدم مرونة العرض والطلب: الطلب على خامات النفط سيبقى غير مرن بالنسبة للتغيرات في أسعار النفط من ناحية أخرى، واضح أنهولتطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفطيتطلب الأمر فترات طويلة، مما يعنيأن الكميات المعروضة في الفترة القصيرة تميل إلى الثبات ونتيجة لذلك فإن أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدىالقصير للوصول إلى حالة التوازن، بمعنى أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأجل القصير حتى ولو كانت في نطاق ضيق يمكنها أن تؤدي إلى حركة حادة في السوق.[2]

5- تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: تتأثر السوق العالمية للنفط بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن والتي تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على النفط.[3]

---

[1] أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012، ص:54.

[2] سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دارة هومة، الجزائر، 2013، ص:72.

[3] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010، ص:92.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق العالمية للنفط

نتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تغير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطور تسويق النفط الخام مما أنتج أشكالا من الأسواق النفطية هي كما يلي:

أولا: الأسواق الفورية: إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل النفط في انتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي نمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات[1]، وتعرف الصفقة الفورية على أنها اتفاقلبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه وقت التعاقد، وتنطق عادة على صفقة واحدة، ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت وقت الاتفاق أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت تحميل الشحنة أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار.[2]

تتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، ففي أسواق أوروبا تكون الأسعار المتداولة هي أسعار النفط الخام المرجعي وهو "البرنت"، أما في أسواق الولايات المتحدة الأمريكية فالخام المرجعي هو خام "غرب تكساس".[3]

وتعتبر الأسواق الفورية مؤشرا جيدا لأوضاعسوق النفط العالمي، كما أنها تستخدم في الأوقات التي تستتر فيها حدة تجارة النفط كمؤشر للأسعار الآجلة، ولهذا يمكن من خلالها التنبؤ بالإيرادات، كما تستخدم الأسعار الفورية كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط[4]، وتتمثل مواقع الأسواق الفورية كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط، وتتمثل مواقع الأسواق الفورية: سوقي خليج المكسيك وميناء نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، الخليج العربي، سوق سنغافورة بالشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا.[5]

ثانيا: الأسواق الآجلة: يتم التعامل في هذه الأسواق بالعقود الطويلة الأجل فهي عقود يتم التفاوض حولها ثنائيابين البائعين والمشترين لتسليم شحنات النفط خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة أو سنين)، وتتميز هده العقود بأنها تسمح للمنتجينبضمان منافذ لخاماتهم، كما أنها تمكن المشتري صاحب المصفاة من التأكد من تواجد الخام اللازم لنشاطه[6]، ونميز في الأسواق الآجلة شكلين هما:

---

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014، ص:10.

[2] جامع عبد الله، مرجع سابق، ص:60.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:58.

[4] سيد فتحي احمد الخولي، مرجع سابق، ص:259.

[5] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سابق، ص:247.

[6] جامع عبد الله، مرجع سابق، ص:59.

1- السوق النفطية المادية الآجلة: تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق البائع والمشتري على سعر معين مع تسليم أجلة شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل أدناه 15 يوم.[1]

2- الأسواق النفطية المالية الآجلة (البورصات النفطية): ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى 1973 في نيويورك، وعرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط في تفرة الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، ويتم التعامل فيما بالعقود الآجلة في شكل سندات مالية تشكل التزاما بالبيعأو الشراء لكمية محددةونوع محدد من النفط الخام أو المشتقات النفطية، ويتم تداول تلك السندات في بورصات نفطية نذكر منها: بورصة نيويورك للتبادل التجاري، سوق المبادلات النفطية العالمية بإنجلترا، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي.[2]

المطلب الثالث: الأطراف المؤثرة في السوق النفطية

يمكن تقسيم الأطراف المتدخلة في سوق النفط إلى قسمين: القسم الأول ويمثلون جانب العرض وتتمثل في الأطراف المنتجة والمصدرة للنفط، أما القسم الثاني فيمثلون جانب الطلب وتتمثل في الأطراف المستهلكة للنفط، كما سنحاول التعرض للسوق العالمي للنفط من خلال إنتاج النفط، الطلب عليه، والاحتياطي منه ضمن جانبي العرض والطلب لهؤلاء المتعاملون في السوق النفطيةكالتالي:

الفرع الأول: من جانب العرض

التعرض للسوق العالمي للنفط من جانب العرض سيكون من خلال التعرف على أهم الدول المصدرة والمنتجة للنفط، إنتاج النفط، والاحتياطي منه كما يلي:

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص:91.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص:74.

الجدول رقم 3.1: أهم مصادر النفط في العالم إنتاجا وتصديرا لعام 2015

الدول المنتجة	الدولة	الإنتاج / التصدير (مليون برميل يوميا)	الدول المصدرة	الدولة	الإنتاج / التصدير (مليون برميل يوميا)
	الولايات المتحدة الأمريكية	11.644		السعودية	7.571
	السعودية	11.505		روسيا	4.710
	روسيا	10.838		الإمارات العربية المتحدة	2.701
	كندا	4.292		العراق	2.390
	الصين	4.246		نيجيريا	2.193
	الإمارات العربية المتحدة	3.712		الكويت	2.058
	إيران	3.614		فنزويلا	1.937
	العراق	3.285		أنغولا	1.669
	الكويت	3.123		المكسيك	1.271
	المكسيك	2.784		إيران *	1.215
	فنزويلا	2.719			

*إيران مرشحة للارتفاع بعد الاتفاق بشأن الملف النووي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: **BpStatisticalReview of World Energy**, June 2015**, P: 8**.

1- انهيار أسعار النفط وتداعياته، تقرير للجزيرة الإخبارية، 2016/2/28، 16: 49، www.aljazeera.net.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن الو. م أ تحتل المرتبة الأولى في قائمة الدول المنتجة للنفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا، ويعزى زيادة العرض الأمريكي إلى الاكتشافات الحاصلة في الغاز الصخري، ثم تليها السعودية، روسيا، كندا، الصين، الإمارات العربية المتحدة، إيران، العراق، الكويت، المكسيك، فنزويلا، أما عن قائمة الدول العشر الأوائل من حيث التصدير فنلاحظ عودة إيران إلى الواجهة وهي مرشحة للارتفاع بعد الاتفاق بشأن الملف النووي.

جدول رقم 4.1: تطور إنتاج النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2010-2015)

(الوحدة مليون برميل يوميا)

السنة	أمريكا	كندا	روسيا	السعودية	الإمارات	إيران	العراق	الصين	الجزائر	الأوبك	إجمالي الإنتاج العالمي
2010	7.556	3.332	10.366	10.075	2.895	4.352	4.290	4.077	1.689	35.073	83.190
2011	7.861	3.515	10.516	11.144	3.325	4.373	2.801	4.074	1.642	35.939	83.980
2012	8.904	3.740	10.640	11.635	3.406	3.742	3.116	4.155	1.537	37.472	86.150
2013	10.069	3.977	10.777	11.393	3.648	3.525	3.141	4.216	1.485	36.628	86.579
2014	11.644	4.292	10.838	11.505	3.712	3.614	3.285	4.246	1.525	36.593	86.673
الحصة: 2014	%13.1	%5	%12.2	%12.9	%4.1	%4	%3.7	%5	%1.07	%41.2	%100
2015											95.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: -**Bp statistical review of world energy**, june 2015, p8

.-التقرير الشهري، **التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016، ص: 24.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور إنتاج النفط من سنة لأخرى وخاصة سنة 2014، يسيطر الأوبك على أكثر من41% من الإنتاج العالمي، وتحتل أمريكا مقدمة الدول المنتجة بـ 13.1% تليها السعودية بـ 12,9% ثم روسيا بـ 12,2% ثم كندا والصين بنسبة 5%لكل منهما، ثم الإمارات بنسبة 4.1%، إيران، 4% تليها العراق بـ 3,7%، وتحتل الجزائر مرتبة متوسطة عالميا في إنتاج النفط بـ 1.07%، ليصل الإنتاج العالمي ذروته عام 2015 بمعدل 95 مليون برميل يوميا.

جدول رقم 5.1: تطور الاحتياطي النفطي لعينة مختارة من الدول للفترة (2010- 2015)

(الوحدة مليون برميل يوميا)

السنة	و.م.أ	روسيا	الدنمارك	فنزويلا	إيران	العراق	الصين	السعودية	الجزائر	الأوبك	إجمالي الإنتاج العالمي
2010	23.267	116.289	812	296.501	151.170	143.100	23.268	264.516	12.200	955	1231.0
2011	26.544	116.289	900	297.571	154.580	141.350	23.747	265.405	12.200	1000	1241.6
2012	30.529	118.886	805	297.735	157.300	140.300	24.428	265.850	12.200	1007.6	1266.8
2013	33.371	118.886	805	298.350	157.300	144.211	24.376	265.789	12.200	1007.9	1281.9
2014	36.520	118.886	611	299.953	157.800	143.069	24.649	266.578	12.200	1008.3	1292.9
الحصة: 2014	%2.8	%9.1	%47.2	%23.2	%12.1	%11	%1.9	%20.6	%0.9	%77.9	%100
2015											8845

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-**OPEC annual statistical bulletin**, organization of the petroleum exporting countries, p: 22.

-**التقرير الإحصائي السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015، ص: 8.

-التقرير الشهري، **التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016، ص: 25.

نلاحظ من الجدول أعلاه تطور الاحتياطي العالمي من سنة إلى أخرى وبالأخص سنة 2014، وكما ذكرنا سابقا، أن الأوبك تحتل مكانة في سوق النفط العالمية من حيث إنتاجها فإنها تمتلك النصيب الأكبر من احتياطي النفط العالمي وذلك بأكثر 70%، وتحتل الدنمارك المقدمة بين الدول بـ 47.2 % من الاحتياطي النفطي العالمي, تليها فنزويلا بـ 23.2% ثم السعودية بـ 20.6% فهي تمتلك النصيب الأكبر سواء من حيث الإنتاج أو الاحتياطي النفطي ضمن منظمة الأوبك والدول العربية، تليها إيران بـ 12.1%، العراق بـ 11%، روسيا بـ 1.9% أمريكا بـ 2.8%الصين بـ1.9% وأخيرا الجزائر بـ 0.9% فهي بذلك تحتل مرتبة متوسطة عالميا من حيث الاحتياط النفطي.

استمر الاحتياطي النفطي العالمي في التطور حيث سجل 8845 مليون برميل في نهاية شهر ديسمبر عام 2015.

وللتفصيل أكثر في جانب العرض نأتي إلى تقديم **الأطراف الممثلة لجانب العرض** في السوق النفطية والتي تؤثر بشكل كبير على أسعار النفط وعلى العموم فإن أكبر مصادر العرض العالمي للنفط تتمثل في:

أولا- منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" "Opec":

أنشأت الدول المنتجة منظمة Opec كرد فعل على تخفيض أسعار النفط من قبل الشركات المهيمنة على صناعة النفط والإضرار بمصالحها في تلك الفترة[1]، وبدعوة من العراق عقدت خمس دول هي: السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، اجتماعا في بغداد في سبتمبر1960، وأعلنوا إنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وجاء انضمام بقية الأعضاء تباعا حيث انضمت: قطر عام 1961، اندونيسيا وليبيا عام 1962، أبو ظبي عام 1967، الجزائر عام 1967، نيجيريا عام 1975, الإكوادور عام 1973(انسحبت عام 1992)، الغابون عام 1975 (انسحبت عام 1994)، ليصبح عدد الدول 12 دولة[2]، وتتمثل أهداف منظمة الأوبك في ما يلي: [3]

1-تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء.

2-إيجاد السبل والوسائل لتحقيق الاستقرار في الأسعار في أسواق النفط العالمية.

---

[1] محمد شكرين، موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015/8/7، ص:8.

[2] إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول، 2016/3/13، 14:35،
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm

[3] ماجد عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطوراتها والتحديات التي تواجهها، بحوث اقتصادية وعربية**، العدد 41، 2008، ص:73.

3-الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية ذات كفاءة مستقرة من النفط للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

ومن أهم مظاهر نجاح المنظمة في سياستها النفطية هو مبدأ ثبات الأسعار ووضع نظام لتقنين الإنتاج، بحيث يتناسب إنتاج الدول الأعضاء مع الطلب الفعلي على النفط، وذلك حتى لا يزيد العرض عن الطلب وتنخفض الأسعار[1]، وتعتمد المنظمة في تسعير النفط على سعر برميل سلة الأوبك.[2]

ثانيا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"OCDE"

أسست منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام 1961 مقرها باريس وتتكون من 34 دولة متقدمة[3]، حيث قارب إنتاجها من النفط 24 مليون برميل يوميا في سنة 2015، وتأتي على رأس الدول المنتجة في هذه المنظمة الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 11 مليون برميل يوميا والترويج بحوالي 2 مليون برميل يوميا.

ثالثا: دول الاتحاد السوفياتي سابقا "FSM":

تمثل هذه الكتلة حوالي 16% من الإنتاج العالمي وهي تتكون من روسيا وبلدان أوروبا الشرقية التي كانت تشكل الاتحاد السوفياتي سابقا.

دول أخرى: ويأتي على رأسها الصين وبلدان شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، أين نجد في الطليعة: الصين، المكسيك، وفنزويلا[4] (كمية إنتاج هذه الدول قد تم الإشارة إليها في الجدول رقم 1.4)

<u>الفرع الثاني: من جانب الطلب</u>

التعرض للسوق العالمي للنفط من جانب الطلب سيكون من خلال التعرف على أهم الدول المستهلكة للنفط، والطلب العالمي للنفط كالتالي:

[1] يسرى محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق، ص:97.

[2] عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مقال في **مجلة النفط والتعاون العربي**، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 125، ربيع 2008، ص:28.

[3] موسوعة الجزيرة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016/4/4، 23:20. www.aljazeera.net

[4] رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان:**انعكاساتانهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 7-2015/10/8، ص:4.

جدول رقم 6.1: أهم الدول المستهلكة للنفط عام 2015

	الدولة	الطلب (مليون برميل يوميا)
OCDE	أمريكا الشمالية	24.14
	أوربا	13.61
	آسيا	7.695
	المجموع	**45.445**
الدول النامية	آسيا	11.37
	أمريكا اللاتينية	6.835
	الشرق الأوسط	8.225
	إفريقيا	3.68
	المجموع	**30.11**
دول أخرى	دول الاتحاد السوفياتي السابق	4.78
	دول أوربية أخرى	0.68
	الصين	10.5
	المجموع	**15.955**
الإجمالي		**92.23**

المصدر: فيصل عبد الله الزنكوي، **تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2015/2014**، صندوق النقد الدولي، ص: 2.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر المناطق طلبا على النفط هي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وذلك بـ 45.445 مليون برميل، ويعزى ذلك لكون المنظمة تتشكل أساسا من الدول الصناعية الكبرى (الو.م.أ، ألمانيا، فرنسا، إنجلترا... الخ)، تليها دول آسيا بـ 11.37 مليون برميل وتأتي في مقدمها اليابان والصين. كما يلاحظ أن هناك أرقاما هامة للطلب على النفط في الشرق الأوسط والذي قدر بـ 8.225 مليون برميل في حين أنها المصدر الأكبر للنفط.

-وبالرجوع إلى الجدول السابق الذي يبين العرض العالمي لسنة 2015 والذي قدر بـ 95 مليون برميل يوميا والجدول أعلاه الذي بين الطلب من نفس السنة والذي قدر بـ 92.23 مليون برميل يوميا يمكن ملاحظة الفجوة بين العرض والطلب والتي تقدر بـ 3 مليون برميل يوميا.

جدول رقم 7.1: تطور استهلاك النفط لعينة مختارة من الدول للفترة (2012-2015)

السنة	أمريكا	كندا	روسيا	الصين	الهند	اليابان	إيران	البرازيل	كوريا الجنوبية	إجمالي الاستهلاك العالمي
2010	19.180	2.316	2.895	9.266	3.319	4.442	1.874	2.701	2.370	87.867
2011	18.882	2.406	3.096	9.791	3.488	4.439	1.910	2.813	2.394	88.974
2012	18.490	2.372	3.137	10.231	3.685	4.688	1.928	2.860	2.458	89.846
2013	18.961	2.383	3.179	10.664	3.727	4.521	2.038	3.048	2.455	91.243
2014	19.035	2.371	3.196	11.056	3.846	4.298	2.024	3.229	2.456	92.086
الحصة: 2014	%19.9	%2.4	%3.5	%12.4	%4.3	%4.7	%2.2	%3.4	%2.6	%100
2015										93.0

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

-Bp statistical review of world energy, june 2015, p9: .

-التقرير الشهري، **التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016، ص: 28.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر ثلاث دول مستهلكة للنفط عالميا سنة 2014 هي أمريكا بـ 19.9% تليها الصين بـ 12.4% ثم اليابان بـ 4.7%، ثم دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا، والاستهلاك العالمي في تطور مستمر حيث وصل عام 2015 إلى 93 مليون برميل يوميا.

أما فيما يخص **الأطراف التي تتحكم في جانب الطلب** فسنعرض أهمها فيما يلي:

أولا- الوكالة الدولية للطاقة "IEA": تنفيذا لاقتراح قدمه كيسنجر، أنشئت الدول الغربية ذات الشأن في استهلاك النفط وكالة الطاقة الدولية، وذلك انعكاسا للصدمة في الأسعار التي تركتها الأزمة النفطية في عام 1973 وكقوة مضادة للأوبك، وكانت وكالة الطاقة الدولية أول محاولة تقوم بها الدول الغربية لتنسيق سياستها في شؤون الطاقة[1]، والتي تأسست في نوفمبر 1974 كهيئة مستقلة ضمن الإطار التنظيمي للتطور والتعاون الاقتصادي الـ OCDE لتطبيق برنامج طاقة دولي، وهي تعمل على تنفيذ برنامج شامل للتعاون الطاقي ضمن 26 دولة من أصل 30 دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو تتمثل أهدافها:

1- إبقاء وتطوير الأنظمة لكي تتماشى مع استنزاف النفط.

2- تعزيز سياسات الطاقة الحكيمة عالميا عن طريق علاقات التعاون مع الدول غير الأعضاء، والصناعات والمنظمات الدولية.

[1] كولن كامبيل وآخرون، **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004، ص:184.

3- تشغيل نظام معلومات ثابت في سوق النفط الدولي.

4- تحسين عملية تزويد الطاقة العالمية والبناء المطلوب عن طريق تطوير موارد طاقة بديلة وزيادة كفاءة الطاقة المستخدمة.

5- المساهمة في تكامل السياسات البيئية والطاقوية.

والدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية "IEA" هي: استراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنفاريا، إيرلاندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، اللكسبورغ، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، ويؤدي الاتحاد الأوروبي دورا في عمل وكالة الطاقة الدولية.[1]

ثانيا- شركات النفط العالمية: هي أحد أنواع الشركات المتعددة الجنسيات، والتي تنشط في قطاع معين ألا وهو قطاع الطاقةوبالأخص في مجال النفط، حيث تسيطر هذه الشركات العملاقةعلى مجال الصناعة النفطية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن 19 من بداية مرحلة نشاط الصناعة النفطية إلى آخر مرحلة وهي مرحلة الصناعة البتروكيماوية[2] وتعتبر الشركات العملاقة السبع أكبر الشركات النفطية في العالم وهي: اكسون (اسّو سابقا)، شوفرون، موبيل تكساسو، غولف "الأمريكية"، شل "الهولندية – بريطانية"، بريتش بيتروليوم "بريطانية". وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجل مناطق العالم، الاستغلال، الاستثمار، التوزيع، الاحتياطي، تكرير النفط، الصناعات البتروكيماوية، التسويق، متضامنة مع بعضها البعض بحيث سميت بالشقيقات السبع[3]، وفي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن 20 وبصفة خاصة في الدول العربية والشرق الأوسط ظهرت شركات نفطية وطنية وشركات نفطية مستقلة[4]، ومن بين هذه الشركات التي تشكل السوق النفطية في الوقت الراهن: شركة أرامكو السعودية، شركة النفط الوطنية الإيرانية، شركة سوناطراك الجزائرية شركة البترول الكويتية، وشركة نفط أبو ظبي الوطنية،[5] فأصبح هنالك العمالقة الصغار إلى جانب السبع الكبار.

---

[1] وكالة الطاقة الدولية، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، ترجمة مظهر بايرلي، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة، الرياض، 2010، ص: 5.

[2] أمينة مخلفي، **أثرأنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، مرجع سابق، ص:58.

[3] محمد ختاوي، مرجع سابق، ص: 99.

[4] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008، ص:72.

[5] قاليري مارسيل، **عمالقة النفط، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط**، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006، ص:48.

المطلب الرابع: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية وأساليب تسعير النفط

مرت السوق النفطية بعدة مراحل، وفي كل مرحلة كان هناك أساليب (نظم) تسعيرية للنفط الخام، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعرض لتطورات السوق النفطية ونظم تسعير النفط.

الفرع الأول: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية

منذ اكتشاف النفط وقيام الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة، مرت السوق النفطية على مدى نصف قرن من الزمن بعدة مراحل يمكن تصنيفها كما سيأتي:

أولا: خلال الفترة 1857– 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية الكبرى)

كانت السوق النفطية في هذه الفترة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في استغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ سعر النفط في تلك الفترة 20 دولار للبرميل، وكانت المنافسة شديدة في ما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال البعض الآخر، حتى صارت شركات كبيرة وقوية.[1]

ثانيا: خلال الفترة 1870– 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى حتى تأسيس الأوبك)

اتسمت هذه الفترة بسيطرة شركات النفط العالمية الكبرى، فبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية كبيرة في ثلاثينات القرن الماضي في مناطق خارج الولايات المتحدة، وبالأخص في فنزويلا ومنطقة الشرق الأوسط، تقلصت أهمية النفط الأمريكي في السوق النفطية العالمية وبدأت مرحلة جديدة من احتكار مجموعة قليلة من الشركات العالمية النفطية الكبرى ذات التكامل الرأسي للسوق النفطية العالمية سميت بـ "الأخوات السبع"، إلا أن دور تلك الشركات أخذ في التقلص التدريجي بالأخص بعد الاكتشافات النفطية الجديدة التي تحققت في مناطق أخرى من العالم وظهور عدد من شركات النفط المستقلة الجديدة، والذي كان بمثابة تهديد للميزة الاحتكارية التي تمتعت بها الشركات النفطية الكبربلفترة طويلة من الزمن، والذي كان بدوره أحد الأسباب الهامة وراء قيام منظمة "الأوبك".[2]

ثالثا: خلال الفترة 1960–1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973)

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك، وبوجود هذه المنظمة عملت الدولة المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها والعمل على استقرار أسعار النفط عند المستويات التي تكون في صالحها، وقد بدأت أوبك في

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص: 53.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية**، صندوق النقد العربي، 2011، ص ص:186–187.

تحديد السعر[1]، وقيامها بدور المنسق بالنسبة لمستوى تلك الأسعار التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بـ "الأسعار الرسمية".[2]

رابعا: خلال الفترة 1973- 1986 (منذ أزمة 1973 حتى بداية تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب)

في هذه الفترة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة لدول الأوبك، حيث بعدما ارتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل في 1980 تضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط، وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج أوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك في تحديد السعر وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط.[3]

خامسا: خلال الفترة 1986 إلى القرن الواحد والعشرون (منذ الأزمة النفطية العكسية لعام 1986 إلى أزمة انهيار أسعار النفط لعام 2014-2016)

تميزت حقبة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالي بعدم استقرار الوضع الاقتصادي، السياسي، والأمني مما أثر سلبا على استقرار سوق النفط العالمي وهو ما تشهده الفترة الحالية ابتداء من عام 2014 إلى غاية 2016 من انهيار أسعار النفط، ويمكن تلخيص أهم العوامل والمتغيرات التي أثرت على سوق النفط العالمية خلال فترة 1986 إلى غاية 2016 فيما يلي: تغير سوق النفط من سوق العارضين إلى سوق الطالبين بسبب الأزمة النفطية العكسية 1986، سقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي سنة 1991، سيطرت النظام الرأسمالي على الاقتصاد العالمي تحت قيادة الو.م.أ[4]، اعتبار الفترة 1998-2000 بمثابة فترة البحث عن استقرار سوق النفط العالمية بعد الأزمة المالية الأسيوية حيث كان الهدف من إستراتيجية أوبك خلال تلك الفترة هو إعادة رفع الأسعار إلى مستويات معقولة، لذلك قامت أوبك بإتباع سياسات متوسطة وبعيدة الأمد معتمدة فيها على آليات السوق[5]، زعزعة النظام الرأسمالي من حيث عدم الاستقرار الأمني(بسبب حادثة 11 سبتمبر 2001)، وكذا الخلل في الاستقرار المالي بسبب انهيار المصارف المالية نتيجة أزمة الرهن العقاري سنة 2007، ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى نسبة له خاصة سنة 2008مما أثر سلبا على استقرار سوق النفط، زيادة الطلب النفط بسبب تطور النمو الاقتصادي العالمي في البلدان الناشئة خصوصا الصين، نجاح تجارب الشركات الوطنية، ظهور

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:53.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص: 187.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص54.

[4] علي دبية مرجع سابق، ص 17.

[5] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، مرجع سابق، ص: 188.

العولمة والتوجه نحو الاندماجات ومن أبرز عمليات الاندماج نذكر مثلا: اندماج بريتش بتروليوم البريطانية مع أرامكو السعودية.

كل هذه المتغيرات جعلت سوق النفط العالمي سنة 2012 يشهد تخوفا من نتائج ارتفاع أسعاره من طرف الدول الصناعية[1]، وما نشهده حاليا منذ سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا من عام 2016 هو التخوف من نتائج انخفاض أسعار النفط، فقد تراجع المتوسط السنوي لسلة الأوبك من 109,45دولار للبرميل سنة 2012 إلى 26,50 دولار للبرميل عام 2016.[2]

الفرع الثاني: تطور نظام تسعير النفط الخام

جاء تطور تسعير النفط الخام متأثرا بالعوامل الجيوسياسية والاقتصادية وبطبيعة السوق النفطية السائدة في كل فترة، وعلى هذا الأساس يمكننا تقسيم مراحل تطور تسعير النفط حسب تطور السوق النفطية إلى المراحل التالية:

أولا: مرحلة التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع (1880-1950)

انفردت شركات النفط العالمية الكبرى في هده المرحلة بالتسعير، وقد كانت طرقهم في تسعير النفط الخام في السوق العالمية النفطية كما يلي:

1-نظام الأسعار المعلنة (1880-1986): كانت الشركات المشترية للنفط تقوم بإعلان الأسعار التي تشتري بها النفط وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة فيالو.م.أ من قبل شركة ستاندراويل التي كانت تعلن الأسعار التي ستدفعها لشراء النفط للمنتجين.

2- نظام نقطة الأساس الوحيدة (1936-1939): كانت النفوط المنتجة في الشرق الأوسط تسعر كما لو كانت منتجة في منطقة خليج المكسيك في الولايات المتحدة مضافا إليها كلفة الشحن من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد وفق نظام التسعير الذي دعي بنظام نقطة الأساس الأحادي أو معادلة خليج المكسيك (Gulf Plus)[3]، وقد حمل هذا النظام أي نفط في العالم تكاليف شحن وهمية ما جعل أسعار نفط الشرق الأوسط أعلى من النفط الخام الأمريكي مما أضعف قدرة النفط العربي على المنافسة[4] وهذا النظام يقضي بأن[5]:

---

[1] مخلفي أمينة، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، مرجع سابق، ص ص:52-53.

[2] **Opec annuel statistical**, 2015,

[3] علي رجب، تطور تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، **مقال في مجلة النفط والتعاون العربي**، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 141، ربيع 2012، ص ص:10-13.

[4] موري سمية، مرجع سابق، ص:64.

[5] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق، ص ص:203-204.

سعر النفط المعلن في مختلف أنحاء العالم = سعر منطقة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك وإلى منطقة الاستيراد.

معنى ذلك أن سعر نفط الخليج العربي المصدر نحو مرسيليا مثلا يساوي سعره في خليج المكسيك + أجور الشحن والتأمين للمسافة بين خليج المكسيك ومرسيليا وليس على أساس المسافة بين المنطقة الأوروبية (مرسيليا) ومنطقة التصدير العربية.

ومن جراء هذا النظام من التسعير فإن الشركات الاحتكارية حققت أرباحا عالية.

3- نظام نقطة الأساس المزدوجة (1939-1945): انهار نظام نقطة الأساس الواحدة على أثر تنبه البحرية البريطانية إلى الارتفاع الغير مبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال ح. ع2، وتدخلت الحكومة البريطانية ومارست الضغط على الشركات التي لم تجد مفرا من الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير النفط، وحدد سعر النفط في "عبدان" (إيران) في نفس مستوى السعر في خليج المكسيك، ومنذ ذلك الوقت أصبح للأسعار المعلنة للنفط نقطتا أساس، خليج المكسيك والخليج العربي مع تعادل في كلتا النقطتين عند ميناء نابولي (ايطاليا) الذي يتوسطها جغرافيا.

إن هذا النظام التسعيري الجديد يعتمد على نفس النظام التسعيري السابق من كون السعر المعلن للوحدة النفطية هو نفسه السعر المعلن في خليج المكسيك مع التحول إلى اعتماد نقطة أساس ثانية في إضافة أجور الشحن إلى السعر المعلن بدل أجور الشحن من خليج المكسيك إلى بقية المناطق المستوردة للنفط. كما يلي:

سعر النفط= سعر خليج المكسيك + تكاليف الشحن من الخليج المكسيكي إلى ميناء المستورد – تكاليف الشحن من ميناء التصدير إلى ميناء المستورد.

معنى ذلك أن سعر نفط الخليج العربي المصدر نحو مرسيليا مثلا، يساوي سعره في خليج المكسيك + أجور الشحن للمسافة بين خليج المكسيك ومرسيليا – أجور الشحن من الخليج العربي إلى مرسيليا.

4- نظام نقطة الأساس الأحادية المتعادلة (1945-1950): لقد لاقى نظام التسعير المزدوج انتقادات كبيرة من قبل الدول المستهلكة، وذلك نتيجة ارتفاع السعر المعلن لبرميل النفط الخام في الشرق الأوسط قياسا بتكاليف إنتاجه وهو ما دفع إلى تغيير نقطة التعادل إلى ميناء ساوثيمتن (بريطانيا) وفك ارتباط سعر الشرق الأوسط بنظيره في خليج المكسيك، وأصبح ثمن النفط المدفوع من قبل المشتري الأوروبي للنفط العربي مثلا مساويا لسعر النفط المعلن في الخليج العربي مضافا إليه أجور الشحن من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثيمتن.

ويعزى هذا التغيير في التسعير إلى عدة عوامل تذكر منها: تزايد حجم الاكتشافات في الشرق الأوسط والخليج العربي، انخفاض تكاليف إنتاج النفط في الشرق الأوسط، وتزايد معدلات الإنتاج في الشرق الأوسط مع انخفاض صادرات النفط الأمريكي إلى أوروبا الغربية.[1]

ثانيا: مرحلة سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية (مرحلة الانحصار الاحتكاري 1950-1980)

إن ظهور الشركات النفطية الوطنية المستقلة وتراجع تنافسية النفط الأمريكي، وأخذ منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية[2]، أدى إلى كسر السيطرة الاحتكارية للشركات الكبرى، وقد تمثلت الأنظمة التسعيرية لهذه المرحلة في:

1- نظام قاعدة الأسعار المتحققة (قاعدة صافي المتحقق 1950-1960): وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط وذلك طيلة فترة الخمسينات[3]، حيث حدد سعر نفط الشرق الأوسط وفق قاعدة الصافي المحقق كما يلي:

سعر نفط الخليج العربي = سعر نفط خليج المكسيك + تكاليف النقل إلى نيويورك – أجور النقل من الخليج العربي إلى نيويورك.

وبموجب هذه القاعدة حمل نفط الشرق الأوسط نفقات وهمية تسببت في انخفاض أسعاره إلى مستويات متدنية. وفي عام (1959-1960) تم التخلي عن قاعدة الصافي المحقق، وبدأ الأخذ بقاعدة التخفيضات المنفردة التي تتضمن منح حسومات عن الأسعار المعلنة، فقد كانت الشركات الاحتكارية المستقلة من أجل تصريف إنتاجها من النفط وتقرير تنافسيتها مع الشركات الكبرى تمنح حسومات من الأسعار المعلنة (تراوحت بين 10-20%)، وصار السعر المعلن لا يعبر عن فاعلية السوق النفطية، بل هو سعر إشارة لاحتساب العوائد النفطية حسب قاعدة مناصفة الأرباح وكان من مصلحة الشركات النفطية العاملة في منطقة الشرق الأوسط أن تغير السعر المعلن إلى حدود متدنية.

2- نظام قاعدة سعر الإشارة أو (السعر المعول عليه 1960-1970): تميزت فترة الستينات بقيام منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك) عام 1960 كرد فعل إزاء التخفيضات المعتمدة لأسعار النفط في السوق الدولية من طرف الشركات الاحتكارية المستقلة، هذه التخفيضات كانت بنسب عالية مما أدى إلى تدهور وعدم استقرار أسعار النفط بسبب منافسة الشركات الاحتكارية للنفط في ما بينها للحصول

[1] ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص ص:83-85.

[2] سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص:13.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق، ص:217.

على أكبر قسط في السوق النفطية، مما أدى إلى انخفاض العوائد التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط، وبقيام أوبك أصبح على الشركات الاحتكارية للنفط أن تحصل على موافقة أوبك على تغيير أسعار النفط أو تخفيضها، كما تقلصت الحسومات الممنوحة من قبل هذه الشركات فحال دون تدهور أسعار النفط[1]، ومع تزايد هيمنة أوبك وحجم احتياطاتها، فإنها كانت تفرض السعر المتعامل به وفق نظام سعر الإشارة للنفط العربي الحفيف السعودي كخام مرجعي في ظل اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق[2]، وقد حدد هذا السعر بـ 1,8 دولار للبرميل وذلك في 14-11-1970.[3]

3- نظام قاعدة السعر الرسمي (1970-1979): عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة الأوبك عامة والدول العربية خاصة، أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به **اتفاق كاراكاس** ديسمبر 1970 الذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار الخامات حسب اختلاف درجة كثافة النفط النوعية، و**اتفاقية طهران** فيفري 1971 التي نصت على رفع أسعار النفط الخام تفاديا للتضخم المستورد من الدول الصناعية، و**اتفاقية جنيف** ديسمبر 1972 التي نصت على مراعاة تغيير سعر صرف الدولار في تسعير النفط، وفي 15-10-1973 قررت دول الخليج العربية وإيران وقف إمداداتها النفطية مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط بـ 70%[4]، فأصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة أوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي، التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة أوبك، لكن وبسبب الفوضى التي عرفتها الأوبك, نتيجة تعارض مصالح الدول الأعضاء خاصة نيجيريا وإيران وسوء العلاقات العراقية الإيرانية هذا من جهة، ومن جهة أخرى المنافسة القوية التي فرضتها الدول الغير أعضاء في منظمة الأوبك بزيادة حصتها في الإنتاج وإغراق السوق النفطية، ألغى سيطرة هذه المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام ميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.[5]

ثالثا: مرحلة التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية (1981-إلى غاية يومنا الحالي)

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لمصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطية، ولكن بعد أزمة 1973 وما أحدثه من اضطراب طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام لتفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ 1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول من خارج أوبك مما قلل من سيطرة

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004**، مرجع سابق، ص ص:59-60.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:56.

[3] نواف الرومي، مرجع سابق، ص:84.

[4] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:56-57.

[5] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سابق، ص:325.

المنظمة في ظل مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط.[1]

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط

يؤثر في تحديد سعر النفط العديد من العوامل، أهمها العوامل الاقتصادية، السياسية والمناخية وسنوضح ذلك كما يلي:

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

يرتبط استقرار أسعار النفط بعوامل العرض والطلب على النفط، بالإضافة إلى المخزون العالمي له، وهناك عوامل تؤثر على العرض والطلب العالميين هي:

أولا: العرض العالمي للنفط

"يمثل العرض النفطي تلك الكميات من السلع النفطية الخام التي تعرض في السوق، من أجل تبادلها على ضوء الحاجة الإنسانية أو الطلب عليها خلال زمن معين"[2]. وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في العرض النفطي أهمها:

1- الطلب النفطي: يعتبر الطلب النفطي من أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي لأن الطلب هو من يخلق العرض فعندما يلاحظ منتجو النفط أن هناك زيادة على الطلب في النفط سيتجهون لا محالة إلى زيادة عرضهم في السوق أما إذا لاحظوا العكس فسيعملون على تقليص عرضهم، أي أن هناك علاقة قوية بين عاملي العرض والطلب السوقي للسلعة النفطية الذي تتحدد وفقها الأسعار، فعندما يكون هناك طلب يفوق العرض تتجه الأسعار للزيادة، فتسعى الدول المصدرة للنفط إلى عرض كميات إضافية من النفط للحصول على عوائد إضافية، أما عندما يكون هناك طلب يقل عن العرض تتجه الأسعار إلى الانخفاض فتحاول الدول المستهلكة رفع استهلاكها للنفط والعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط.[3]

2- حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة: يمثل الاحتياطي النفطي المؤكد الكميات الكامنة في باطن الأرض والتي يتم تقديرها علميا، وتم اكتشافها عن طريق حفر الآبار النفطية، إذ بات من الممكن

---

[1] حمداوي نعيمة، مرجع سابق، ص:57.

[2] عبد الرؤوف عبادة، **محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**، مذكرة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011، ص:51.

[3] العمري علي، مرجع سابق، ص:52.

استخراجها بمعدات الإنتاج وبصورة اقتصادية[1]، حيث أنه كلما زاد حجم الاحتياطي النفطي زاد العرض النفطي والعكس صحيح.

3- مقدار التكلفة الإنتاجية للوحدة النفطية: هناك علاقة عكسية بين تكلفة إنتاج النفط والكميات المعروضة منه (أي أنه كلما قل مقدر التكلفة الإنتاجية زاد العرض النفطي).

4- مستوى التطور التكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج: إن تطور معدات إنتاج النفط يؤدي إلى زيادة العرض النفطي، وبالتالي توفر قدرة عالية لإحداث التوازن بين العرض والطلب.

5- مستوى سعر السلعة النفطية: إن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة عرضه والعكس في حالة انخفاض السعر.

6- درجة توفر مصادر بديلة للنفط: تضمن المصادر البديلة للنفط مصادر متجددة ومصادر غير متجددة، وإن توفرها بالكميات الكافية والنوعية المطلوبة وبالسعر المقبول يؤثر سلبا على العرض النفطي.[2]

7- سياسة الدولة المنتجة للنفط: تختلف سياسات الدول بين الاحتفاظ بالنفط لمواجهة احتياجات المستقبل، أو إنتاجه وتصديره للحصول على موارد مالية لتمويل التنمية، حيث أن الحالة الثانية تؤثر إيجابا على العرض النفطي[3]، كما يدخل في هذا الإطار السياسة الإنتاجية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء.[4]

8- ديناميكية الاستثمارات: كلما كانت هناك حيوية وتوسع للاستثمارات في مجال النفط، أثر ذلك على العرض العالمي من النفط.[5]

ثانيا: الطلب العالمي للنفط

"الطلب النفطي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السعلة النفطية (كخام أو منتجات نفطية)، عند سعر معين و خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع تلك

---

[1] عبد الله ياسين، نفاخ زكرياء، تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي **بعنوان: انعكاسات النفط على الاقتصاديات المصدرة له** "**المخاطر والحلول**"، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8، ص:5.

[2] بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011، ص:23.

[3] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص:12.

[4] علي لطفي، مرجع سابق، ص:85.

[5] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص:12.

الحاجات الإنسانية سواء أكانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية"[1] ويؤثر في الطلب النفطي العديد من العوامل أهمها[2]:

1- السعر: تأثير سعر أي سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها مع الأخذ بعين الاعتبار لمرونة الطلب السعرية وبدائل الطاقة أين يكون تأثيرها أكبر في الفترة الطويلة بمعنى يصعب إحلال بدليل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة وهذا ما أكدته أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار لم تستطع الدول الصناعية تقليص استهلاكها واحتاجت إلى 5 سنوات لكي تكيف اقتصادها للاعتماد على الطاقة البديلة.

2- أسعار السلع البديلة: كلما ارتفعت أسعار هذه البدائل يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط والعكس.

3- متوسط دخل الفرد: يتناسب الطلب على الطاقة طرديا مع ارتفاع متوسط الدخل الفردي، كما أن زيادة متوسط دخل الفرد يعني من ناحية أخرى نمو الناتج القومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة.

4- هيكل الإنتاج: إن الدول الصناعية أكثر استهلاكا للطاقة من الدول النامية ويرجع ذلك لتطور قطاع الصناعة.

5- المناخ: يزداد الطلب على الطاقة في الدول ذات المناخ البارد شتاء أو الحار صيفا، بينما تقل الحاجة إلى الطاقة في الدول ذات المناخ المعتدل مثل حوض البحر المتوسط.

6-القوانين واللوائح التنظيمية: وتتمثل في الوسائل الإجرائية التي تستخدمها الدول لترشيد استخدام الطاقة، وبالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادر الطاقة.

الفرع الثاني: عوامل أخرى

إضافة إلى عامل العرض والطلب، تأثر العوامل التالية على تقلبات أسعار النفط:

1- العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية: تتعلق العوامل الجيوسياسية بالاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره وهي تؤدي إلى رفع أسعار النفط, والأمثلة عن ذلك كثيرة كحرب الخليج 2، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وغير ذلك, وكذلك مشكلة عدم الاستقرار السياسي للدول المعنية بإنتاج النفط, كما تلعب المنظمات الدولية دورا هاما في التأثير على أسعار النفط ومنها: منظمة أوبك والوكالة الدولية للطاقة.

[1] عبد الرؤوف عبادة، مرجع سابق، ص ص:47

[2] لخديمي عبد الحميد، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص:40.

2- تغير سعر صرف الدولار: يباع النفط بالدولار وهبوط سعر صرفه يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية لدول الأوبك مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، وهو ما ينجم عنه ارتفاع الأسعار.[1]

3- المضاربات والتوقعات: تلعب المضاربات في بورصة النفط العالمية دورا مؤثرا في تحديد أسعار النفط لاسيما أن تلك المضاربات تكون مبنية على توقعات المضاربين حيال سياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط.

4- عوامل فنية: قد تكون هذه العوامل ناجمة عن توقف العمل في مواقع الإنتاج أو مصافي التكرير بسبب أعطال فنية معينة تسبب تراجع في إمدادات السوق بالنفط الخام أو منتجاته.[2]

[1] خليل عبد القادر، مرجع سابق، ص:13.

[2] حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مقال في **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، نوفمبر 2006، ص:14.

المبحث الثالث: الأزمات والتقلبات التاريخية لأسعار النفط

"تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة"[1]، وتقع هذه الأزمات النفطية نتيجة تأثير عوامل العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية التي لها دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق النفطية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2016 بمجموعة من الأزمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1973، 1979، 1986، 1990، 1998، 2004، 2008، 2010، 2014، وهي كالآتي:

المطلب الأول: التقلبات التاريخية لأسعار النفط (1970إلى 1986)

سوف نتناول في هذا المطلب **الأزمة النفطية الأولى سنة 1973** التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، و**الأزمة النفطية الثانية سنة 1979** التي تميزت بارتفاع الأسعار كذلك، ثم التطرق إلى **تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1973-1986)** وهي الفترة التي تمثل العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك لارتفاع أسعار النفط الناتج عن نقص العرض النفطي، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: الأزمة النفطية الأولى (1973-1974)

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم **أزمة تصحيح الأسعار النفطية** وتقييم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من **3** دولار للبرميل الواحد في أكتوبر **1973** إلى **12** دولار للبرميل، [2] إن هذا الارتفاع في أسعار النفط كان سبب قرار الأوبك بخفض الإنتاج من النفط، وفرض حظرا على شحنات من النفط الخام إلى الغرب (الولايات المتحدة وهولندا تحديدا)، حيث قامت هولندا بتزويد إسرائيل بالأسلحة وسمحت للأمريكيين باستخدام المطارات الهولندية لإمداد ودعم إسرائيل.[3]

لهذه الأزمة أسباب، كما خلقت نتائج هي كالتالي:

أولا: أسباب الأزمة النفطية الأولى (1973-1974)

هناك مجموعة من الأسباب والتي اختلفت بين الأسباب الاقتصادية والسياسية التي كانت أكثر أهمية وتمثلت في النقاط التالية:

---

[1] سعد الله داود، مرجع سابق، ص:34.

[2] Mourice durousset, **« le marché du petroles »**, edition ellips, 1999, p:47.

[3] ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **حظر النفط** 1973. 2016/3/22، 16:51، https://ar.wikipedia.org/wiki

1- الأسباب السياسية: كانت الأكثر أهمية وهذا نظرا للصراعات التي كانت قائمة في تلك الفترة ومن أهمها:

أ- الصراع العربي الإسرائيلي: عند قيام حرب أكتوبر 1973 وبعد تمكن المصريون عبور قناة السويس من أجل تحرير ميناء سيناء من الاحتلال الإسرائيلي، فوجئ العرب بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية لإسرائيل، حينها لم يجد العرب إلا النفط لاستخدامه كأداة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، التي تساند إسرائيل حيث قرر مجلس وزراء الدول العربية المصدرة للنفط في 8 أكتوبر 1973 البدء في خفض فوري للإنتاج بنسبة **5%** شهريا، وقطع إمدادات النفط العربي عن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي تساند إسرائيل.[1]

ب- الاستقلال الاقتصادي: الذي عقب الاستقلال السياسي للدول المنتجة، والذي خلق نوع من الحوار بين البائعين والمشترين للسلعة النفطية.

ج- الأزمة السياسية لكل من أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان: نظرا لاختلاف أماكن الإمدادات لكل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ظهرت منافسة حادّة بين هذه الدول فيما يخص علاقتها مع الدول المنتجة للنفط، وخاصة التي تحتوي على أكبر الاحتياطات.[2]

2- الأسباب الاقتصادية: يمكن توضيحها من خلال:

أ- التضخم العالمي: استفحلت ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية، وقد تم تصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية كسلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية وخدمات وتكنولوجيا، والمتأثرة بها خاصة البلدان النفطية.[3]

ب- رغبة الدول المنتجة في الحصول على أكبر كمية من الربح: وذلك بعد أن تحملت الدول المنتجة مسؤولية إنتاج النفط، إلا أنها اعتبرت كالشريك النائم، فالشركات النفطية وحدها كانت تعلم القسمة الحقيقية لتكلفة الإنتاج وسعر التوازن.

ج- انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي: انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، أدت إلى انخفاض السعر الحقيقي للنفط مقارنة بالمستوى العام للأسعار الدولية.

---

[1] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سابق، ص:232.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009، ص ص:91-92.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق، ص:230.

د- عدم فعالية إعادة تقييم مداخيل القيم المنتجة: كل الاتفاقيات التي عقدت قبل أكتوبر 1973، لم تكن فعالة في إعادة تقييم مداخيل الدول المنتجة، من أجل تحقيق عدالة في توزيع الإيرادات بين الشركات النفطية والدول المنتجة.

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية الأولى (1973-1974)

لقد خلفت أزمة النفط الأولى نتائج متباينة على أطراف السوق النفطية والتغيير في موازين القوى وأهمها ما يلي:

أ- نتائج الأزمة على الأوبك: بعد الحظر العربي، انخفضت المخزونات في الدول المستهلكة بـ**9%** مما أدى إلى ارتفاع الأسعار المعلنة، فقامت دول الأوبك بتحديد السعر الرسمي للخام المرجعي الخفيف والذي ثبت بـ **11.65** دولار للبرميل[1]. كما أنه بالإضافة إلى هذا النظام التسعيري أهم ما حققته الأوبك هو تحكمها في الإنتاج النفطي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية، كذلك ارتفعت مداخيل النفط لدول الأوبك[2] فانتقلت السعودية من **4340** مليار دولار سنة 1973 إلى **25000** مليون دولار سنة 1974، أما الجزائر فارتفعت عوائدها النفطية من **977** مليون دولار سنة 1973 إلى **5500** مليون دولار سنة 1974.[3]

ب- نتائج الأزمة على الشركات النفطية الكبرى: حققت هذه الشركات أرباحا طائلة، حيث ارتفعت أرباحها بمعدل **52%** مستغلة في ذلك توقف الإنتاج العربي، كذلك ربحت بعض التوسعات خاصة بالنسبة للتنقيب خارج دول الأوبك، وعلى عكس ذلك فقدت بعض الامتيازات في الدول العربية النفطية.

ج- نتائج الأزمة على الدول الصناعية: تعرقل النمو الاقتصادي لهذه الدول بشكل كبير، هذا ما أدى إلى وضع استراتيجيات جديدة[4] من بينها إنشاء الوكالة الدولية للطاقة (IEA) عام 1974 وقد قامت بهذا الإجراء للتأثير في جانب الطلب والقضاء على احتكار دول الأوبك متبعة في ذلك وسائل منها ترشيد استهلاك الطاقة، البحث عن مصادر الطاقة البديلة للنفط وإنتاج النفط في مناطق خارج دول الأوبك قصد تخفيض الأسعار في تلك الفترة.[5]

ولكن لم تؤثر هذه الأزمة على كل الدول الصناعية بل على العكس بالنسبة لهولندا التي كانت تستورد النفط العربي ليس لاحتياجها وإنما لإعادة شحنه في صورته الخام وتحقق من وراء ذلك ربحا من

---

[1] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق، ص:92.

[2] العمري علي، مرجع سابق، ص:31.

[3] عبد المجيد فريد، **عرب بلا نفط**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986، ص:282.

[4] العمري علي، مرجع سابق، ص:32.

[5] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص: 75.

رسوم الشحن والتفريغ على الناقلات التي تستخدم ميناء روتردام، أو إعادة الشحن في صورة منتجات مكررة، وتحقق في ذلك أكبر ربح. يبلغ استهلاك هولندا حوالي **20 مليون** طن في السنة لكن ما استقبله ميناء روتردام عام 1973 بلغ**177 مليون طن،** هذا ما جعل اقتصاد هولندا يتلقى موارد كبرى كان من ورائها النفط. فعوض أن يصبح النفط نقمة على هذه الدولة أصبح نعمة عليها، وهذا أصبح يعرف فيما بعد **بالمرض الهولندي.**[1]

د- ظهور مشكل توازن الميزانيات والمبادلات العالمية، حيث اقتطع نحو **125** مليار دولار من دخل الدول المستوردة للنفط إلى الدول المنتجة.

و- ظهور منتجين جدد، فبعد الأزمة تطور إنتاج الدول خارج أوبك من **26.4** م/ب في اليوم سنة 1973 إلى**33.5** م/ب في اليوم سنة 1974.[2]

الفرع الثاني: الأزمة النفطية الثانية(1979-1980)

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وأن عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا وأن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار بما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي.[3]

وفي سنة 1979 شهد العالم أزمة نفطية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى حيث بلغت **36** دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى **211.7** مليار دولار، ويمكن تلخيص أسباب ونتائج حدوث الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 في ما يلي:

أولا: أسباب الأزمة النفطية الثانية 1979-1980

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة في:

1- انخفاض الإنتاج الإيراني: أدت الأوضاع السياسية السائدة في إيران إلى تقلص إنتاجها النفطي من **5241.7** برميل يومي سنة 1978 إلى**3167.9**سنة 1979، وقد أدى نقص الإنتاج الإيراني إلى تسابق الدول الصناعية للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران وبالتالي تأثر إنتاجه، وقد أدت هذه المنافسة إلى رفع الأسعار، كما هو موضح في الجدول رقم (8.1).

[1] العمري علي، مرجع سابق، ص:32.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، ص ص:92-93.

[3] صديق محمد عفيفي، مرجع سابق، ص:275.

2- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي: إن تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي جعل دول الأوبك ترفع من أسعار النفط بنفس نسبة انخفاض الدولار لتعويض انخفاض القدرة الشرائية لعوائدها.[1]

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية الثانية (1979-1980)

نلخص نتائجها على أطراف السوق النفطية التالية:

1- نتائج الأزمة على الأوبك: تقلصت حصة الأوبك في الإنتاج العالمي من **53%** إلى **33%** عام 1982 وهذا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك، التي ارتفع إنتاجها من **8%**عام 1973 إلى **32%** في نهاية السبعينات، ومثال ذلك (تجاوز إنتاج المملكة المتحدة والنرويج 100طن في سنة 1979).

إن تخفيض إنتاج الأوبك كان ضمن إستراتيجية وضعتها الأوبك للمحافظة على الأسعار المرتفعة والتي بلغت **34** دولار للبرميل عام 1982، وهذا ما أدى إلى تضاعف عوائدها من سنة لأخرى[2]. فانتقلت السعودية من **30755** مليون دولار سنة 1976 إلى **102212** مليون دولار سنة 1980، أما الجزائر فارتفعت عوائدها النفطية من **3700** مليون دولار سنة 1976 إلى **12500** مليون دولار سنة 1980.[3]

2- نتائج الأزمة على الشركات النفطية: لقد قامت الشركات النفطية الكبرى بإتباع إستراتيجية لتوسيع مصادر الطاقة بعيدا عن النفط، وهذا بعد فقدان السيطرة على احتياطات منطقة الخليج العربي وفنزويلا في السبعينات، واستثمرت في الطاقة النووية والفحم والطاقة الشمسية، وخلال الفترة (1974-1981) كان معدل استثمارها في تلك المصادر ضعف معدل نمو استثماراتها النفطية على زيادة استثماراتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- نتائج الأزمة على الدول الصناعية: نظرا لتأثير ارتفاع أسعار النفط الذي انجر وراء الأزمة النفطية الثانية انخفض النمو الاقتصادي العالمي وهذا ما أدى بالدول الصناعية إلى تخفيض استهلاك الطاقة من **41.7** مليون برميل يومي سنة 1979 إلى **34.1** مليون برميل يومي عام 1983، أي أن التخفيض بلغ **22%**, أما الفائض الذي خلقته المنافسة خاصة بين المنتجين الجدد، اعتمدت عليه الدول المستهلكة كمخزون نفطي استراتيجي للضغط به على دول الأوبك لإجبارها على تخفيض الأسعار[4]. والجدول الموالي يبين لنا تطور أسعار النفط من سنة (1970-1986).

---

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص ص:76-77.

[2] العمري علي، مرجع سابق، ص:34.

[3] عبد المجيد فريد، مرجع سابق، ص:282.

[4] العمري علي، مرجع سابق، ص:35.

جدول رقم 8.1: تطور أسعار النفط خلال (1970-1986) (الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
1970	1.67	1976	11.51	1982	32.38
1971	2.03	1977	12.39	1983	29.04
1972	2.29	1978	12.70	1984	28.20
1973	3.05	1979	**17.25**	1985	27.01
1974	**10.73**	1980	**28.64**	1986	**13.53**
1975	10.73	1981	**32.51**		

Source : **OPEC annual statistical bulltin**, 2007, p: 117.

نلاحظ من الجدول أعلاه الأزمة النفطية الأولى لارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر 1973 أين سجلت فيها أسعار النفط ارتفاعا من 3.05 دولار في 1973 إلى 10.73 دولار في 1974، والأزمة النفطية الثانية لارتفاع أسعار النفط عقب الثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية- الإيرانية 1980 حيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.25 دولار في 1979 إلى 28.64 دولار في 1980 وإلى 32.51 دولار و32.38 دولار في 1981 و1982 على التوالي، مستمرة الأسعار في الارتفاع لغاية 1985 بسبب ارتفاع الطلب.

المطلب الثاني: التقلبات التاريخية لأسعار النفط(1986-2000)

سوف نتناول في هذا المطلب: **الأزمة النفطية العكسية سنة 1986**والتي تميزت بانخفاض الأسعار **وأزمة حرب الخليج الثانية لسنة 1990** التي تميزت بتذبذب الأسعار بين الارتفاع في بداية 1990 وانخفاضها في 1991، **والأزمة النفطيةلسنة1998** التي تميزت بانخفاض الأسعار كذلك، ثم التطرق إلى **تطورات أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000)** والتي تمثل فترة ما بعد العصر الذهبي الذي عاشته منظمة الأوبك خلال الفترة السابقة.

الفرع الأول: الأزمة النفطية العكسية سنة 1986

إن الأزمة النفطية لسنة 1986 تختلف عن الأزمتين النفطيتين الأولى والثانية، حيث أن هاتين الأخيرتين كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما أزمة 1986 فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة انخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية[1] قدرت بـ 13.53 دولار في عام 1986[2] بسبب زيادة المعروض النفطي عن الطلب النفطي، وعلى هذا الأساس اصطلح على تسميتها **الأزمة النفطية العكسية** لأنها تختلف عن الأزمتين الأولتين من حيث

[1] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص:29.

[2] OPEC annual statistical bulletin, 2004, p:125.

الآثار، لكن السبب الرئيسي مشترك والذي يتعلق بالاختلال بين الكميات المطلوبة والمعروضة للنفط، ولمزيد من التفصيل توضح أسباب وآثار الأزمة فيما يلي:

أولا: أسباب الأزمة النفطية العكسية سنة 1986

كما قلنا سابقا بأن السبب الرئيسي لأزمة 1986 كان نتيجة زيادة تدفق الكميات المعروضة من النفط بشكل كبير عن الطلب، غير أن هذه الزيادة نتجت عن عدة عوامل أثرت على توازن الكميات ومن بينها نذكر ما يلي:

1- الغش الممارس بين أعضاء منظمة الأوبك: منذ بداية الثمانينات لجأت أوبك إلى نظام الحصص الذي فرضته على جميع دول المنظمة للضغط على الأسعار حتى تبقى عند المستوى الذي يتناسب مع احتياجاتها، والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي ونذكر أن أوبك قد حددت حصتها الكلية بـ **17** مليون برميل في اليوم سنة 1983، حيث لعبت العربية السعودية الدور الفعال للمحافظة على مستوى إنتاج يتناسب مع الأسعار باعتبارها من أكبر الدول المنتجة التي تصل طاقتها الإنتاجية إلى أكثر من**10** مليون برميل في اليوم، ولهذا كانت السعودية تعمل بطاقة تصل إلى **6** مليون برميل في اليوم، لكن السعودية رأت بأن حصتها في السوق قد تقلصت، الأمر الذي دفعها إلى تخفيض لسعر نفطها بـ**03** دولارات وبالتالي فإن النفط العربي الخفيف قد بلغ **25.11** دولار للبرميل وهو اقل من السعر الرسمي المحدد من طرف أوبك عند حدود **28** دولار في سنة 1985، أي أن أوبك عرفت أزمة حقيقية في تحديد الكميات المتبقية التي لم تحترم من طرف بعض الدول وفق السعر المتفق عليه[1].

2- الدور الذي لعبه منتجو النفط من خارج أوبك في تخفيض الأسعار خاصة النرويج وبريطانيا مما جعل دول أوبك ترضخ بتخفيض أسعار نفطها.

3- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول أوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج، من طرف الدول المنتجة غير منظمة للأوبك بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على **85%** من الإنتاج العالمي للنفط تقلصت النسبة إلى **60%**، ورغم دعوة دول الأوبك بقية الدول المنتجة إلى تنسيق السياسات للحفاظ على السعر إلا أن المنتجين المنافسين رفضوا ذلك ما جعل أوبك تتخلى عن سقف الإنتاج[2].

4- محاولة الدول الصناعية المستهلكة للتكيف مع تصحيح الأسعار التي أقرت من طرف دول الأوبك وارتفعت في المرة الأولى في السنوات(1973-1974) والارتفاع الثاني في سنوات (1979-1980)،

[1] جمعة رضوان، مرجع سابق، ص:29.

[2] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مرجع سابق، ص:68.

وذلك عن طريق الاتجاه إلى تخزين النفط، وتشير التقديرات إلى وصولها في بعض الأحيان حجم **5** مليار برميل أدت في نهاية الأمر إلى الضغط على الأسعار في الاتجاه التنازلي[1].

5- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط بعد ارتفاع أسعاره في الأزمة النفطية الأولى 1973 ما أجبر الدول الصناعية على تنمية مصادر بديلة للنفط، وقد تم تعويضه بالفحم والغاز الطبيعي، وبالتالي انخفض الطلب العالمي على النفط تجاوز **4%**سنة 1985 مما أثر على حصة أوبك في السوق النفطية بحوالي 10 مليون برميل يوميا.

6- توسع المعاملات في الأسواق الآجلة حيث أصبحت تحتل**70%**من التعاملات العالمية للنفط وبداية العمل بالبورصات النفطية بسبب ظهور المضاربين وصعوبة توازن قوى العرض والطلب على النفط[2].

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية العكسية سنة 1986

نلخص نتائجها على الأطراف التالية:

1- نتائج الأزمة على منظمة الأوبك: بالرغم من استرجاع منظمة الأوبك لحصتها في السوق العالمية تدريجيا، إلا أنه كانت أسوأ أزمت وقعت فيها، التي كادت تؤدي إلى تلاشيها، فانخفاض أسعار النفط أدى إلى تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء، فالتجأت الدول ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، لأن العوائد النفطية انخفضت بدرجة **50%** مقارنة بسنة1985 "حيث حسب التقرير السنوي الثاني عشر لمنظمة الأوبك أكد على أن خسارة الدول المنتجة(الأوبيب) بلغت **100** مليار دولار سنة1986 وحدها".

2- نتائج الأزمة على الدول غير الأعضاء في الأوبك: في ظل إتباع منظمة الأوبك سياسة تقنين الإنتاج أو تحديد سقف الإنتاج، كانت الدول المنتجة غير الأعضاء في الأوبك تسعى لإغراق السوق النفطية لأخذ حصة في الإنتاج العالمي، فهذه الدول تعتبر المسؤولة عن هذه الأزمة، لكن هذا لم يشفع لها بل تكبدت خسائر كبيرة بالنظر للتكاليف المرتفعة جدا في استخراج نفطها، ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي الذي انخفض إنتاجه من **616.3**مليون طن سنة 1983 إلى **607** مليون طن عام 1986 وهذا راجع لارتفاع تكاليف الإنتاج، ونفس الشيء بالنسبة لإنجلترا، باعتبار أن تكاليف استخراج النفط من بحر الشمال من أعلى تكاليف استخراج النفط في العالم[3].

---

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص ص:76-77.

[2] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:82.

[3] العمري علي، مرجع سابق، ص ص:37-38.

3- نتائج الأزمة على الشركات النفطية: تقلصت هوامش ربحها من **18,4** مليار دولار في 1985 إلى **8** مليار دولار في 1986، وعلى هذا الأساس انخفضت عمليات البحث و التنقيب والاستكشاف والاستثمار في النفط[1].

الفرع الثاني: أزمة حرب الخليج الثانية(1990-1991)

في بداية التسعينيات تعرضت السوق النفطية العالمية لأزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج الثانية[2] (إثر الهجوم العراقي على الكويت في 02أوت 1990)، فبلغ مستوى السعر سنة 1990 إلى **22,3** دولار للبرميل عام 1990 ثم تراجع إلى **18,6** دولار للبرميل عام 1991[3]، ولعل أهم الأسباب ونتائج أزمت حرب الخليج الثانية تتمثل في[4]:

أولا: أسباب أزمة حرب الخليج الثانية(1990-1991)

يصعب تحديد الأسباب الحقيقية لأزمة حرب الخليج الثانية حيث تغلب الأسباب السياسية على المعطيات الاقتصادية:

1-الأسباب الاقتصادية: وتمثلت في زيادة حصص الإنتاج لدى أعضاء الأوبك وتجاوز السقف الإنتاجي المحدد، مما أدى إلى انخفاض الأسعار بالإضافة إلى نتائج أزمة 1986 والخسائر التي تكبدتها الاقتصاديات المنتجة للنفط.

2-الأسباب السياسية: والتي أدت إلى أزمة الخليج وهي كما يلي:

أ- السياسة النفطية المتبعة من طرف الكويت الذي لم يحترم اتفاقية جويلية 1990 التي حددت فيها حصة الكويت التي تجاوزتها فيما بعد، مما أدى بالعراق إلى اتهامها بالمسؤولية على انخفاض الأسعار.

ب- اختلاف العراق والكويت حول ملكية حقل الرملية النفطي منذ 1936 والذي يقع بين الحدود العراقية والكويتية، واتخاذ العراق ذلك سببا لضم الكويت إليه.

ج- سعي العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية إلى رفع طاقته الإنتاجية ليصبح ثاني أكبر منتج للنفط في الأوبك بعد السعودية، مما يهدد استراتيجية ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تثبيت الأسعار التي تتعاون فيها مع السعودية.

---

[1] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:83.

[2] ضالع دليلة، مرجع سابق، ص:51.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، ص:ندوق النقد العربي، 2000، ص:18.

[4] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص ص:84-88.

ثانيا: نتائج أزمة حرب الخليج الثانية(1990-1991)

كل نتائج هذه الأزمة ساهمت في تعزيز الهيمنة الأمريكية على السوق النفطية، حيث تراجعت الأسعار منذ اليوم الأول للتدخل العسكري الأمريكي إلى السعر الذي يتوافق مع المصالح الأمريكية وهو **20** دولار للبرميل، وتتمثل هذه النتائج فيما يلي:

1-نتائج الأزمة على الدول النفطية المنضمة للأوبك: أدى ارتفاع أسعار النفط خلال العام الأول من أزمة حرب الخليج الثانية 1990 إلى ارتفاع صادرات الدول المنتجة للنفط نحو الدول الصناعية التي زادت طلبها على النفط خوفا من انقطاع الإمدادات النفطية، مما أدى مؤقتا إلى زيادة مداخيل الدول المنتجة للنفط في تلك الفترة.

2-نتائج الأزمة على الدول الصناعية الكبرى: في ظل ارتفاع أسعار النفط استعملت الدول الصناعية الكبرى خاصة تلك المنظمة إلى وكالة الطاقة الدولية مخزوناتها الإستراتيجية لزيادة العرض النفطي والتأثير على الأسعار، بعد أن ارتفعت وارداتها النفطية.

3-نتائج الأزمة على الدول النفطية غير المنظمة للأوبك: في ظل أزمة حرب الخليج الثانية 1990 ومع الارتفاع المؤقت لأسعار النفط، زادت الدول المنتجة للنفط من إنتاجها فظهر منتجون جدد مثل الصين التي بقيت من أكبر المنتجين حتى 1992 عندما بدأ معدل نموها في الارتفاع وتحولت إلى دولة مستوردة للنفط، بالإضافة إلى إنتاج روسيا وعمان التي تعتبر أهم دولة عربية منتجة للنفط غير منضمة للأوبك .

الفرع الثالث: الأزمة النفطية سنة 1998

في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة أخرى أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن **10** دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1]. وترجع تلك الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي عام 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من النفط بنسبة **10%**. وقد تزامن مع هذا الانخفاض في الأسعار الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا والتي أدت إلى حدوث تباطئ في معدلات النمو للاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على النفط، وقد حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، ولكن الذي حدث بعد ذلك أن السوق العالمية للنفط سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة وبصفة خاصة إيران وفنزويلا،

[1] لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة الأوبك، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود**، الطبعة الأولى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2007، ص:103.

الأمر الذي لم يعط مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها. وانعكس ذلك في حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار النفط نتيجة استمرار الفائض في النفط العالمي[1].

ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب والنتائج للأزمة فيما يلي:

أولا: أسباب أزمة سنة 1998

بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر يمكن تلخيص هذه الأسباب في:

1- الانكماش الذي مس اقتصاديات النمور الأسيوية جراء الأزمة المالية، حيث انخفض النمو الاقتصادي لليابان والنمور الأسيوية من**6,2**%سنة1997 إلى **4,6**% سنة 1989، وانعكس ذلك على نقص في استهلاك الطاقة وخاصة النفط وبالتالي انخفاض الطلب في دول جنوب شرق آسيا إلى **2,5**% في مقابل **5,3**% سنة1997.

2- زيادة المخزون النفطي عام 1998 بشكل كبير مما أثر على الأسعار حيث قفز من 166 مليون برميل في الربع الأول من سنة 1998 إلى **472** برميل في الربع الأخير وفي هذا الوقت انخفضت الأسعار بشكل كبير فلم يتعدى سعر برميل سلة أوبك **13**دولار[2].

3-تجاوز بعض الدول الأعضاء في منظمة أوبك حصتها من إنتاج النفط بسبب مشاكلها الاقتصادية وإعطاء أوبك الصفة الرسمية لهذه الزيادات في مؤتمر جاكرتا والتي قدرت بـ 2,5 مليون برميل يوميا[3].

4- عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغداء، فهذا البرنامج لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة النفط مقابل الغداء، وقد قدرت الصادرات العراقية خلال الفترة من 1998/11/26 حتى 1999/03/12 بـ **203,4**مليون برميل[4].

ثانيا: نتائج الأزمة النفطية سنة 1998

يمكن تلخيص نتائجها فيما يلي:

1- نتائج الأزمة على الأوبك:

انخفاض عائدات النفط لدول الأوبك أدى إلى تفاقم الديون عليها، حيث وصلت عام 1998 إلى **390** مليار دولار وهذا راجع إلى تدني أسعار النفط وتأثير التضخم، كذلك عدم الاستقرار الذي مرت به منظمة الشرق الأوسط وفنزويلا بسبب استراتيجيات التسلح التي اعتمدت عليها هذه الدول.

[1] علي لطفي، مرجع سابق، ص ص:186-187.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص:111.

[3] حمادي نعيمة، مرجع سابق، ص:92.

[4] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق، ص ص:100-101.

لكن بانتعاش أسعار النفط بعد عام 2000 بدأت بعض الدول في تسوية ديونها مثل الجزائر، التي كانت ديونها تقارب**33**مليار دولار سنة1998وانخفضت إلى **16** مليار دولار عام 2004[1].

كما قامت منظمة الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة بإجراء تخفيضات في الإنتاج بداية من أول تخفيض في 1989/04/01 إلى التخفيض الثالث في مارس 1999[2].

2- نتائج الأزمة على الشركات النفطية العالمية:

انخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير، فمثلا انخفضت أرباح شركة" تكساكو" بـ **60**%، وشركة" اكسون" بـ **40**%، وشركة" شيفرون" بـ **35**% ما بين الربع الأول لسنة 1998 والربع الأول من سنة 1999[3].

3- نتائج الأزمة على الدول المستهلكة للنفط:

إن تدبدب أسعار النفط خلال فترة التسعينيات حيث لم تتجاوز معدل **17,70** دولار للبرميل خلال الفترة(1990-1998)، خلق رخاء لدى الدول المستهلكة للنفط من خلال زيادة ريعها النفطي الذي تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية، فعلى سبيل المثال في اليابان بلغ السعر للمستهلك النهائي **116** دولار عام 1995، كما بلغ صافي الريع نحو **59** دولار للبرميل وكان توزيعه بنسبة **74**%كضرائب لحكومة اليابان و**26**% للدول المصدرة للنفط[4]، والجدول الموالي يبين أسعار النفط من سنة(1986-2000).

جدول رقم 9.1: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1986-2000) (الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
السعر الإسمي	13.53	17.73	14.24	17.31	22.26	18.62	18.44	16.33
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	
السعر الإسمي	15.53	16.86	20.29	18.68	28.12	17.48	27.60	

Source **: Opec Annual Statistical bulltin** ,2007,P : 117.

نلاحظ من الجدول أعلاه انخفاض أسعار النفط من 27.01 دولار في 1985إلى 13.53 في 1986بسبب ارتفاع العرض النفطي، وتواصلت بعدها الأسعار في التذبذب صعودا وهبوطا، فقد بلغ سعر النفط 17.73 دولار في عام 1987 ثم عادت وتراجعت إلى 14.24 دولار في 1988 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 17.31 دولار في 1989.

[1] العمري علي، مرجع سابق،ص:44.

[2] ميهوب مسعود، مرجع سابق، ص ص: 111-112.

[3] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق، ص:101.

[4] العمري علي، مرجع سابق، ص:45.

فترة 90 تميزت بتذبذب الأسعار حيث يلاحظ ارتفاع طفيف للسعر قدر بـ 22.26 دولار في 1990 بسبب حرب الخليج الثانية، أما الانخفاض المسجل في 1998 والذي قدر بـ 12.28 دولار فيعزى لقرار منظمة الأوبك بزيادة الإنتاج، وتراجع الطلب لدول جنوب شرف آسيا بسبب تأثرها بالأزمة المالية لسنة 1997.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط(2000-2016)

سوف نتناول في هذا المطلب تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2000-2009)، ميبرزين فيها **أزمة 2004**، لارتفاع أسعار النفط و**أزمة 2008** لانخفاض أسعار النفط، كما نتطرق إلى تطورات أسعار النفط خلال الفترة(2010-2016) مبررين فيها **الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط، (2010-2013)** و**أزمة انهيار أسعار النفط(2014-2016)** ما يلي:

الفرع الأول: تطور أسعار النفط(2000-2009)

كان للزيادات في الإمدادات التي أقرتها أوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام2000[1] مما انعكس على ارتفاع الأسعار، إذ بلغ معدل سعر سلة الأوبك **27.6** دولار خلال السنة[2]، إلا أن الأسعار تراجعت عام 2001 لتصل إلى **23.1** دولار وذلك بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001، وفي عام 2002 تحسنت الأسعار وذلك راجع للعديد من العوامل إثر تعليق الصادرات النفطية العراقية لمدة شهر وكذلك عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة2002، ولقد بلغ سعر نفط دول الأوبك في هذه السنة **24.3**دولار للبرميل، ثم ارتفع إلى **28.2** دولار للبرميل سنة 2003.

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة أسعار النفط إذ ارتفع سعر النفط إلى**36** دولار للبرميل وتخطى حدود الـ**50** دولار في الربع الأخير من سنة 2004[3]، وذلك راجع لعدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها: الاضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق، نيجيريا واستهدفت عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو **10**% سنة 2004، المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ساهم في وقف إنتاجها أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة **23**%، إعصار إيفيان في خليج المكسيك والتخوف من قدوم شتاء قارس، تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا، أوروبا، الصين، الهند، دول جنوب شرق آسيا وغيرها، نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة مما أدى إلى رفع الأسعار[4].

---

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص:81.

[2] **تقرير الأمين العام السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد39، 2012، ص:101.

[3] موري سمية، مرجع سابق، ص:82-83.

[4] ضياء مجيد الموسي، **ثورة أسعار النفط 2004**، مرجع سابق، ص ص:3، 22، 23.

واستمرت أسعار النفط في الارتفاع حيث تخطت عتبة الـ**50** دولار للبرميل سنة 2005 وارتفع الطلب العالمي على النفط مما دفع بدول الأوبك إلى رفع الإمدادات من النفط حتى وصلت **84.3** مليون برميل يوميا، وقد بلغت أسعار النفط أرقاما غير مسبوقة سنة 2006 إذ انخفضت عتبة الـ**60** دولار للبرميل، وفي سنة 2007 وصل سعر النفط إلى **70** دولار للبرميل مع تزايد إمدادات النفط من طرف دول الأوبك حتى وصلت إلى **85** برميل يوميا، وفي سنة 2008 وصل السعر إلى **92.7**دولار خلال الفصل الأول ثم إلى **113.5** دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوى السعر إلى**52.5** دولار للبرميل خلال الفصل الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأت الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد وبمعدلات أسرع لأسعار النفط ليستقر عند **61** دولار للبرميل للسنة 2009[1]، والجدول التالي يبين لنا تطور أسعار النفط من سنة(2000–2009):

جدول رقم 10.1: تطور أسعار النفط (2000–2009) (الوحدة: دولار للبرميل)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر الاسمي	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4	61

المصدر: **تقرير الأمين العام السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 40، 2013، ص: 87.

نلاحظ من الجدول أعلاه عودة أسعار النفط للارتفاع بداية من سنة 2000 رغم التراجع البسيط في سنة 2001، لتصل إلى مستوى قياسي في سنة 2004 حيث بلغ المتوسط السنوي لسعر النفط 36 دولار، واستمرت الأسعار في الارتفاع خلال سنوات 2005، 2006، 2007 أين وصل السعر إلى 69,1 دولار للبرميل وتفسر تلك الارتفاعات في الأسعار بارتفاع الطلب العالمي على النفط بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم دول العالم خاصة الصين والهند، لتبدأ الأسعار بعد ذلك في التراجع عام 2008، مستقرة عند 61 دولار في 2009 وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية(أزمة الرهن العقاري).

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط(2010–2016)

إن تطور أسعار النفط خلال الفترة(2010–2016) يمكن تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى تمتد من (2010–2013) والتي تعكس ارتفاع أسعار النفط، والفترة الثانية تمتد من(2014–2016) والتي تعكس أزمة انهيار أسعار النفط.

أولا: ارتفاع أسعار النفط (2010–2013)

كان للتعافي النسبي للاقتصاد العالمي من تأثيرات الأزمة المالية العالمية أثره الإيجابي على استقرار أسعار النفط، وقد انعكس ذلك ايجابيا على أسواق العرض، الطلب، والاستهلاك وذلك بفعل زيادة

[1] موري سمية، مرجع سابق، ص ص:84–85.

النمو الاقتصادي العالمي في البلدان الصناعية والبلدان الأسيوية ومن ضمنها الصين ونتيجة لذلك ازداد الطلب العلمي بنسبة**1.9**%، وبالتالي عودة الأسعار إلى **77.4** دولار أي بارتفاع قدره **16.4** دولار ونسبته **27**% وقد انعكس ذلك على زيادة العائدات النفطية لدول الأوبك و التي بلغت **450.9** مليار دولار[1]. ويعزى استقرار الأسعار ضمن **70-85** دولار في أغلب الأوقات خلال العام 2010 إلى عوامل متعددة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ومنها ما هو خارج عن نطاق ذلك ومن أهمها[2]:

1- كان لجهود منظمة الأوبك دورا رئيسيا في إعادة التوازن لسوق النفط حيث أن التخفيضات التي أجرتها المنظمة في إنتاجها طيلة عامي 2009-2010 ساعد في تقليص العرض مما أدى إلى استقرار الأسعار.

2- أدت برامج التحفيز الاقتصادي التي نفذتها الحكومات وخاصة في الدول الصناعية إلى انتعاش الاقتصاد من الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي انعكست ايجابيا على طلب المادة النفطية وارتفاع الأسعار.

3- الإجماع الذي تولد لدى معظم الدول المنتجة والمستهلكة على ضرورة أن تكون الأسعار مناسبة لضمان جذب الاستمارات الضرورية في صناعة النفط.

4- التقلبات في أسواق صرف العملات، والمضاربات التي كان لها دور في رفع الأسعار.

5- ظروف الطقس الشديدة البرودة وخاصة في أوروبا و الو.م.أ.

وفي عام 2011 وعلى الرغم من تباطئ معدلات النمو الاقتصادي العالمي بسبب أزمة الديون السيادية وخاصة في الدول الصناعية إلا أنه تم تسجيل أرقام قياسية في أسواق العرض والطلب، الاستهلاك ووصول الأسعار إلى مستويات قياسية غير مسبوقة من قبل لتبليغ **107.5** دولار وهذا ما انعكس على زيادة حجم العوائد النفطية لدول الأوبك إلى **624.8** مليار دولار[3]، ويعزى ارتفاع الأسعار إلى: تواصل دور السياسة الإنتاجية المتخذة من طرف دول الأوبك، التطورات الجيوسياسية في المنطقة العربية، التقلبات في أسعار صرف العملات، المضاربات في أسواق السلع، الفائض في الطاقة الإنتاجية ومستويات المخزون النفطي.

خلال عام 2012 كان هناك استقرار في ميادين العرض، الطلب، والأسعار، وبدت وكأنها تعافت من أثار الأزمة المالية العالمية، فقد استمرت الأسعار في الارتفاع حيث كان المتوسط السنوي لسلة الأوبك **109.5** دولار مما انعكس على زيادة العائدات النفطية لدول الأوبك إلى**702.6** مليار دولار والنمو

---

[1] **تقرير الأمين العام السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 37، 2010، ص ص:31، 53، 67.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2011، ص:94.

[3] **تقرير الأمين العام السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 38، 2011، ص ص:30، 31، 55.

الاقتصادي العالمي الذي بلغ نحو **3.3%**[1]، وكما هو الحال خلال العام السابق فقد استمرت نفس العوامل بدفع الأسعار إلى الارتفاع وقد لعبت الدول العربية دورا حيويا في استقرار الأسعار وهو ما ساهم في الحد من ضغوطات الارتفاعات السعرية الناتجة عن الظروف الجيوسياسية التي شهدتها المنطقة العربية والتي كانت تدفع بمستويات الأسعار نحو الأعلى[2].

وفي عام 2013 تم تسجيل أرقام قياسية في جانب الطلب العالمي على النفط الذي وصل إلى **89.9** مليون برميل يوميا والإمدادات التي بلغت **90.1** مليون برميل يوميا إلا أنه وبرغم زيادة الطلب التي فاقت قليلا ما كانت عليه خلال العام السابق فقد شهدت الأسعار ولأول مرة منذ 2009 انخفاضا متواضعا ليصل المتوسط السنوي لسلة الأوبك إلى **105.9**دولار للبرميل أي انخفاض قدره**3.6** دولار للبرميل ونسبته**3.3%**، مما انعكس ذلك على انخفاض العائدات النفطية لدول الأوبك إلى **654.3** مليار دولار[3]. ومن العوامل الرئيسية التي أثرت في حركة أسعار النفط خلال العام ما يلي[4]:

– النجاح الذي تحقق في استغلال مصادر النفط والغاز غير التقليدية في الو.م.أ مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في إجمالي الإنتاج النفطي وبالتالي الحد من ارتفاع مستويات الأسعار.

– جهود منظمة الأوبك وقراراتها الخاصة بالمحافظة على إنتاجها من دون تغير كان له دور في استقرار سوق النفط.

– التطورات الجيوسياسية خاصة في سوريا وليبيا أثرت على تخفيض الإنتاج، إلا أن وفترة الإمدادات النفطية العالمية التي نتجت عن هذه التطورات دفعت بالأسعار نحو الأعلى.

– برنامج إيران النووي والخطر النفطي المفروض عليها دفع الأسعار نحو الانخفاض.

– التعافي الاقتصادي العالمي، الأمر الذي أثر إيجابيا في الطلب ودعم الأسعار.

– تقلبات أسعار الصرف، المضاربات، بالإضافة إلى عوامل موسمية لها علاقة بالطقس كل هذا أدى إلى التأثير على الأسعار.

ثانيا: أزمة انهيار أسعار النفط(2014–2016)

عرفت الفترة من2014 إلى غاية 2016 (شهر مارس2016) تراجعا ملحوظا لأسعار النفط في الأسواق العالمية، أين كان المتوسط السنوي لسعر سلة أوبك بـ**96.2** دولار عام 2014، ليصل إلى **49.5**

[1] **تقرير الأمين العام السنوي**، 2012، مرجع سابق، ص ص: 31، 32، 55، 68.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2013، ص:89.

[3] **تقرير الأمين العام السنوي**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 40، 2013، ص ص:31, 44, 56.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2014، ص:108–109.

دولار عام 2015[1]، وهو أكبر انخفاض شهدته الأسعار منذ انهيارها عام 2008 المؤقت بسبب الأزمة المالية العالمية(وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى **37** دولار في ديسمبر 2008)[2]، بل وأكثر من ذلك فالأسعار مازالت في التراجع، فقد شهد المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك خلال شهر جانفي 2016 انخفاضا بمقدار **7.1**دولار للبرميل مقارنة بأسعار الشهر السابق، أي بنسبة **21.1**% ليصل إلى **26.5** دولار للبرميل، وقد كان لاستمرار وفرة الإمدادات من النفط الخام وتباطئ أداء الاقتصاد الصيني دورا رئيسيا في انخفاض الأسعار خلال شهر جانفي 2016 و وصولها إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر 2003[3]، وإن لأزمة انهيار أسعار النفط أسباب ونتائج تتمثل في:

1-أسباب انهيار أسعار النفط(2014-2016):

إن أزمة انهيار النفط هي أزمة وفرة في العرض، فبموازنة العرض والطلب العالميين للفترة(2012-2015) يتبين أن هناك وفرة وفائض عرض يقدر بحوالي **03** مليون برميل يوميا، مقابل استقرار في نمو الطلب نسبيا، ونلخص أسبابها كما يلي:

أ- أزمة انخفاض أسعار النفط ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع العرض وليس إلى ضعف الطلب العالمي، وهذه الوفرة الكبيرة في عرض النفط العالمي سببها الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج من خارج دول أوبك، وبالتحديد الو.م.أ، المتأتي أساسا من النفط الصخري، متفوقة بذلك الو.م.أ على السعودية في إنتاج النفط وأصبح أكبر مستورد للنفط يوفر الكثير من احتياجاته من النفط بواسطة عمليات الحفر والاستكشاف اليومي للغاز الصخري.

ب- تباطئ النمو في الصين والدول الناشئة عامة(الهند، البرازيل، ...، إلخ)، والتي تمثل شطرا كبيرا من الطلب العالمي، وأي تراجع في نموها يؤدي إلى أزمة في أسعار النفط، وهو ما حدث في الفترة الأخيرة أين انهارت الأسعار(خاصة أواخر أوت إلى غاية شهر مارس 2016) مع استمرار وصول الأخبار السيئة من الأسواق الصينية[4] .

ج- موقف منظمة الأوبك وذلك بعدم تخفيض حصص الإنتاج للدول الأعضاء هو سبب رئيسي لاستمرار تراجع الأسعار، فلو تم الإقرار بتقليص الحصص بما قدره **10**% ستؤول الأسعار إلى الارتفاع بشكل حتمي لتقارب **80** دولار.

---

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2015، ص:19.

[2] خالد بن راشد الخاطر، **انهيار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، ص:2.

[3] تقرير شهري، **التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016، ص:1.

[4] رملي حمزة، مرجع سابق، ص ص:6-8.

د- أسباب سياسية متعلقة باتفاق منتجو النفط الكبار في العالم و الو.م.أ، على خفض الأسعار من أجل معاقبة روسيا بسبب موقفها من الأزمة الأكرانية، ومعاقبة إيران التي تم تخفيف العقوبات المفروضة عليها وأصبحت لديها قدرة على بيع نفطها في الخارج[1]. كما أن **الاتفاق الإيراني** مع السداسية بشأن الملف النووي جعل الأسعار تهوي ما دون **50**.

هـ- **السوق الموازية:** بسبب تنامي الحروب والفوضى في بعض الدول النفطية، مثل الأسواق الموازية التي تمتد من الموانئ الليبية إلى أربيل في العراق حيث قامت مجموعات مسلحة لبيع النفط بما توفر من أسعار غالبا ما تكون منخفضة، زيادة على خفض بعض الشركات النفطية الكبرى لأسعار بيعها[2].

و- ادت المضاربات من حدة هبوط الأسعار، وقد أشارت الأوبك في تقريرها عن سوق النفط لشهر ديسمبر حول نشاط المضاربة ودور عمليات عقود النقط الآجلة في تخفيض الأسعار، نتيجة لتوقعات الاستمرار في انخفاض الأسعار لدى المتعاملين في سوق النفط والمضاربين بين جرت عمليات استبدال عقود شراء وبيع طويلة الأجل والمفتوحة الأجل بعقود قصيرة الأجل[3].

2-انعكاسات انهيار أسعار النفط(2014-2016): نلخص نتائجها على الأطراف التالية:

نتائج الأزمة على الدول المستهلكة: كان التأثير إيجابا بالنسبة إلى الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا، اليابان، ومنطقة الأورو) والدول المتحولة (الصين، الهند، اندونيسيا، وغيرها) وذلك من خلال: ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود والمواصلات وغير ذلك من استهلاك القطاع العائلي، انخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة في قطاعات عدة كالصناعة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في إنتاجها، وانخفاض معدلات التضخم، بينما كان التأثير سلبيا من خلال قنوات التبادل المالي، التجاري، الإعانات المالية، تحويلات العاملين في دول (فنزويلا، روسيا، دول مجلس التعاون، ودول الربيع العربي).

ب- نتائج الأزمة على الدول المنتجة: التأثير كان سلبيا ولكن بدرجات متفاوتة أي بحسب نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي وفي مدا خيل الموازنات الحكومية لهذه الدول وبوجه عام انخفضت مداخيل الدول المصدرة للنفط وواجه تضغط في ميزانيتها، وحساباتها الجارية، وأسعار الصرف في دول (روسيا، فنزويلا، نيجريا، إيران، الجزائر .....إلخ)[4].

---

[1] **انهيار أسعار النفط وتداعياته**، تقرير للجزيرة الإخبارية، 2016/02/28، www. Aljazeera.net16:49

[2] Selon L'opep, " **La Spéculation " expliquerait la chute du prix du pétrole**, Article publie Sur le cit: Prix du baril.com, Publie le 14/12/2014 a13 :21. Consulté le 6/3/2016.14 :10. http://prixdu baril.com/news- pétrole/2556-culation-chut-prix-du-petrole htrml.

[3] أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها**، سلسلة تحاليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2015، قطر، ص:5.

[4] خالد بن راشد الخاطر، مرجع سابق، ص ص:7-9.

ج- نتائج الأزمة على منظمة الأوبك : كان لتراجع أسعار النفط انعكاس مباشر على الموارد المالية للدول الأعضاء في منظمة أوبك و بالتالي على اقتصاد ها بشكل عام، حيث شهدت العائدات النفطية تراجعا كبيرا إذ انخفضت بحوالي **132** مليار دولار خلال عام 2014 لتبليغ حوالي **571** مليار دولار، وأثرت بدورها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونمو الصادرات، ونمو فوائض الميزان التجاري والموازنات العامة[1]، ومن جهة أخرى كان هناك صراع داخل الأوبك فأمام التراجع المستمر لأسعار النفط منذ 2014 إلى يومنا هذا من عام 2016 تبين عدم قدرة المنظمة الحد من تدهور الأسعار الذي يؤثر سلبا على موازنات عدد من البلدان منها فنزويلا، الجزائر، نيجريا، إيران، هذه الدول تمثل المحروقات فيها نسبة تتراوح ما بين **90** و **97**% من إيرادات التجارة الخارجية، وبالتالي تظل من الدول الأكثر تأثرا من انهيار الأسعار. كما توالت التصريحات التي تكشف عن تباين في مواقف الدول الأعضاء لاسيما دول الخليج التي تساند الموقف السعودي الداعي إلى عدم التدخل في السوق وعدم خفض لسقف الإنتاج الذي يفوق**30** مليون برميل يوميا مبررين ذلك بوجود الفائض في السوق (إنتاج النفط الصخري الأمريكي).

وأن أي تخفيض في العرض لن يؤدي إلى أية نتيجة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته العراق برفض تخفيض لسقف الإنتاج .

وفيما يظل سعر النفط متدنيا تواجه عدة بلدان وضعا ماليا صعبا خلال العام الحالي وقد عجزت هذه البلدان منها فنزويلا والجزائر في فرض مقترحاتها خلال اجتماع فيينا في 30 نوفمبر لتخفيض سقف الإنتاج حيث تحتاج بلدان مثل (الجزائر، فنزويلا، إيران، نيجريا ....إلخ) معدل سعر للبرميل لايقل**90** إلى **100** دولار لضمان توازن في الموازنة العامة، وبالتالي فإن وضعية هذه البلدان ستكون حساسة في حالة استمرار سعر البرميل في الانخفاض.[2]

- ومن هذا المنطلق أردنا توضيح كيفية تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2016، وذلك يوضح في(الفصل03) والجدول الموالي يبين لنا تطور أسعار النفط من سنة(2010-2016).

[1] التقرير الشهري، ديسمبر 2015، مرجع سابق، ص:4.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2014، ص ص: 27-28.

جدول رقم 11.1: تطور أسعار النفط خلال الفترة(2010-2016)الوحدة دولار للبرميل

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016(شهرية)			2016*
							جانفي	فيفري	مارس	
السعر الإسمي	77.45	107.46	109.45	105.87	96.29	49.49	26.50	28.72	34.65	30.16

* تقدير الخبراء أنظر الملحق رقم (01)

Source: -**Opec Annual Statistical**,2015,p87.

- **Opec Monthly oil Market Report**,16 january2016,p8.
- **Opec Monthly oil Market Report**,14 March 2016,p6.
- **Opec Monthly oil Market Report**, 13 April 2016 ;p6.

نلاحظ من الجدول أعلاه أزمة ارتفاع أسعار النفط على مدى 3 سنوات إبتداءا من سنة 2010 حيث بلغ متوسط سعر النفط 77,45 دولار للبرميل، واستمرت الأسعار بالارتفاع إلى 107,46 دولار للبرميل سنة 2011 والى 109,45 دولار في 2012، مع تراجع طفيف في سنة 2013 عند 105,45 دولار للبرميل، وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة لارتفاع معدلات النمو في العديد من بلدان العالم الصناعية خاصة الصين والهند.

وابتداءا من جوان سنة 2014بدأت الأسعار في الانخفاض إلى 96,29 دولار، أما سنة 2015 فقد البرميل أكثر من نصف سعره حيث بلغ 49,49 دولار للبرميل، وتواصلت الأسعار في الانهيار إلى مستويات متدنية جدا سنة 2016 حيث بلغ سعر النفط في شهر جانفي 26,50 دولار للبرميل مع ارتفاع طفيف خلال شهر فيفري ومارس إذ بلغ سعر البرميل 28,72 دولار و34.65 دولار على التوالي، ولكن رغم ذلك تبقى تلك الارتفاعات في مستويات دنيا لسعر البرميل الذي فقد أكثر من نصف قيمته وهو ما يؤكده تقدير الخبراء لمتوسط سعر النفط لسنة 2016 وذلك في حدود 30.16 دولار للبرميل، وذلك ما يعكس أزمة انهيار أسعار النفط بسبب زيادة العرض النفطي والذي يعزى للزيادة في العرض الأمريكي بسبب طفرة النفط الصخري.

خلاصة الفصل:

نلخص مما سبق أن النفط سيبقى الخيار الرئيسي لتوفير الطاقة في العالم لعقود قادمة والسلعة الإستراتيجية التي تتسابق وتتصارع عليها الدول المنتجة والمستهلكة.

السوق النفطية مرت بعدة مراحل وفي كل مرحلة كان هناك أساليب(نظم) تسعيرية تعاقبت ضمنها سيطرة القوى الفاعلة في السوق النفطية منها المتحكمة في جانب العرض فعام 1960 كان ميلاد منظمة أوبك للدفاع عن حقوق الدول المنتجة وقد استطاعت أن تحقق العديد من الانجازات لدولها وساهمت في تحقيق استقرار السوق النفطية والتاريخ يدون أزمة تصحيح الأسعار سنة 1973 أين عاشت أوبك عصرها الذهبي، لكن وجود أطراف أخرى متحكمة في جانب الطلب وهم الوكالة الدولية للطاقة والشركات النفطية الكبرى استطاعت رد الكفة لصالح الدول الصناعية وذلك من خلال الاحتكارات والسياسات النفطية العدائية، ونتيجة للأحداث التي طرأت على الصناعة النفطية بعد تقدير العلاقات بين الشركات النفطية الكبرى والدول المنتجة للنفط، تطور تسويق النفط مما أدى إلى إنشاء سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة هذه الأخيرة التي ظهرت للحد من التقلبات الكبيرة لأسعار النفط، وهذه التذبذبات السريعة التي تعرفها الأسعار يغرى إلى كونها تتداخل فيها عدة عوامل لتحديها فإضافة إلى العرض والطلب هناك عوامل سياسية، مناخية، سياسات الدول المنتجة والمستهلكة...إلخ.

إن تقلبات أسعار النفط خلفت أضرارا كبيرة خصوصا على الدول التي تعتمد موازناتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية وهو حال الجزائر، لذلك سنحاول في الفصل الثاني التطرق إلى الموازنة العامة في الجزائر.

الفصل الثاني:

الموازنة العامة في الجزائر

تمهيد:

تعبر الدول عن سياستها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الموازنة العامة باعتبارها الأداة الرئيسية في تقدير النفقات والإيرادات العامة، ولذلك اعتبرت الموازنة العامة من أهم الأدوات التي تستخدمها الدول في تحقيق التوازن الاقتصادي، غير أن الأخيرة تتميز بعدم الاستقرار والتوازن وتزيد حدة الاختلال بين الإيرادات والنفقات العامة خصوصا في الدول التي تعتمد في إيراداتها العامة على الجباية النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة، ومن بينها الجزائر والتي تعتبر من بين الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية باعتبار أن قطاع النفط هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني، ونظرا لتقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساتها المباشرة على الموازنة العامة، تبقى الأخيرة عرضة لهذه الصدمات السعرية ارتفاعا وانخفاضا، مما يؤثر على رصيدها بشكل إيجابي أو سلبي، ومن أجل التصدي لهذه المشكلة والمحافظة على استقرار وتوازن الموازنة العامة لجأت الجزائر إلى تأسيس صندوق ضبط الإيرادات (FRR)، وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة

المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة

تلجأ الدولة في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي يتضمن تقديرات لإيرادات الدولة ونفقاتها العامة خلال فترة مقبلة في إطار ما يعرف بالموازنة العامة للدولة، ولذلك كانت الموازنة العامة وسيلة لإنجاز السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة وأهدافها المرجوة .

المطلب الأول: نشأة ومفهوم الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة من أهم التنظيمات المالية المعاصرة ويمكن توضيح ما يتعلق بنشأة تعريف وخصائص الموازنة العامة كما يلي:

الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة بمراحل متعددة على مر العصور إلى أن ظهرت بشكلها الحديث في العصر الحالي:

كانت النفقات والإيرادات العامة قبل ظهور الموازنة تعتبر من الأموال الخاصة بالملك ولم يكن هناك فرق بين النفقات الخاصة والعامة وكذلك الحال بالنسبة للإيرادات التي كانت تجمع من طرف الشعب وفي القرون الوسطى كان الملك (الحاكم) حرا في فرض الرسوم والضرائب وجمعها ومن بعد إنفاقها.[1]

وترجع فكرة إعداد موازنة لنفقات وإيرادات الدولة لفترة مقبلة إلى عام 1628 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات والنفقات من السلطة التشريعية، والإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، والى سنة 1789 في فرنسا[2]، عندما قررت الجمعية الوطنية الفرنسية عدم قانونية كل ضريبة لا تفرضها السلطة التشريعية . وقد كان الهدف من إقرار نظام الموازنة يرمي إلى فرض رقابة السلطة التشريعية على الحكومة حيث قرر البرلمان ضرورة موافقة النواب على ما يفرض من ضرائب ثم امتدت إلى ضرورة رقابة كيفية إنفاق المال العام وهكذا أخذت الميزانية شكلها النهائي وأصبح من الضروري موافقة المجالس النيابية على إيرادات الحكومة ونفقاتها لمدة سنة مقبلة، فكان ذلك من أبرز ما تميزت به الديمقراطيات التقليدية مند القرن 19 عشر.[3]

---

[1] فهمي محمد شكري، **الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها**، الطبقة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 1990 ص: 13.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبقة الأولى دار المسيرة، عمان، 2007، ص: 157.

[3] علي زغدود، **المالية العامة**، الطبقة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 67.

الفرع الثاني: تعريف الموازنة العامة

إن تطور دور ووظيفة الدولة عبر العصور، انعكس على تطور مفهوم الموازنة العامة، ففي ظل الدولة الحارسة "الفكر المالي التقليدي" الدولة كانت تقدس مبدأ التوازن في الموازنة من منطلق أن النفقات محايدة لا تذهب إلا إلى المرافق الأساسية أما في ظل الدولة المتدخلة "الفكر المالي الحديث" ظهرت زيادة في النفقات العامة بهدف إحداث آثار اقتصادية واجتماعية، وأصبح من الممكن حدوث عجز في الموازنة وهو ما يعبر عنه "بالعجز المقصود"، لذلك تعددت التعاريف بين مختلف التشريعات والكتابات، فتم تعريفها كما يلي:

1- **تعريف الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي:** على أنها" الجداول المتوازنة بين الجانبين والتي تتضمن كل من الإيرادات والنفقات العامة خلال فترة مقبلة عادة ما تكون سنة "[1]

2- **تعريف الموازنة العامة في الفكر المالي الحديث** على أنها: " التعبير المالي عن برنامج العمل الذي تعتزم الحكومة تنفيذه في السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع ".[2]

- كما على أنها: " وثيقة مالية تبين إنفاق الحكومة وإيراداتها، والتي تعد من قبل السلطة المالية سنويا وتصادق عليها السلطة التشريعية ".[3]
- كما تعرف على أنها: " وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان، تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة "[4]
- كما تعرف على أنها: " نظرة توقعية لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مقبلة تخضع لإجازة من السلطة المختصة "[5]
- كما تعرف بأنها: " بيان شامل بأموال الحكومة نفقات وإيرادات وما ينتج عنها من عجز أو فائض"[6]

3- **تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:** يعتبر قانون **17/84** القانون المتعلق بقوانين المالية القانون المجسد للموازنة العامة في الجزائر حيث عرفها في **المادة6** بأنها: " تتشكل من

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبقة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص: 168.

[2] محمد عمر أبودوح، **ترشيد الإنفاق العامة وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 107.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبقة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008، ص: 277.

[4] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص: 65.

[5] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلي الحقوقية، لبنان، 2009، ص: 327.

[6] سهام حسين البصام، مرجع سابق، ص: 7.

الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ".[1]

كما عرفها القانون **21/90** المتعلق بالمحاسبة العمومية في **المادة 3**على أنها:" الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها "[2].

ويكتمل تعريف الموازنة العامة للدولة من خلال نص **المادة 3** من القانون **17/84** والتي تم تعديلها بالقانون **88/ 5** حيث أكدت المادة أنه بناءا على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الموازنة العامة وقد جاء نص المادة كما يلي:

" يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال".[3]

ومن خلال المواد السابقة الذكر يمكن تعريف الموازنة العامة في الجزائر على أنها: وثيقة تشريعية سنوية تقدر فيها مجموع النفقات والإيرادات النهائية للدولة (للسنة القادمة) وترخص بها من أجل بلوغ أهدافها المرجوة.

الفرع الثالث: خصائص الموازنة العامة

من خلال تعريفنا للموازنة العامة يمكن استخلاص الخصائص التالية:

أولا: الموازنة خطة مالية: تعتبر الموازنة خطة مالية للدولة (قصيرة الأجل لأنها لمدة سنة)فهي تتضمن جميع أوجه الإنفاق للدولة (النفقات العامة) التي تشمل البرامج والمشاريع التي تنوي الحكومة تنفيذها خلال السنة المالية القادمة، ووسائل تمويلها (الإيرادات العامة) من مختلف مصادر الإيرادات للدولة، وبذلك فإن الموازنة العامة ينظر إليها بأنها الإدارة التمويلية لخطة التنمية الشاملة للبلاد .

ثانيا: الصفة التقديرية للموازنة العامة (نظرة توقعية مستقبلية): إن جداول النفقات وجداول الإيرادات التي تتكون منها وثيقة الموازنة العامة ما هي إلا أرقام تقريبية وتقديرات متوقعة لنفقات الدولة وإيراداتها.

---

[1] **قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/07/10.

[2] **قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 08/15 1990.

[3] **قانون 05/88 المؤرخ في 1988/01/12 يعدل ويتم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 1988/01/13.

ثالثا: الموازنة العامة وثيقة تقرها أو ترخصها السلطة التشريعية: قبل البدء في تنفيذ الموازنة لابد أن تعرض على السلطة التشريعية في البلاد للموافقة عليها وإجازتها، ومن هنا تتضح علاقة الموازنة العامة بالسلطة التشريعية فهي تصدر عنها ولا تصبح نافذة المفعول إلا بعد المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية وتعني المصادقة على الموازنة العامة، الإجازة أو السماح للحكومة بجباية الإيرادات حسب القوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، أما إجازة الإنفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الإنفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة.[1]

رابعا: سنوية الموازنة العامة: الموازنة العامة في نفقاتها العامة وإيراداتها العامة يجب أن توضع لمدة زمنية معينة وأن تكون هذه المدة واحدة في كلاهما، وقد عملت أغلب دول العالم على تحديد هذه المدة بسنة واحدة أي (12) شهرا لأسباب معينة فلو أعدت الموازنة العامة لأقل من سنة لكان الاختلاف كبيرا جدا بين إيرادات ونفقات الموازنة كذلك هو الحال لو أعدت لأكثر من سنة[2].

خامسا: الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة: لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسع مجال نشاطها، مما أدى إلى مضاعفة احتياجاتها إلى مصادر جديدة وإضافية الدخل نتيجة زيادة نفقاتها، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة الآثار المختلفة التي تترتب عن عمليتي تحصيل الإيرادات وصرف النفقات وإبراز الموازنة العامة كأداة حاسمة في كثير من الأحيان، وأهم ما يمكن أن تحدثه الموازنة العامة في هذا المجال هو:

1- مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيارات السائدة.
2 – تحقيق التطور والنمو الاقتصادي العام.
3 – إعادة توزيع الدخل الوطني.
4 – رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي.
5 – الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية.[3]

---

[1] محمود شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة السادسة، دار المسيرة، عمان، 2014، ص: 17.

[2] جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010، ص ص: 314، 318، 319.

[3] جمال لعمارة، تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة، مقال في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص ص: 116- 117.

المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة والتفرقة بينهما وبين الموازنات الأخرى

سوف نتناول في هذا المطلب أنواع الموازنة العامة والتفرقة بينها وبين الموازنات الأخرى كما يلي:

الفرع الأول: أنواع الموازنة العامة

مرت الموازنة العامة أثناء تطورها بعدة مراحل، ونتيجة لذلك ظهرت عدة أنواع منها ما هو تقليدي وما هو حديث، ويمكن توضيحها كما يلي:

أولا: الموازنة التقليدية (موازنة البنود): تعتبر الموازنة التقليدية النموذج الأول للموازنة العامة الذي طبق في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (الفدرالية) وكان ذلك في عام 1921، وتركز هذه الموازنة على الرقابة على النفقات العامة (الرقابة المالية) وأن تتم عمليات الصرف وفقا للقوانين والأنظمة واللوائح والتعليمات لأجل التقليل أو منع المخالفات أو الاختلاسات المالية، وقد تطلب هذا الوضع تبويب الإيرادات العامة والنفقات العامة بشكل يمكن من إحكام الرقابة عليهما[1].

أما الأنواع الحديثة فتتمثل في:

ثانيا: موازنة الأداء: التي تعني بصورة مختصرة إعادة تقييم جانب النفقات العامة للميزانية بحيث يظهر كل ما تنجزه الدول من أعمال وليس ما تشتريه الدولة من سلع وخدمات، ومن تم فإن القائمين على إعادة ميزانية الأداء لا يهتمون في المقام الأول بتحديد عناصر الإنتاج المستخدمة في كل وحدة حكومية (أجور عمال مواد البناء مثلا) بل يهتمون بتحديد المنتج النهائي من استخدام هذه العوامل (إنشاء مستشفى جامعي، بناء مدرسة...الخ) فاستخدام الأموال العامة وفقا لهذا الأسلوب يتم بقصد تحقيق أهداف إنتاجية محددة[2].

ثالثا: موازنة التخطيط والبرمجة: ترتكز على عنصر التخطيط وعلى ضرورة الربط بين التخطيط والموازنة العامة وتهدف إلى توفير المعلومات لمتخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى استخدام الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين.[3]

رابعا: موازنة الإدارة بالأهداف: التي تتطلب أن تتم تخصيص اعتمادات الموازنة وفقا للأهداف الفرعية التي تسعى كل إدارة أو مصلحة حكومية لتحقيقها، أي أن ذلك يستوجب أن يقوم كل مرفق بتحديد أهدافه أولا ثم يقوم رئيس كل قسم أو إدارة في المرفق بتحديد أهدافه الفرعية التي يعتزم تحقيقها خلال العام

---

[1] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص: 194.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص: 356.

[3] محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص ص: 194-195.

المالي القادم ثم يتم تحديد الاعتمادات المطلوبة وفقا لهذه الأهداف الفرعية، على أن تدور عمليات التنفيذ والمتابعة والتعديل على مدار العام في إطار هذه الأهداف الفرعية ومدى تحقيقها، والعقبات والمشاكل التي تعترض تحقيقها[1].

خامسا: الموازنة الصفرية: نظام يفترض عدم وجود أي خدمة أو نفقات في بداية السنة المالية مع الأخذ في الاعتبار أكثر الطرق فعالية للحصول على مجموعة من المخرجات بأدنى تكلفة ممكنة، وبتعبير آخر هذه الموازنة عبارة عن عملية تخطيط تتطلب من كل مدير إداري أن يبرز جميع محتويات موازنته بالتفصيل مبتدأ من نقطة الصفر، بمعنى أنها تتطلب أن تقوم كل جهة بمراجعة برامجها ومشاريعها الحالية والجديدة بطريقة منتظمة وأن تتم مراجعة البرامج والمشاريع على أساس التكلفة والعائد[2].

الفرع الثاني: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الموازنات

تختلف الموازنة العامة عن غيرها من الوثائق المالية، ومن أهم هذه الوثائق التي يمكن أن يختلط مفهومها بمفهوم الموازنة العامة ما يلي:

أولا: الموازنة العامة والحساب الختامي: إن الحساب الختامي للدولة هو بيان بالإيرادات التي تم تحصيلها والنفقات التي قامت الحكومة بصرفها فعلا خلال العام المنصرم، أما الموازنة العامة فهي عبارة عن تقديرات للإيرادات والنفقات العامة المتوقعة في السنة القادمة، وإن هذا التقدير قد يتحقق وقد لا يتحقق، فالحساب الختامي إذن يتعامل مع أرقام تحققت فعلا في سنة مالية منتهية، بينما تتعامل الموازنة العامة مع أرقام متوقعة في سنة مالية قادمة[3].

ثانيا: الموازنة العامة وموازنة المشروعات العامة: تقوم المشروعات الخاصة والعامة بعمل موازناتها السنوية وهي عبارة عن حساب لموجودات ومطلوبات المشروع في تاريخ معين نتيجة لعملياتها التي تمت في فترة سابقة وفقا لقواعد يهتم بها علم المحاسبة، أما الموازنة العامة فتختلف عن موازنة المشروعات كونها تتعلق بفترة مستقبلية وأنها لا تعطي تقييما لموجودات ومطلوبات الدولة في تاريخ معين وإنما فقط تقدير لبيان الإنفاق والإيراد من خلال فترة قادمة ويشترط لنفادها موافقة السلطات التشريعية[4].

---

[1] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص: 357.

[2] أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012، ص ص: 292-293.

[3] علي محمد خليل **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2013، ص: 305.

[4] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار إثراء، عمان، 2011، ص: 326.

المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة

إن تطور وظائف الموازنة العامة جعلها تحظى بأهمية متزايدة ذات أبعاد سياسية اقتصادية اجتماعية، ومحاسبية، ويمكن توضيحها كما يلي:

الفرع الأول: الأهمية السياسية للموازنة العامة: إن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، وإن احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه منى مؤشرات إنفاقية وإيرادات مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع. ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية كذلك يستطيع عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع إجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة أو حملها على تنفيذ برنامج معين

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام السياسة الإنفاقية والإرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب، وبذلك يخرج الاقتصاد من أزمة ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القدرة الشرائية الزائدة، فيقل الطلب مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار.

كما تعكس الموازنة العامة سياسة الدولة المتبعة من خلال نفقاتها وإيراداتها فإذا كان هناك اتساع نفقات القطاع العام فإن ذلك يعكس توجه الدولة إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه، أما إذا كانت نسبة مساهمة الضرائب كبيرة في الإيرادات العامة فهذا يشير إلى أهمية دور القطاع الخاص وتوجه الدولة نحو سياسة اقتصاد السوق[1].

الفرع الثالث: الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة: تستخدم الموازنة العامة كأداة لتحقيق أغراض اجتماعية، فهي تعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي والقضاء على التفاوت بين دخول الأفراد، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني، أما النفقات العامة بعضها ليست لها آثار توزيعية واضحة مثل نفقات خدمات الإدارة، الدفاع ...الخ، والبعض

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص: 271-272.

الآخر قد تكون له آثار توزيعية على الدخل الحقيقي مثل: النفقات العامة على الخدمات التعليمية والصحية وذلك عندما تختلف منافعها لدى الأفراد.[1]

الفرع الرابع: الأهمية المحاسبية للموازنة العامة: تمر الموازنة بعدة مراحل من أهمها مرحلة الإعداد والتنفيذ، مع الاعتماد في ذلك على النظم والأساليب المحاسبية، وإن أهمية الموازنة من الناحية المحاسبية تبدو واضحة فيما يتعلق بتحديد أنواع حسابات الإيرادات والنفقات التي ينبغي على المصالح الحكومية إمساكها لتنظيم معاملاتها المالية، إذ يمسك لكل نوع من الإيرادات والنفقات حساب خاص وفقا لطريقة ومدة اعتماد الموازنة، كما يمكن عن طريق النظام المحاسبي استخراج الحساب الختامي للموازنة العامة، والذي يتضمن الإيرادات والمصروفات الفعلية التي حصلت أو صرفت خلال السنة المالية، وهكذا تظهر أهمية المحاسبة بالنسبة للموازنة العامة في مراحلها المتعددة لاسيما أنها تساعد في إظهار ودراسة نتائج تنفيذ الموازنة، ويتضح مما سبق، وحتى تحقق الموازنة الأهداف المطلوبة منها يجب تحسين الأنظمة الإدارية والمحاسبية[2].

[1] درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص: 138.

[2] كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: 118.

المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر

يعتبر قانون المالية الجزائري الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة في الجزائر، حيث أن هذا الإطار القانوني هو الذي تعتمده الموازنة العامة لاسيما في التصنيفات التي تعتمد عليها الدولة في تصنيف النفقات والإيرادات العامة وكذا المبادئ والمراحل التي تحكم إعداد الموازنة العامة في الجزائر، ولا يمكن إعداد وتنفيذ الموازنة العامة إلا من خلال قانون المالية.

المطلب الأول: تعريف قانون المالية ومكوناته

أعطى القانون **17/84** في مواده السنة الأولى مفهوما واسعا وشاملا لقانون المالية في الجزائر، حيث بين كيفية تحديد قانون المالية، أنواع قوانين المالية، العلاقة بين قانون المالية وقانون ضبط الموازنة وصولا إلى المادة السادسة التي أعطت تعريفا شاملا لقانون المالية.

الفرع الأول: تعريف قانون المالية

عرف القانون **17/84** قانون المالية من خلال ما ورد في **المادة 1** "تحدد قوانين المالية في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة السنوات والسنوية طبيعة المواد والأعباء المالية للدولة ومبلغها وتخصيصها"[1].

والملاحظ من نص المادة أن قوانين المالية يجب أن تحرص على الأمور التالية وقت تحضيرها:

أولا: أن تتماشى هذه القوانين مع مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إليها الدولة وهذا كتعبير على أن قوانين المالية ومنه الموازنات العامة هي جزء من خطة مالية شاملة.

ثانيا: يجب أن تهدف إلى تحقيق التوازنات العامة أي أن تكون كأداة للتوجيه والتصحيح الاقتصادي عند حدوث الإختلالات[2].

ومنه يمكن القول أن الهدف من قانون المالية تحديد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة وتخصصها بما يوافق التوازنات العامة المسطرة في المخططات التنموية السنوية.

---

[1] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10/07/ 1984.

[2] محمد عبد المؤمن، **الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص: 53.

كما ورد في **المادة 3** من القانون **17/84** " يقرر ويرخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية، بمجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي"[1].

والملاحظ من نص المادة أنه بناءا على قانون المالية يتم تقدير وإجازة الموازنة العامة للدولة كل سنة مدنية. وعليه نلاحظ أن العلاقة بين قانون المالية والموازنة العامة للدولة تتحدد من خلال نص **المادة 6** من القانون **17/84** " تتشكل الموازنة العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"[2]، وهوما يبين أن قانون المالية ما هو إلا الوجه القانوني للموازنة العامة للدولة، ومنه لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية لأن المصادقة عليها من خلال السلطات التشريعية يكون في شكل قانون[3]

ومما سبق يمكن القول أن قانون المالية هو الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة للدولة في الجزائر.

الفرع الثاني: مكونات قانون المالية

يتضمن قانون المالية كل من قانون المالية السنوي، قانون المالية التكميلي، وقانون ضبط الموازنة حيث يمكن لهذين الأخيرين إعادة تكييف الموازنة العامة حسب الظروف السائدة وكذلك مراقبة تنفيذها من خلال، إجازة الفروقات بين ما تم تحصيله وصرفه فعلا من خلال قانون ضبط الموازنة الذي يمرر عبر الحساب الختامي أما الموازنة العامة فتمرر عبر قانون المالية السنوي والتكميلي.

أولا: قانون المالية السنوي: عرفه المشرع الجزائري بأنه يقدر ويرخص قانون المالية للسنة مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية. كما أنه يقدر ويرخص النفقات الموجهة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال.

وهذا القانون يعرف بقانون ربط الموازنة، كما نجده يحمل اسم قانون المالية الابتدائي أو الأولي وهذا نسبة إلى كونه أول قانون يوضع خلال السنة ثم تأتي القوانين الأخرى المعدلة أو المكملة. وقوانين المالية هذه تعتبر أوثق مصدر المالية العامة.

---

[1] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد28، الصادرة في 1984/07/10.

[2] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد28، الصادرة في 1984/07/10.

[3] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014،ص: 160.

حيث تتضمن قواعد ولوائح تنظيمية تتناول مختلف النشاطات المالية للدولة من تحصيل للإيرادات وتنفيذ للنفقات، إلا أن ما يميز هذه النصوص تعددها وسرعة تغييرها مع الظروف والمتطلبات الجديدة. [1]

وحسب ما جاءت به **المادة 67** من القانون **84/ 17** " يحتوي المشروع السنوي لقانون المالية على قسمين منفصلين:

ينص القسم الأول منه على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي.

ويقترح في القسم الثاني منه المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الموازنة العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة[2].

وخلاصة القول أن قانون المالية السنوي بأنه مجموعة من القواعد التي تنظم التوقعات والتقديرات التي تحدد خلال سنة مدنية مجمل إيرادات وأعباء الدولة (يحدد الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة).

ثانيا: قانون المالية التكميلي (المعدل): يتم إصدار قانون المالية التكميلي أو المعدل وذلك خلال السنة المالية من أجل تكلمه وتعديل محتوى قانون المالية السنوي، لأنه عند القيام بتنفيذ الموازنة العامة للدولة المقررة في قانون المالية السنوي قد تحدث تغييرات اقتصادية أو اجتماعية تحدث اختلالات لذلك يتم اللجوء إلى قانون المالية التكميلي أو ما يعرف عادة بقانون المالية المعدل ومنه عندما تحدث حالة عدم التوازن بين الإيرادات والنفقات بسبب ظهور ظروف غير متوقعة سوف يؤثر ذلك على البيانات التقديرية فتلجأ الحكومة إلى مشروع مالية معدل ليتماشى مع تلك الأوضاع الجديدة. [3]

وذلك ما نصت عليه **المادة 4** من القانون **17/84** " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها، إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية".[4]

---

[1] محمد عبد المومن، مرجع سابق، ص: 58.

[2] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10.

[3] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 162.

[4] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10

ومنذ سنة 1984 إلى غاية عامنا هذا نلاحظ صدور قانون المالية التكميلي بصورة متكررة، وقد علل تكرار صدور قانون المالية التكميلي الذي يعتبر من أنواع قوانين المالية استثنائي يظهر في السنة للتعديل أو إصدار أمر جديد. [1]

وخلاصة القول أن قانون المالية التكميلي تلجأ إليه الدولة عند حاجتها لإيرادات ونفقات استثنائية مثل حدوث زلازل وفيضانات فمن أجل مواجهة هذه النفقات الاستثنائية تصدر قانون المالية التكميلي.

ثالثا: قانون ضبط الموازنة: من خلال **المادة 5** من القانون **17/84** يمكن التوصل لمفهوم قانون ضبط الموازنة" يشكل قانون ضبط الموازنة الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية".[2]

ويتطابق هذا القانون مع الحسابات الختامية والهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، إضافة على ذلك يعد وسيلة من وسائل الرقابة على تنفيذ الموازنة من قبل البرلمان، ويتم الاعتماد عليه في وضع تقديرات السنوات المقبلة .

وما تجدر الإشارة إليه أنه في التشريع الجزائري لم يحدد تاريخ معين للمصادقة على هذا القانون سواء في القانون 17/84 والقانون 5/88 إلا أن تحضير هذا القانون مرتبط بفكرة طرق التسوية وتحديد فترتها ولكن عندما نلاحظ كيفية سير قانون ضبط الموازنة في الجزائر نجد أنه يتم المصادقة عليه بعد سنتين من تنفيذ الموازنة فمثلا قانون ضبط الموازنة لسنة 2016 يصادق عليه من قبل البرلمان في سنة 2018 ومنه نلاحظ أن هناك تأخر ملحوظا على المصادقة على هذا القانون[3].

وخلاصة القول أنه باعتبار الموازنة العامة للدولة تقوم عل عنصر التنبؤ، فتلك الإيرادات والنفقات العامة قد تحصل وتصرف أولا، إذن فالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة يتم عبر قانون ضبط الموازنة ويمرر هذا الأخير عبر الحساب الختامي.

---

[1] أحمد بوجلال، **ما مدى فعالية المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة دراسة حالة المراقبة المالية لولاية الأغواط**، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2010، ص: 74.

[2] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10.

[3] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 162.

المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر:

تخضع الموازنة العامة في مرحلة تحضيرها وإعدادها لمجموعة من المبادئ التي تهدف إلى تمكين البرلمان من مراقبة النشاط المالي للحكومة، ويمكن تلخيص هذه المبادئ والمراحل فيما يلي:

الفرع الأول: مبادئ الموازنة العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الموازنة أن تضع في اعتبارها عددا من المبادئ التي تحكم الموازنة العامة، وتتمثل في المبادئ التالية:

أولا: مبدأ السنوية: نعني بهذا المبدأ أن الفترة المخصصة لتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة محددة بمدى زمني هو في الغالب سنة واحدة، وتختلف بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى فبعض الدول تجعل بداية السنة المالية لموازنة الدولة أول جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر، وهي حالة الجزائر[1]، ويرجع هذا المبدأ لاعتبارات:

سياسية: وتتمثل في دوام رقابة السلطة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية واعتبارات **مالية:** وتتمثل في أن فترة السنة هي الفترة التي تمارس في نطاقها أغلب الأنشطة الاقتصادية كما أنها تضمن دقة تقدير إيرادات الدولة ونفقاتها، فعندما تكون مثلا مدة الموازنة أكثر من سنة سيكون صعبا نظرا لتغير الأسعار والأجور بصورة محسوسة خلال فترة الأزمة لتنفيذ الموازنة[2].

إلا أن هناك استثناءات واردة على هذا المبدأ يمكن حصرها في[3]:

1 – **رخص البرامج:** وهي متعلقة بنفقات التجهيز بحيث يمكن أن تستعمل التخصيصات المالية لمدة تفوق السنة لأنها مرتبطة بمشاريع الاستثمار الطويل الأجل والتي تفوق السنة.

2– **ترحيل الاعتماد:** وفي هذه الحالة يتم ترحيل الاعتمادات والمخصصات المالية التي لم تعرف في السنة المالية وتأجيلها إلى السنوات القادمة.

3– **الموازنة الإثني عشر:** ويتم اللجوء إليها عند مواجهة الحكومة لظروف معينة تحول دون مصادقة البرلمان على الموازنة في وقتها المحدد، وهو ما يتطلب من الحكومة تقديم طلب إلى البرلمان من أجل إجازة الاعتمادات الشهرية، بحيث يتم العمل ببنود قانون المالية السابق فيما يخص تنفيذ إيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة، أي تفوض استثناء بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة المقبلة إلى

---

[1] زاوي أسماء، **دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (1990–2005)** مذكرة ماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علم التسيير، جامعة تليجي الأغواط، الجزائر،2009، ص: 13.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، مرجع سابق، ص: 336.

[3] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص ص: 163–164.

حين المصادقة وذلك بعد أن يتم الاعتماد على الموازنة السابقة كأساس في تحديد المبالغ، وهو ما جاء به القانون 17/84 في مادته 69 .

ثانيا: مبدأ الوحدة: يقصد بوحدة الموازنة العامة ضرورة إدراج كافة الإيرادات والنفقات في وثيقة واحدة، تعبر عن وحدة الجهاز المركزي للحكومة ومن مبررات (مزايا) هذا المبدأ: تمكين السلطة التشريعية من القيام بعملية الرقابة على الموازنة العامة بشكل سهل ودقيق، تقديم الموازنة العامة بشكل واضح وبسيط يسهل عملية التعرف على المركز المالي للدولة[1].

إلا أنه هناك استثناءات واردة على هدا المبدأ:

1- **الموازنات الملحقة:** هناك مرافق حكومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة وتزاول نشاطات تجارية أو صناعية، تعتمد الدولة إلى منحها استقلالا ماليا يخولها وضع موازنة خاصة بها مثل (الموازنة الملحقة الخاصة بالبريد والمواصلات).

2- الموازنات المستقلة: هناك بعض المرافق داخل الدولة تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة ولها موازنة خاصة بها مستقلة بدورها عن موازنة الدولة ولا تخضع للقواعد التي تخضع لها الموازنة العامة، ويتم اعتمادها من طرف مجلس إدارة المرفق، ولا يظهر رصيد الموازنة المستقلة في الموازنة العامة.

3- **الحسابات الخاصة بالخزينة:** وهي الحسابات التي تقيد فيها الأموال التي تدخل إلى خزينة الدولة بصورة مؤقتة، ومثالها الأموال التي تدخل يدفعها المتعاقدون مع الدولة كأمانة وضمان عن تنفيذ ما عهد إليهم به من مشروعات في الآجال وبالشروط المحددة، أي أن هذه الأموال لا تدخل إلى خزينة الدولة باعتبارها إيرادا ولا تخرج منها عند إعادتها إلى أصحابها على أساس أنها نفقات[2].

وقد صنفها القانون 17/84 إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول.

ثالثا: مبدأ العمومية (الشمولية): ويقصد بهذا المبدأ إدراج كافة الإيرادات والنفقات في موازنة الدولة دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ العمومية مكمل لمبدأ الوحدة، كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

1- **قاعدة الناتج الخام:** أي أن الإيرادات والنفقات تسجل بمبلغها الخام (عدم المقاصة).

---

[1] إلياس حود ميسة، **الدور الرقابي للبرلمان على الموازنة العامة للدولة في الجزائر 2010/2002**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مغاربية كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص: 22.

2 محمد خلاصي، **عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة و مالية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1992، ص ص: 44-45.

2-قاعدة عدم التخصيص: أي أن مجموع الإيرادات تخصص لتغطية مجموع النفقات (عدم تخصيص الإيرادات) إلا أنه في حالة عدم كفاية الإيرادات المخصصة لتغطية نفقة ما يجوز للهيئة الإدارية المعينة أن تطلب إعانة من الدولة بهدف تغطية الجزء المتبقي من النفقة (المادة 8 من قانون 84-17) والمتمثلة في استثناءات مبدأ العمومية: (يمكن أن ينص القانون صراحة على تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات)، وتكتسي هذه العمليات حسب الأشكال التالية: الميزانيات الملحقة، الحسابات الخاصة بالخزينة[1].

رابعا: مبدأ التوازن: يحتوي توازن الموازنة على مفهومان: مفهوم تقليدي ومفهوم حديث على النحو التالي:[2]

1- المفهوم التقليدي لمبدأ توازن الموازنة العامة: يعني هذا المبدأ في المفهوم التقليدي تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحتة.

2- المفهوم الحديث لمبدأ توازن الموازنة العامة: أما النظرية الحديثة في المالية العامة فلم تعد تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز القرن الحالي، معنى ذلك أن يستبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي فكرة التوازن الاقتصادي العام حتى لوأدي هذا العجز إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة، هذا الاستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المؤقت والمنظم.

الفرع الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة

تمر الموازنة العامة للدولة بأربعة مراحل رئيسية هي مرحلة التحضير أو الإعداد، مرحلة المصادقة، مرحلة التنفيذ، وأخيرا مرحلة الرقابة بحيث تتولى كل من السلطة التنفيذية والتشريعية السهر على هذه المراحل:

أولا: مرحلة التحضير(الإعداد): تعتبر وزارة المالية الإطار الأساسي لتحضير مشروع قانون المالية، حيث يتمتع وزير المالية بصلاحيات واضحة، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 فيفري 1995 المتضمن صلاحيات وزير المالية، فإن تحضير الموازنة، وإن بقي من مشتملات وزير المالية، إلا أن ذلك أصبح يتم تحت سلطة رئيس الحكومة، بعد أن أصبح الجهاز التنفيذي يتسم في قمته بالازدواجية (رئيس الجمهورية، رئيس الحكومة)، حيث أصبح لرئيس الحكومة دور الإشراف الأعلى على ذلك، من أجل تجسيد برنامج الحكومة.

[1] درواسي مسعود، ص ص: 383-384.

[2] محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص ص: 344-345.

يعتمد في إعداد مشروع الموازنة من طرف وزارة المالية على جملة من المعطيات والتوجيهات تتمثل فيما يلي:

1- توجيهات المخطط السنوي: الذي يستند على الأهداف العامة المراد إنجازها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية كما هي واردة في قانون كل مخطط سنوي.

2-توقعات مختلف القطاعات: تقوم مختلف الوزارات والقطاعات باقتراح توقعات سواء بالنسبة للنفقات أو الإيرادات الخاصة بها المبنية على الممارسات خلال موازنة السنة ما قبل الأخيرة.[1]

ويكون تقدير الإيرادات والنفقات العامة كما يلي:

أ- **تقدير النفقات العامة:** تقدر نفقات الموازنة العامة على أساس التقدير المباشر من قبل الموظفين المختصين في الوزارات والهيئات العامة، ويجب أن يكون هذا التقدير واقعي وبعيدا عن المغالاة حتى يمكن تطبيقه على أرض الواقع.

ب- **تقدير الإيرادات العامة:** يعتبر الأمر هنا أكثر تعقيدا لأن تقدير الإيرادات يقتصر على التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية وخاصة أن إيرادات الموازنة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات والتي هي الأخرى تتأثر بالمتغيرات الدولية، مالها من تأثير على أسعار هذه المحروقات.

إن تحصيل الإيرادات يقوم على أساس آخر البيانات المتحصل عليها في ميدان التحصيل الجبائي والتي تعتبر كأساس في تقدير إيرادات السنة المقبلة مع إدخال آثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة.

إن الطريقة المستعملة لتقدير الإيرادات العامة في الجزائر هي طريقة التقدير المباشر والتي تقتضي تقدير العائد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية مع استرشاد القائمين بالتقدير بالإيرادات التي حصلت في السنوات السابقة.

ثانيا: مرحلة المصادقة على الموازنة العامة: إن مشروع الموازنة الذي أعدته السلطة التنفيذية لا يكون قابل للتنفيذ إلا إذا وافقت عليه السلطة التشريعية، ويقصد باعتماد السلطة التشريعية للموازنة العامة المصادقة على توقعات الحكومة الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة للسنة المقبلة والموافقة عليها[2].

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: بعد المصادقة على موازنة الدولة من طرف السلطة التشريعية يقوم رئيس الجمهورية بإصدار القانون المتعلق بالموازنة ونشره في الجريدة الرسمية، من أجل قيام الجهات

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أب العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003، ص ص: 100-101.

[2] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص ص: 388-389.

والهيئات الإدارية المختصة بتنفيذها في الميدان، أي الانتقال من مجال التقدير والتوقع للسنة المقبلة إلى مجال الواقع الملموس، سواء من حيث تحصيل الإيرادات وجبايتها أو صرف النفقات المعتمدة[1].

إن السلطة التنفيذية إذا هي المكلفة بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات وذلك كما يلي[2]:

1- **تنفيذ النفقات العامة:** ترتكز عملية تنفيذ النفقات العامة على مبدأ رئيسي وهو الفصل بين وظائف الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، بحيث يقوم الآمر بالصرف بالتنفيذ الإداري للموازنة العامة بينما يقوم المحاسب العمومي بالتنفيذ الفعلي المالي والمحاسبي للنفقة.

2- **تحصيل الإيرادات:** يلزم قانون المالية الحكومة بتحصيل كل الإيرادات المقدرة في الموازنة ففي الجزائر نجد أن أهم الإيرادات التي يتم تحصيلها تتمثل في الإيرادات الجبائية أو إيرادات أملاك الدولة، والإجراءات العامة لتحصيل الإيرادات تتمثل في العمليات التالية:

أ- **الإثبات:** وهي عملية إدارية من اختصاص الآمر بالصرف وهو إجراء يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

ب-**الإحالة على التحصيل:** وتعرف بالتصفية وتسمح بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها.

ج-**التحصيل:** وهي عملية من اختصاص المحاسب العمومي بحيث يعتبر التحصيل الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

رابعا: مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: يخضع تنفيذ الموازنة العامة لأنواع متعددة من الرقابة قصد التحقق من التزام الهيئات العامة وأجهزة السلطة التنفيذية بأحكام وقواعد القانون المتعلق بالموازنة سواء ما تعلق منها بالإيرادات أو النفقات، حفاظا على الأموال العامة من التبذير والاختلاس[3].

وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر الأشكال التالية، الرقابة الإدارية، الرقابة القضائية، والرقابة البرلمانية.

1- **الرقابة الإدارية:** تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الموازنة، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسهم، وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق السكرتيرين الماليين ومديري الحسابات على عمليات المصروفات التي يأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوب عنهم.

كذلك فإن الرقابة الإدارية من حيث توقيتها تتم بطريقتين:

---

[1] خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص ص: 270.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص ص: 168- 169.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 112.

أ- **الرقابة السابقة:** تختص وزارة المالية بالرقابة المالية قبل الصرف على تنفيذ موازنة الجهات الإدارية وتتم الرقابة عن طريق ممثلي هذه الوزارات.

ب-**الرقابة اللاحقة على تنفيذ الموازنة:** وتتم هذه الرقابة بعد إجراء الإنفاق العام وتتمثل هذه الرقابة في إرسال صورة من الحسابات المالية الشهرية والربع سنوية والسنوية (الحساب الختامي السنوي) إلى وزارة المالية، ويتولى المراقب المالي فحص هذه الحسابات للتأكد من سلامة المركز المالي للوزارة أو المصلحة، ثم يقوم بإرسالها لقطاع الميزانية بوزارة المالية مرفوقا بها تقرير منه عن الوضع المالي للوزارة أو المصلحة[1].

2- **رقابة مجلس المحاسبة:** مجلس المحاسبة أعلى مؤسسة للرقابة في مجال المالية العمومية، يختص في مراقبة مختلف الحسابات التي يقدمها المحاسبون والآمرون بالصرف، بحيث يقوم بمراجعتها مراجعة دقيقة.[2]

3- **الرقابة البرلمانية (التشريعية):** بما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة حتى يبقى وفيا لثقة الشعب، وتهدف هذه الرقابة إلى:

- التحقق من أن ممارسة المؤسسات الوطنية وتنفيذ القرارات مطابقان للتشريع والتنظيم المعمول بها
- التأكد من التسيير السليم للاقتصاد الوطني
- السهر على محاربة التبذير والانحرافات والتلاعب بأموال الشعب.
- محاربة البيروقراطية والتباطؤ في المهام

ويمكن للبرلمان أن يمارس وظيفة المراقبة بواسطة:

- الأسئلة الشفوية أو المكتوبة لأي عضو من أعضاء الحكومة
- استجواب الحكومة
- لجان التحقيق، أي يجوز للبرلمان بغرفتيه إنشاء لجنة وفي أي وقت للتحقيق في قضية ما.[3]

---

[1] زاوي أسماء، مرجع سابق، ص: 22.

[2] محمد مسعي"، **المحاسبة العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص: 148.

[3] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص: 393.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر

إن الموازنة عبارة عن تنظيم مالي يقابل بين نوعين من الكميات المالية " النفقات العامة والإيرادات العامة"، حيث يتم تقدير النفقات العامة والإيرادات العامة اللازمة لتغطية هذه النفقات في إطار مشروع قانون المالية وهو ما يعكس البرنامج المالي أو السياسة المالية التي تسعى الدولة لتحقيقها في السنة المقبلة.

وتقسم (تبوب) النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير والتجهيز أما الإيرادات العامة فتقسم إلى موارد عادية وجباية بترولية.

الفرع الأول: النفقات العامة

تعرف النفقات العامة على أنها: " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة"[1].

وتنقسم النفقات العامة في الجزائر بالعودة إلى القانون 17/84 وتحديدا المادة 20 نجد في نصها وضوحا كاملا للمكونات الرئيسية للنفقات العامة وتنص المادة 20 على" توضع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار"[2].

ومن خلال نص المادة نلاحظ أنه يتم تقسيم (تصنيف أو تبويب) النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما، نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

أولا: نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة ومعدات المكاتب...الخ، وهي النفقات التي لا ينجر عنها أي قيمة مضافة مباشرة للاقتصاد الوطني أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجة لتسيير هياكل الدولة، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة[3].

وتنقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون 17/84 حيث نص على: " تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب هي: [4]

---

[1] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الخاصة لديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 11.

[2] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10.

[3] بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرة**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007، ص: 177.

[4] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

2- تخصيصات السلطات العمومية.

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

4- التدخلات العمومية.

وتنقسم هذه الأبواب إلى فقرات (أقسام) كما يلي:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: وهي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، ويتكون من خمسة فقرات:

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين العائم.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات.

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين، الأجهزة، المعدات والعتاد، ويتكون من سبعة فقرات:

الفقرة الأولى: رواتب العمل.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون، المعدات، تسيير المصالح.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

الفقرة السادسة: المستخدمون إعانات التسيير.

الفقرة السابعة: المستخدمون النفقات المختلفة.[1]

[1] علي زغدود، مرجع سابق، ص ص: 32 - 33.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح: ويعني مجموع الاعتمادات التي تتوفر بجميع مصالح ووسائل التسيير الخاصة بالموظفين والأدوات ويتكون من سبعة فقرات:

الفقرة الأولى: الموظفون، مرتبات العمل.

الفقرة الثانية: الموظفون المعاشات والمنح.

الفقرة الثالثة: الموظفون، التكاليف الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: الأدوات وتسيير المصالح.

الفقرة الخامسة: أشغال الصيانة.

الفقرة السادسة: إعانات التسيير.

الفقرة السابعة: النفقات المختلفة.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أضاف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالناشط التربوي والثقافي، النشاط الاقتصادي المتعلق بالتشجيعات والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، ويتكون من سبعة فقرات:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية).

الفقرة الثانية: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).

الفقرة الثالثة: النشاط التربوي والثقافي (منح دراسية).

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي– التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية).

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي– إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).

الفقرة السادسة: النشاط الاجتماعي– المساعدة والتضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي–الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

وبالتالي فإن النفقات المتعلقة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية، ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية حسب الأبواب والفصول بدلالة طبيعتها.

أما النفقات المتعلقة بالباب الأول والثاني هي مشتركة لكل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة تجمع في موازنة التكاليف المشتركة في أسفل الجدول "ب" بعد الاعتمادات الموجهة لكل وزارة[1].

إن كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تدون في الجدول "ب"[2] تحت اسم توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية كما يبينه الملحق رقم 02 لقانون المالية لسنة 2016.

ثانيا: نفقات التجهيز: تتمثل نفقات التجهيز في النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي، كما يطلق على هذه النفقات بموازنة التجهيز، أو موازنة الاستثمار ويتميز هذا النوع من الإنفاق بإنتاجيته الكبيرة، مقارنة بنفقات التسيير، وذلك لأنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة[3]. فإذا كانت نفقات التسيير توزع على الدوائر الوزارية، فإن نفقات التجهيز توزع على قطاعات النشاطات المختلفة[4].

وتنقسم نفقات التجهيز حسب المادة 35 من القانون 17/84 حيث نص على" تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الموازنة العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي:

1- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
2-إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة
3- النفقات الأخرى بالرأسمال[5]

تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات برأسمال في الموازنة العامة على شكل رخص وتنفذ باعتمادات الدفع والتي تظهر في الجدول "ج"

رخص البرامج تمثل الحد الأعلى للنفقات التي يسمح للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة وتبقى صالحة دون تحديد لمدتها حتى يتم إلغاءها.

أما **اعتمادات الدفع** فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن للآمر بالصرف صرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطلقة[6].

---

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، الجزائر، 2004، ص ص: 54-55.

[2] علي زغدود، مرجع سابق، ص: 31.

[3] بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص: 179.

[4] عمر يحياوي، **النظرية العامة وفقا للتطورات**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص ص: 48-49.

[5] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/7/10

[6] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 175.

وتوزع هذه الاعتمادات وفق 10 قطاعات مبنية كما يلي: [1]

- **قطاع 0:** المحروقات
- **قطاع 1:** الصناعة التحويلية
- **قطاع 2:** الطاقة والمناجم
- **قطاع 3:** الفلاحة والري
- **قطاع 4:** الخدمات
- **قطاع 5:** قاعدة هيكلية اقتصادية واجتماعية
- **قطاع 6:** التربية والتكوين
- **قطاع 7:** قاعدة هيكلية اجتماعية وثقافية
- **قطاع 8:** المباني ووسائل التجهيز
- **قطاع 9:** أخرى

حيث أن مجموع نفقات التجهيز تدون في الجدول "ج" تحت عنوان توزيع النفقات ذات الطابع النهائي حسب القطاعات كما يبينه الملحق رقم 02 لقانون المالية لسنة 2016 .

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء كانت قروضا داخلية أو خارجية أو مصادر تضخيمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، والمالية[2].

- لقد حدد القانون 17/84 في المادة 11 كل مصادر الإيرادات العامة كالتالي: " تتضمن موارد الموازنة العامة للدولة ما يلي: [3]

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.

---

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، مرجع سابق، ص: 59.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادية الكلي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر،2002، ص: 63.

[3] **قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد28، الصادرة في 1984/7/10

(*) إن التقسيم الظاهر وفقا لما جاء في قانون المالية 2016 و قد تم تقديم ذلك بالشرح.

- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها
- مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

ويمكن تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين أساسيين هما إيرادات وجباية نفطية، كما هو موضح في الملحق رقم 2 لقانون المالية 2016.

أولا: الإيرادات العادية: وتتكون من:

1- **الإيرادات الجبائية:** وتتكون هذه الإيرادات من مختلف الضرائب والرسوم التي يتكفل بتبويبها الجدول "أ" للموازنة العامة وهي:

- **001 -201-** حواصل الضرائب المباشرة (تخص المداخيل بمختلف أنواعها مثل الضرائب على الأجور والضرائب على الأرباح التجارية وغير تجارية) .
- **002 -201-** حواصل التسجيل والطابع (تخص بعض العقود القانونية وجميع الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق التسجيل لرؤوس الأموال).
- **003 -201-** حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال (تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية لذلك تعتبر ضرائب غير مباشرة على الإستهلاك).
- **004 -201-** حواصل الضرائب غير مباشرة (تخص المنتجات غير خاضعة للضرائب على رقم الأعمال ومن بين السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب الذهب الخمور...الخ).
- **005-201-** حواصل الجمارك (تخضع لهذا الرسم المواد الموجهة للاستيراد والتصدير)[1].

2 -**الإيرادات العادية:** تتمثل في الإيرادات غير الجبائية وتساهم بشكل قليل في تمويل الموازنة العامة للدولة وتتمثل في: (منتوجات ومداخيل أملاك الدولة، منتوجات مختلفة للموازنة، إيرادات النظام وكذا حصص الشركات العمومية)[2] .

---

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، ص ص: 47-49.

[2] هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري، في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص: 144.

- **006 – 201**– حاصل دخل أملاك الدولة.
- **007 – 201** –الحواصل المختلفة للموازنة.
- **008 – 201** –الإيرادات النظامية.

3- الإيرادات الأخرى:

- الإيرادات الأخرى

ثانيا: الجباية النفطية: تعد من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة بنسبة أكثر من **50%** وتعرف على أنها اقتطاع أو ضريبة تفرض على المؤسسات أو الشركات النفطية على أساس نسبة معينة تطبق على سعر البيع بالنسبة للبرميل ويطبق هذا النوع من الجباية على المؤسسات التي تمارس نشاطات التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب سواء أكانت شركات وطنية أو شركات أجنبية[1]، وتتكون هذه الجباية من اقتطاعين وهما: [2]

1- الضريبة على إنتاج النفط السائل والغازي .

2- ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات النفطية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

- ولقد جاء تصنيف مختلف الإيرادات العامة للدولة في الموازنة العامة في الجدول " أ " تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على الموازنة العامة للدولة كما يبينه الملحق رقم 02 لقانون المالية لسنة 2016.

[1] المرجع نفسه، ص ص: 12-144.

[2] لحسن دردوري، مرجع سابق، ص: 179.

المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة

سوف نتناول في هذا المبحث العلاقة التي تربط أسعار النفط بعناصر الموازنة العامة (الإيرادات العامة والنفقات العامة)، ثم التطرق إلى العلاقة التي تربط صندوق ضبط الإيرادات (FRR) بالموازنة العامة في الجزائر.

المطلب الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات ونفقات الموازنة العامة

سوف نتناول في هذا المطلب علاقة (انعكاسات) أسعار النفط على الإيرادات والنفقات العامة، كما هو موضح في الفروع التالية:

الفرع الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات الموازنة العامة

باعتبار أن الجباية النفطية تعد المصدر الرئيسي الإيرادات العامة في معظم الدول [1]، والجزائر من بين هذه الدول المنتجة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على الجباية النفطية باعتبار أن قطاع المحروقات هو القطاع المهيمن على الاقتصاد الوطني، وتعرف الجباية النفطية على أنها تلك الضرائب النفطية التي تدفع كمقابل على ترخيص الدولة لاستغلال باطن أرضها[2]، والأخيرة تربط بأسعار النفط مما يسبب عدم استقرار حصيلتها[3]، حيث شهدت أسعار النفط تطورا كبيرا، بدأت بعد الأزمة النفطية الأولى في 1973 حينما تغيرت موازين القوى في السوق النفطية واستطاعت الدول المنتجة التحكم في السوق، ثم جاءت الأزمة النفطية الثانية سنة 1979 (الأزمة الأولى والثانية تميزتا بارتفاع أسعار النفط)، مما أدى إلى زيادة العائدات النقدية للدول المصدرة للنفط، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ثم في الفترة الأخيرة بعد تحسن أسعار النفط إبتداءا من سنة 2000 وتطورها بشكل غير مسبوق أعادت من جديد تراكم الفوائد النفطية، بعد أن عانت من تراجع حاد من منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات[4].

والمستنتج مما سبق أن الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، فأي تغير في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث تغير في الإيرادات المتأتية من الجباية النفطية سواء بالسلب أو بالإيجاب فإضافة إلى المثال السابق كما انخفضت أسعار النفط خلال سنة 1998 من 19.49 دولار

---

[1] بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص: 02.

[2] بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر، 2014، ص ص: 287-288.

[3] بساس سارة، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015، ص: 85.

[4] لخديمي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 29.

إلى 18.94 دولار للبرميل الواحد انخفضت إيرادات الجباية النفطية للدولة الجزائرية من 592.5 مليار دج إلى 425.9 مليار دج، ولما ارتفعت أسعار النفط في سنة 2000 من 17.8 دولار إلى 28.5 دولار للبرميل الواحد ارتفعت إيرادات الجباية النفطية من 588.3 مليار دج إلى 1213.1 مليار دج .[1]

ومن هذا المنطلق فإن أي تقلب في أسعار النفط يؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الإيرادات العامة للميزانية، ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

شكل رقم 1.2: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة

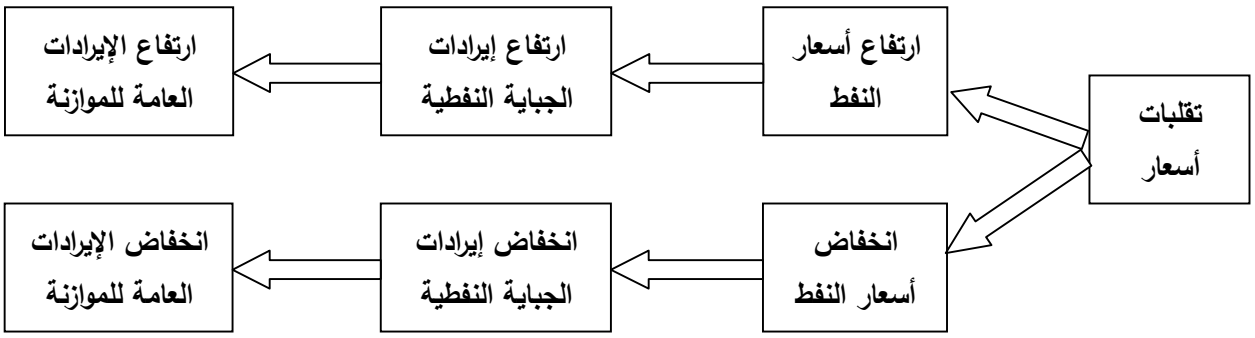

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

الفرع الثاني: علاقة أسعار النفط بنفقات الموازنة العامة:

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة إزدياد النفقات العامة، ومن بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الإيرادات الضرورية[2]، وتعتبر الجباية النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدول ومن بينها الجزائر في تغطية نفقاتها[3]، لكن الإنخفاضات المتتالية في أسعار النفط أثرت على معظم إقتصاديات الدول حيث أدى إلى إنخفاض العائدات النفطية والفوائض المالية وبالتالي إنخفاض معدل الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات النفطية.

ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة إنخفاض الإيرادات العامة، بسبب إرتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد النفطية والسوق العالمي للنفط، في حين أن

---

[1]– بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة في الجزائر، مقال في **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، د.س، ص 245.

[2]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006،ص: 185.

[3]– لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان: **السياسة الجبائية في الجزائر**، جامعة البليدة، الجزائر، يوم 15/12/11 2003، ص: 297.

النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد .

أدى إنخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول النفطية، حيث أثر هدا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للنفط، حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات النفطية وإنما الذي تغير هوالإنفاق الإستثماري والإنمائي[1].

فبالرجوع إلى المثال السابق (فيما يخص علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة) لما إنخفضت أسعار النفط سنة 1998 وإنخفضت معها الجباية النفطية أدى ذلك إلى إنخفاض النفقات العامة وسجل رصيد الموازنة العامة عجز، أما في سنة 2000 كما ارتفعت أسعار النفط، ارتفعت الجباية النفطية أدى ذلك إلى زيادة قيمة النفقات العامة وسجل رصيد الموازنة العامة فائضا والمستنتج أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم النفقات العامة من خلال توفير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات[2]، ويمكن تلخيص ما سبق فيما يلي:

الشكل رقم 2.2: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة

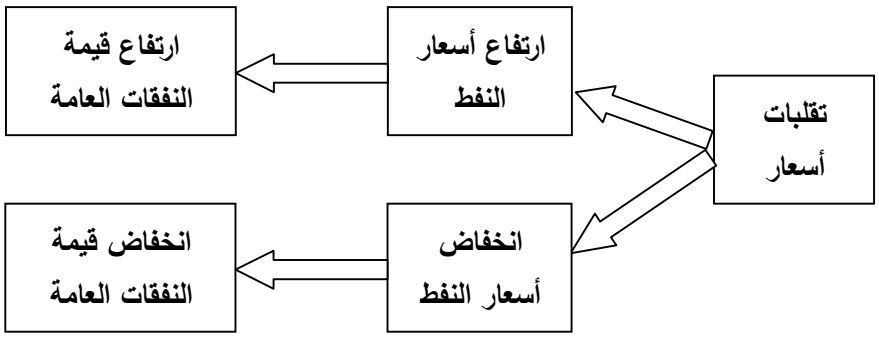

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني: علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة

ترتبط وضعية الموازنة العامة بحجم النفقات والإيرادات العامة، من المتعارف عليه أن الأصل في الموازنة العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الموازنة ولكن هذا المبدأ ليس دوما بالضرورة محقق، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها، أو أنها تتعمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد

[1] سعد الله داود، مرجع سابق، ص ص: 44-45.

[2] قويدري قويشح بوجمعة، مرجع سابق، ص ص: 136-137.

معالجة أزمة إقتصادية ما، وبهدف تحقيق أهداف إجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد[1]، وكما رأينا سابقا أهم ما يميز موازنات الدول ومن بينها الجزائر إعتمادها بشكل كبير على الجباية المتأتية من قطاع النفط وكما نعلم أن هذه الأسعار معرضة للتقلب، وبالتالي فإن استقرار وتوازن الموازنة العامة مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط.

ومن هذا المنطلق فإن أي تقلب في أسعار النفط يؤثر تأثيرا مباشرا في وضعية الموازنة العامة[2].

ومما سبق يتضح أن هناك علاقة بين أسعار النفط ورصيد الموازنة وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة، ويمكن تلخيص ذلك في:

الشكل رقم 3.2: إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث: علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة

ينتمي صندوق ضبط الإيرادات " FRR" إلى الحسابات الخاصة بالخزينة العمومية الجزائرية، ويقع تحت مسؤولية وزير المالية، وقد تأسس سنة 2000 بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي المؤرخ في 2000/06/27، حيث نصت المادة على ما يلي[3]: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان " صندوق ضبط الموارد".

يقيد في هذا الحساب:

[1] بصديق محمد، **النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009،ص: 117.

[2] بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الموازنة العامة في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص: 238-246.

[3] **قانون رقم 2000 – 2 مؤرخ في 27 / 6 / 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000**، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 28/ 6/ 2000.

أولا: في باب الإيرادات:

1- فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية

2- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

ثانيا: في باب النفقات:

1- ضبط نفقات وتوازن الموازنة المحددة عن طريق قانون المالية السنوي

2- تخفيض الدين العمومي

وقد تم تعديل المادة 10 مرتين، "التعديل الأول من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2004" من خلال المادة 66 والتعديل الثاني من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2006 حيث نصت المادة 25 على مايلي[1]: " يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 وعنوانه" صندوق ضبط الإيرادات" يقيد في هذا الحساب:

أولا: في باب الإيرادات:

1- فوائض القيم الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية النفطية لتقديرات قانون المالية

2- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية بكيفية فعالة

3- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

ثانيا: في باب النفقات:

1- تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار

2- تخفيض المديونية العمومية"

من خلال نص المادة 10 أعلاه نستنتج بعض الملاحظات الهامة حول هذا الصندوق.

إن وظائف الصندوق حددت أساسا في:

1- إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية والذي يفوق توقعات قانون المالية (السعر المرجعي لقانون المالية هو37 دولار للبرميل، حيث أن تلك الفوائض ناتجة عن مستوى أسعار النفط أعلى من 37 دولار) .

2- تسوية وسد العجز في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية النفطية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية (أقل من السعر المرجعي 37 دولار)[2]

---

[1]- **أمر رقم 4/6 المؤرخ في 2006/7/15، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006** الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2006/7/19

[2]- بساس سارة، مرجع سابق، ص ص: 130-131.

3- وحسب التعديل الدي جاء في 2006 إن تمويل الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية.

4- إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهوما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة العامة للدولة على المدى البعيد[1].

ومن أهم مصادر تمويل صندوق ضبط الإيرادات الجباية النفطية، حيث تعتبر أهم مصدر يعتمد عليه هذا الصندوق، وهناك مصادر أخرى إلا أنها تعتبر أقل أهمية من المصدر الأول تتمثل في تسبيقات بنك الجزائر لسير المديونية الخارجية بطريقة فعالة وكذلك كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق[2].

ومما سبق نخلص إلى العلاقة ما بين صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة: بما أن أسعار النفط تكون في الغالب متقلبة ولا يمكن توقعها، فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير إسقاطات الموازنة، لذلك فإن صندوق ضبط الموارد يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة، فحيث تكون إيرادات النفط مرتفعة فإن جزءا منها يؤخد من الموازنة ويوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات ، وحين تكون الإيرادات منخفضة فإن صندوق الضبط يقوم بتمويل العجز، وهكذا يمكن أن يحقق الاستقرار لإيرادات الموازنة ومن تم تحقيق الاستقرار لنفقاتها[3].

وقد كشف تقرير بنك الجزائر لسنة 2014 أنه تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الإقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ولكن تمويل عجز سنة 2013 رغم ضعفه (أقل من1 %من إجمالي الناتج الداخلي) إلا أنه تم إقتطاع قدر 70.2 مليار دينارمن هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويلية هامة، أما في سنة 2014 كان الإقتطاع من إيرادات صندوق ضبط الإيرادات (FRR) مرتفعا قدر ب 1155 مليار دولار أي ما يعادل 20.8% من موارد صندوق ضبط الإيرادات[4]، وهوما يؤكد حسب ما أصدره بنك الجزائر في آخر تقرير لسنة 2015 (تقرير شهري لـ9 أشهر الأولى) إنعكاسات إنهيار أسعار النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل 109.92 دولار في الفصل الأول لسنة 2014 ثم إلى 58.23 دولار للبرميل لسنة 2014، تبعه انخفاض في السداسي الثالث وصل إلى 50.52 دولار للبرميل ، هذا التراجع في أسعار النفط يضاف إليه تراجع الصادرات النفطية، وذلك بنسبة 45% أي بما يقدر 21.6- مليار دولار وهوما يؤكد مدى تأثير هذه

[1]- بوفليح نبيل، العاطف عبد القادر، مرجع سابق، ص: 8.

[2] بساس سارة، مرجع سابق، ص: 131.

[3] بو فليح نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لضبط و تعديل الموازنة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص: 20-21.

[4]**Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie juillet 2015, P: 63.

الأزمة على الاقتصاد الوطني في سنة 2015، وهي ليست في صالح الجباية النفطية، كما أشار التقرير إلى عجز الخزينة العمومية وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات طوال الثلاث الفصول الأولى لسنة 2015 نظرا لضعف عائدات الجباية النفطية المرتبطة بتراجع اسعار النفط وارتفاع النفقات العامة.

وحسب معطيات الخزينة العمومية فإن إيرادات الجباية النفطية قد بلغت 1243.08 مليار دينار في أواخر جوان 2015 مقارنة بـ 2603.40 مليار دينار سنة 2014، و1834.14 مليار دينار في أواخر شهر سبتمبر 2015 فانهيار أسعار النفط أدى إلى عجز الموازنة العامة وتراجع سريع في موجودات صندوق ضبط الإيرادات بالإضافة إلى تراجع مداخيل الجباية النفطية.[1]

وخلاصة القول: أن صندوق ضبط الإيرادات يعد إجراء وحل فعال قامت به الحكومة الجزائرية من أجل المحافظة على توازن واستقرار الموازنة العامة، فهووسيلة لحماية الموازنة العامة في الجزائر من تقلبات أسعار النفط، حيث يعمل على إمتصاص فائض قيمة الجباية النفطية عندما يفوق سعر النفط الفعلي (الحقيقي) في الأسواق العالمية السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية (37 دولار)، كما يقوم بسد العجز عندما ينخفض سعر النفط الفعلي عن السعر المرجعي، وبالتالي فإن هدا الصندوق يمول عن طريق الفرق بين السعر الفعلي والمرجعي. ويمكن تلخيص علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الشكل التالي:

الشكل رقم 2.4: علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة في الجزائر

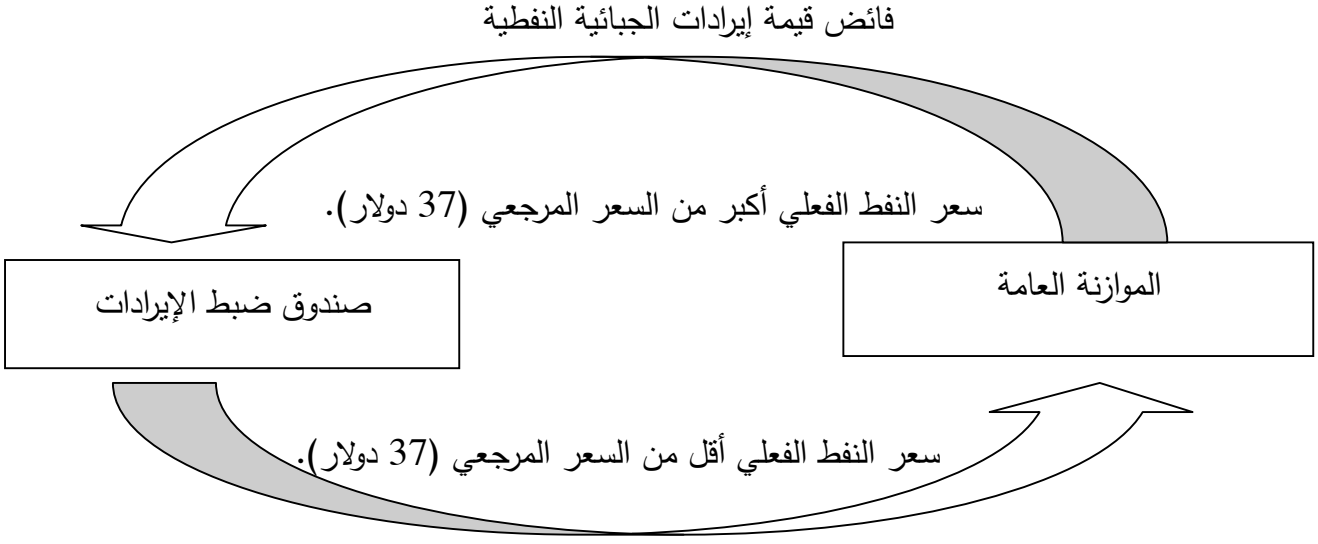

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة

[1]**Tendances monétaire et financière au cours des 9 premiers mois de 2015**, sous l'effet du choc externe la banque d'Algérie, 02/01/2016, P P: 1-4.

خلاصة الفصل:

نستنتج من هذا الفصل أن مفهوم الموازنة العامة تماشى مع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أصبحت تمثل برنامجا ماليا يوضع من قبل السلطة العمومية يتم فيه تقدير النفقات والإيرادات العامة لفترة مقبلة عادة ما تكون سنة ، ويتم تمرير الموازنة العامة عبر قانون المالية السنوي الذي يعد الإطار القانوني الذي تصدر فيه الموازنة العامة، حيث داخل هذا الإطار تتحدد المبادئ والقواعد الواجب مراعاتها من أجل سير الموازنة العامة بالطريقة الصحيحة وبلوغ الأهداف المرجوة، وكذا يتحدد داخل هذا الإطار المراحل التي تمر بها الموازنة العامة والتي تتمثل في أربع مراحل: إبتداءا من مرحلة الإعداد والتحضير من قبل السلطة التنفيذية ثم مرحلة المصادقة عليها من طرف السلطة التشريعية حتى تعتبر قابلة للتنفيذ وهي المرحلة الثالثة، وأخيرا مرحلة الرقابة والتي تعتبر جد مهمة تهدف إلى التأكد من سلامة المرحلة السابقة وفق ما خطط له، كما حدد هذا الإطار القانوني كيفية تبويب النفقات العامة حيث قسمت إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما الإيرادات العامة فقسمت إلى إيرادات عادية وجباية نفطية إذ تعد الأخيرة أهم مصدر لتمويل الموازنة العامة، وباعتبار النفط مصدر مهم للدخل الوطني الإجمالي ونظرا لأهميته في الاقتصاد الوطني، فإن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية لها تأثير كبير على إجمالي الإيرادات العامة والنفقات العامة وبالتالي الوضع الكلي للموازنة العامة هذا ما سوف نتطرق إليه من خلال الفصل الثالث تحت عنوان إنعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

تمهيد:

تعتبر الموازنة العامة من اهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل، من خلال التحكم في حجم النفقات والإيرادات العامة، وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، غير أن الكثير من الدول على اختلاف أيديولوجيتها ودرجة تقدمها الاقتصادي تواجه مشكلة عدم الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة.

ومن بين هذه البلدان التي تعاني من الاختلالات في الموازنة العامة نجد الجزائر، وهذا لما تتميز به من اعتمادها الكبير على إيرادات الجباية النفطية كمصدر رئيسي لتمويلها، وبالتالي فإن استقرار وتوازن الموازنة العامة مرتبط بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، ونتيجة لذلك عملت الجزائر على إنشاء صندوق ضبط الإيرادات لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وقدم تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط، الموازنة العامة ووضعية صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة (2010–2016).

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر (2010–2016)

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط، الموازنة العامة ووضعية صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة(2010-2016)

يحتل قطاع المحروقات مكانه هامة في الاقتصاد الجزائري (*) ، إذ يعتمد على نحو 97%من موارد الطاقة في إيرادات العملة الصعبة وتمويل البرامج التنموية ومشروعات البنية التحتية، وتعتبر الجزائر الدولة العضو في منظمة الأوبك من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول المنظمة، حيث سنتناول في هذا المبحث تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين(2010-2016)، وكذا تطور موازنتها العامة ووضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال هذه الفترة وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

إن تطورات أسعار النفط خلال فترة الدراسة والممتدة من (2010-2016) يمكن تقسيمها إلى فترتين:

- **الفترة الأولى:** الممتدة من (2010-2013) والتي تعكس ارتفاع أسعار النفط.
- **الفترة الثانية:** الممتدة من (2014-2016) والتي تعكس أزمة انهيار أسعار النفط.

وعليه قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-1013):

في هذه الفترة شهدت السوق النفطية العالمية أزمة ارتفاع أسعار النفط نتيجة لتحسن الأوضاع في السوق النفطية وبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية، مما انعكس ذلك على ارتفاع العوائد النفطية لدول الأوبك، هذا الوضع السائد أثر بشكل ملحوظ على أسعار النفط الجزائرية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 1.3: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة(2010-2013)الوحدة: دولار للبرميل.

السنة	2009 *	2010	2011	2012	2013
سعر النفط	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38

* تم إدراج سنة2009 لتوضيح ارتفاع الأسعار بداية من سنة 2010.

Source : - **Opec Annual Statistical**, 2014,P :82.

-**Opec Annual Statistical**,2015,P :82.

(*) : أنظر الملحق رقم (03) الذي يبين أهمية قطاع النفط في الجزائر.

نلاحظ من الجدول رقم (3.1) عودة الأسعار للارتفاع إبتداءا من سنة2010 حيث بلغ سعر النفط الجزائري 80,35 دولار للبرميل، وتواصلت الأسعار في الارتفاع حيث سجلت مستوى قياسي بلغ سقف 112.92 دولار للبرميل سنة 2011 مع تراجع طفيف لسنتي 2012 و2013 عند 111.49 دولار للبرميل 109.38 دولار للبرميل على التوالي، ولا كن رغم ذلك تبقى تلك التراجعات طفيفة مسجلا سعر النفط مستويات قياسية مرتفعة في تلك السنوات، وهذا ما يعكس أزمة ارتفاع أسعار النفط على مدى 3 سنوات والتي تغدي إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم بلدان العالم وخاصة الهند والصين، قابله من جهة أخرى إتباع أوبك لسياسة خفض حصصها الإنتاجية على مدى 3 سنوات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار واستقرارها عند مستويات قياسية خلال هذه الفترة.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

تجدر الإشارة إلا أنه خلال هذه الفترة شهدت السوق النفطية العالمية أزمة انهيار أسعار النفط ولقد تعددت الأسباب الكامنة وراء هذا الانهيار في أسعار النفط خلال هذه الفترة منها (تباطء النمو في الصين والتي تمثل شطرا كبيرا من الطلب العالمي وإن أي تراجع في نموها يؤدي حتما إلى أزمة في أسعار النفط، وهو ما حدث في هذه الفترة في هذه الفترة مع استمرار وصول الأخبار السيئة من الأسواق الصينية، وكذا موقف منظمة الأوبك بعدم تخفيضها لحصص الإنتاج للدول الأعضاء كان سببا رئيسيا في تراجع الأسعار فلو تم الإقرار بتقليص الحصص بما قدره **10%** ستؤول الأسعار إلى الارتفاع بشكل حتمي لتقارب 80 دولار، أسباب سياسية متعلقة باتفاق منتجو النفط الكبار على معاقبة روسيا وإيران كما أن الأخيرة في اتفاقها مع السداسية بشأن ملفها النووي جعل الأسعار تهوي إلى ما دون الخمسين، السوق الموازية وانتشار فوضى التصدير، نشاط المضاربات... إلخ.

ورغم قوة هذه الأسباب إلا أن سببها الرئيسي يرجع بالدرجة الأولى إلى زيادة العرض النفطي من قبل و.م .أ والمتأتي أساسا من النفط الصخري. أدى إلى تراجع الأسعار، هذا الوضع السائد في السوق النفطية أثر بشكل ملحوظ على أسعار النفط الجزائرية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 2.3: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2014-2016)

السنة	2014	2015	2016 (شهرية)			2016 *
			جانفي	فيفري	مارس	
سعر النفط	99.68	52.79	31.28	33.26	39.41	35.50

*تقدير الخبراء، أنظر الملحق رقم (01)

Source : - **Opec Annual Statistical**, 2015,P :82.
Opec Monthly oil Marcket Report, 18 Janury2016,P :87.

Opec Monthly oil Marcket Report, 14 March 2016,P :6.

Opec Monthly oil Marcket Report, 13 April 2016,P : 6.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه إبتداءا من سنة 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض إلى 99,68 دولار للبرميل وإلى 52,79 دولار للبرميل سنة 2015، وتواصلت بعدها الأسعار في الانهيار إلى مستويات متدنية جذا حيث فقد سعر البرميل أكثر من نصف سعره مسجلا 31,28 دولار في شهر جانفي، مع ارتفاع طفيف في شهر فيفري ومارس حيث بلغ سعر البرميل 33,26 دولار و39,41 دولار على التوالي، ولكن رغم ذلك تبقى تلك الارتفاعات في مستويات دنيا لسعر البرميل الذي فقد أكثر من نصف قيمته، وهو ما يؤكد تقدير الخبراء لمتوسط سعر النفط الجزائري لسنة 2016 وذلك في حدود 35,50 دولار للبرميل، وهذا ما يعكس أزمة انهيار أسعار النفط بسبب زيادة العرض النفطي والذي يغزى للزيادة في العرض الأمريكي بسبب طفرة النفط الصخري، وقد زاد الوضع تأزما الحرب غير معلنة بين كبار المنتجين والمصدرين، سواء داخل منظمة الدول المصدرة للنفط" أوبك" أو خارجها، وهو ما ساهم في تسجيل فائض كبير للعرض، قدر بحوالي 2,5 مليون برميل يوميا، منها1,5 مليون برميل ضمن سقف إنتاج المنظمة التي تنتمي إليها الجزائر.

ويمكن تلخيص معطيات الجدولين أعلاه في الشكل الموالي:

الشكل رقم 1.3: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

الوحدة: دولار للرميل

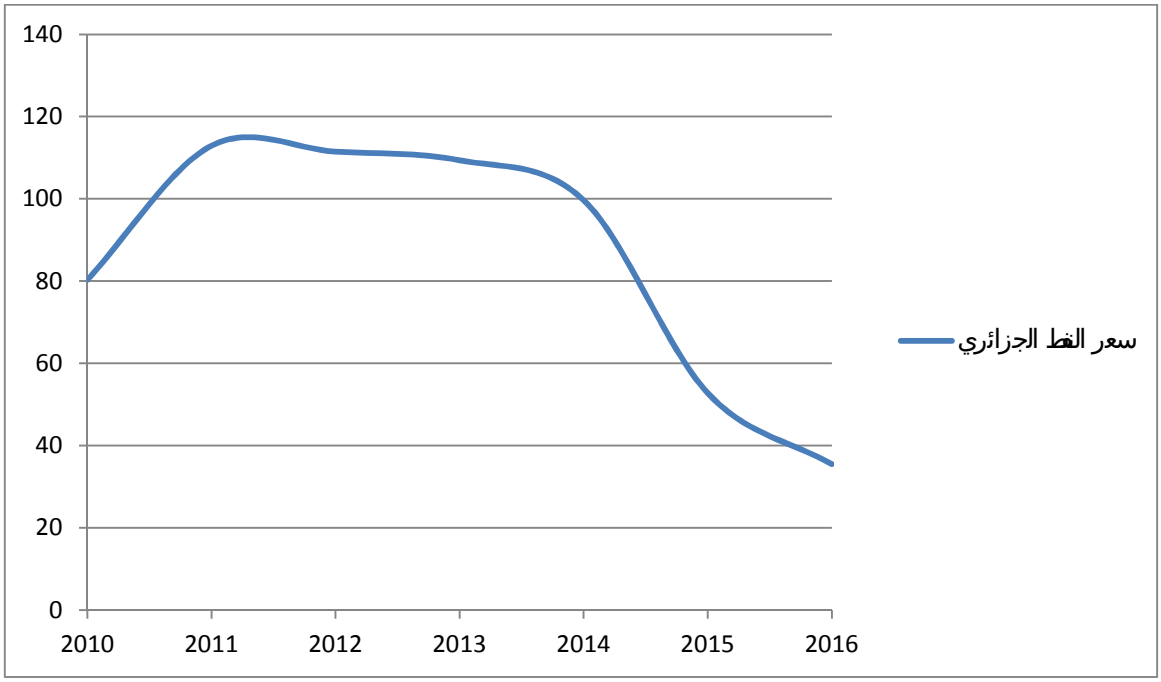

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 1.3 والجدول رقم 2.3 .

المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

التحكم في حجم الإنفاق والإيراد العام يحقق الاستقرار والتوازن للموازنة العامة للدولة، غير أن الأخيرة تعتمد إيراداتها بشكل كبير على الجباية النفطية التي يرتبط استقرارها بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، وبالتالي فإن استقرار وتوازن الموازنة العامة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط. ونتيجة لذلك قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) سنة 2000 لحماية موازنتها العامة من الصدمات الخارجية المتأتية من تقلب أسعار هذه المادة، سواء كانت هذه الصدمات إيجابية بارتفاع أسعار النفط أو سلبية بانخفاض أسعاره، وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تحليل تطور كل من النفقات العامة، الإيرادات العامة، رصيد الموازنة العامة، ووضعية صندوق ضبط الإيرادات كما هو موضح في الفروع التالية:

الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

وتنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين هما: نفقات التسيير، ونفقات التجهيز، وعلى هذا الأساس سوف نقوم بتحليل التطور الكلي للنفقات العامة ثم تحليل تطورها حسب طبيعتها وذلك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم 3.3: تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2016) الوحدة: مليار دينار

السنة	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة	إجمالي النفقات العامة
2010	2659.0	%59.53	1807.9	%40.47	4466.9
2011	3879.2	%66.27	1974.4	%33.73	5853.6
2012	4782.6	%67.76	2275.5	%32.24	7058.1
2013	4131.5	%68.58	1892.6	%31.42	6024.1
2014	4486.3	%64.27	2493.9	%35.73	6980.2
*2015	2017 .2	%66.60	1011.5	%33.40	3028.7
*2016	1171.7	%57.53	865.0	%42.47	2036.7

(*): توقعات تم إعدادها باستعمال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **e-views**، أنظر الملحق رقم (05)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la banque d'Algérie, juillet 2015, p :155.

أولا: التطور الكلي للنفقات العامة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تميز السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2014) بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء تعلق الأمر بنفقات التسيير أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن**نطلق** على تسميته بالسياسة الإنفاقية التوسعية حيث بلغ إجمالي الإنفاق العام ما مقداره **7058.1** مليار دينار لسنة 2012 (بينما بلغ **4466.9** مليار دينار، **5853.6** مليار دينار في سنتي 2010، 2011 على التوالي)، وبالمناسبة ارتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته في هذه الفترة ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسة التي عاشتها الجزائر خلال هذه الفترة، وهو ما تجلى في مجموعة من البرامج التنموية (برامج الإنعاش الاقتصادي الخماسية التي امتدت من سنة 2010-2014) التي قامت بها الحكومة لبعث التنمية والاستقرار وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي من زيادة في الاجور، زيادة النفقات المرتبطة بالاستثمار في قطاع البناء، السكن، والطرقات وكذا دعم المواد الواسعة الإستهلاك التي شهدت ارتفاعا في الأسواق الدولية، غير أن الوضع المعاكس هو ما تمر به الجزائر في الفترة الأخيرة خصوصا سنتي 2015 و2016، حيث نلاحظ انخفاض الإنفاق العام ليبلغ ما مقداره **2036.7** مليار دينار سنة 2016 (بينما بلغ **6024.1** مليار دينار، **6980.2** مليار دينار، **2028.7** مليار دينار في سنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي)وهو ما يطلق على تسميته

بالسياسة الإنفاقية التقشفية والتي مست عددا من القطاعات الاستراتيجية والهامة مثل إلغاء مشاريع المستشفيات، النقل، والبنى التحتية.

ومن هذا المنطق نشير إلى ان تطور إيرادات الجباية النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط على مدى 3 سنوات (2010–2013) الأمر الذي سمح للجزائر بتبني سياسة الطلب الفعال من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية، غير أن الانهيار الرهيب لأسعار النفط انعكس سلبيا على إيرادات الجباية النفطية بانخفاضها ممّا أدّى بالحكومة الجزائرية في ظل هذا الوضع إلى اتباع السياسة الإنفاقية التقشفية منذ سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا (شهر مارس) من عام 2016.

ثانيا: تطور النفقات العامة حسب طبيعتها

تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير التي تتعلق بالنشاط العادي والطبيعي لمرافق الدولة، تهدف إلى ضمان استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، أما القسم الثاني فيتمثل في نفقات التجهيز والتي تعتبر ذات طابع استثماري يتولد عنه ارتفاع الناتج الوطني وبالتالي زيادة ثروة البلاد.

وما يلاحظ من الجدول رقم (3.3) أن هناك فرق كبير بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، حيث كانت المبالغ الكبيرة لنفقات التسيير، إذ بلغ متوسط نسبة نفقات التسيير خلال فترة الدراسة ما نسبته **64.36**% من إجمالي النفقات العامة، بينما بلغ متوسط نفقات التجهيز **35.64**%من إجمالي النفقات العامة.

وبداية من سنة 2010 زادت نفقات التسيير من **2659.0**مليار دينار إلى **3879.2** مليار دينار سنة 2011 وإلى**4782.6** مليار دينار سنة 2012 أي ما نسبته **67.76**% من إجمالي النفقات العامة وما نسبته **59.53**%، **66.27**% سنتي 2010، 2011 على التوالي، وتفسر تلك الارتفاعات التي شهدتها نفقات التسيير في هذه الفترة (2010–2012) إلى الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين والعمال، وكذا التحويلات الاجتماعية وأعباء الدين العمومي فعلى سبيل المثال بلغت كتلة الأجور المرصودة لصالح العمال والموظفين سنة 2012 ما قيمته **2850** مليار دينار وهو ما يدلّ على أن أجور الموظفين شكلت لوحدها ما نسبته **61.8**% من نفقات التسيير (2012)، ثم انخفضت في سنة 2013 حيث بلغت **4131.5** مليار دينار وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية النفطية ونتيجة لذلك انخفضت التحويلات الجارية (أساسا الجماعات المحلية والتحويلات) بمبلغ قدره **447.2** مليار دينار، كما انخفضت نفقات الخدمات الإدارية (نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) بمبلغ قدره **87.6** مليار دينار، وفي سنة 2014 شهدت نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا قدر بـ **354.8**مليار دينار، أمّا في سنتي 2015 و2016 فقد شهدت انخفاضا حادا حيث بلغت ما مقداره **1171.7** مليار دينار في سنة

2016 وذلك راجع إلى الانخفاض الحاد لإيرادات الجباية النفطية ما انعكس على اتباع الحكومة سياسة إنفاقية تقشفية، ورغم هذا الوضع الكارثي الذي تعيشه الجزائر في الآونة الاخيرة، إلّا أن نفقات التسيير لا زالت تمثل القسم الأكبر من إجمالي النفقات العامة (تمثل $\frac{2}{3}$ النفقات العامة في الجزائر) وذلك ليس في صالح الاستثمار وبالتالي انخفاض الناتج الوطني الإجمالي وتهديد خلق الثروة في البلاد.

أما بالنسبة لنفقات التجهيز عرفت كذلك ارتفاعا مستمرا بداية من سنة 2010 حيث انتقلت من **1807.9** مليار دينار و إلى 4.**1974** مليار دينار سنة 2011 وإلى 5.**2275** مليار دينار سنة 2012 أما نسبتها في إجمالي النفقات العامة انخفضت إلى ما نسبته **32.24**% (بلغت ما نسبته **40.47**%، **33.73**% في سنتي 2010، 2011 على التوالي)، ويرجع ارتفاع نفقات التجهيز خلال هذه الفترة إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية، والاقتصادية والإدارية وذلك نتيجة لارتفاع إيرادات الجباية النفطية التي موّلت برامج الإنعاش الاقتصادي الخماسي الذي امتد من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014، وفي سنة 2013 سجلت نفقات التجهيز انخفاضا بلغ **1892.6** مليار دينار وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية النفطية ونتيجة لذلك "انخفضت نفقات قطاع السكن التي انتقلت من **614.1** مليار دينار في سنة 2012 إلى **243.6** مليار دينار في 2013 أي بانخفاض قدره **370.5** مليار دينار"[1]، أمّا في سنة 2014 بلغت نفقات التجهيز **2493.9** مليار دينار أي بارتفاع قدره **601.3** مليار دينار لتعود مجددا إلى الانخفاض في سنتي 2015 و2016 حيث قدرت في سنة 2016 بـ **865.0** مليار دينار، و تفسر تلك الانخفاضات الحاصلة في نفقات التجهيز إلى انخفاض إيرادات الجباية النفطية ونتيجة لذلك تراجعت العديد من المشاريع الاستثمارية، وبالتالي أمام هذا الوضع (انخفاض إيرادات الجباية النفطية وإجمالي الإيرادات بشكل عام) انخفض مستوى الإنفاق العام، فمنذ سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا من عام 2016 (شهر مارس) اتبعت الجزائر سياسة انفاقية إنكماشية .

وخلاصة القول أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والإيردات العامة (إيرادات الجباية النفطية بشكل خاص) فكلما ارتفعت الإيرادات العامة أدى ذلك إلى ارتفاع النفقات العامة والعكس صحيح.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (3.3) في الشكل الموالي:

[1] التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، نوفمبر 2014، ص ص92-93.

الشكل رقم 2.3: تطور النفقات العامة في الجزائر (2010-2016)الوحدة: مليار دينار

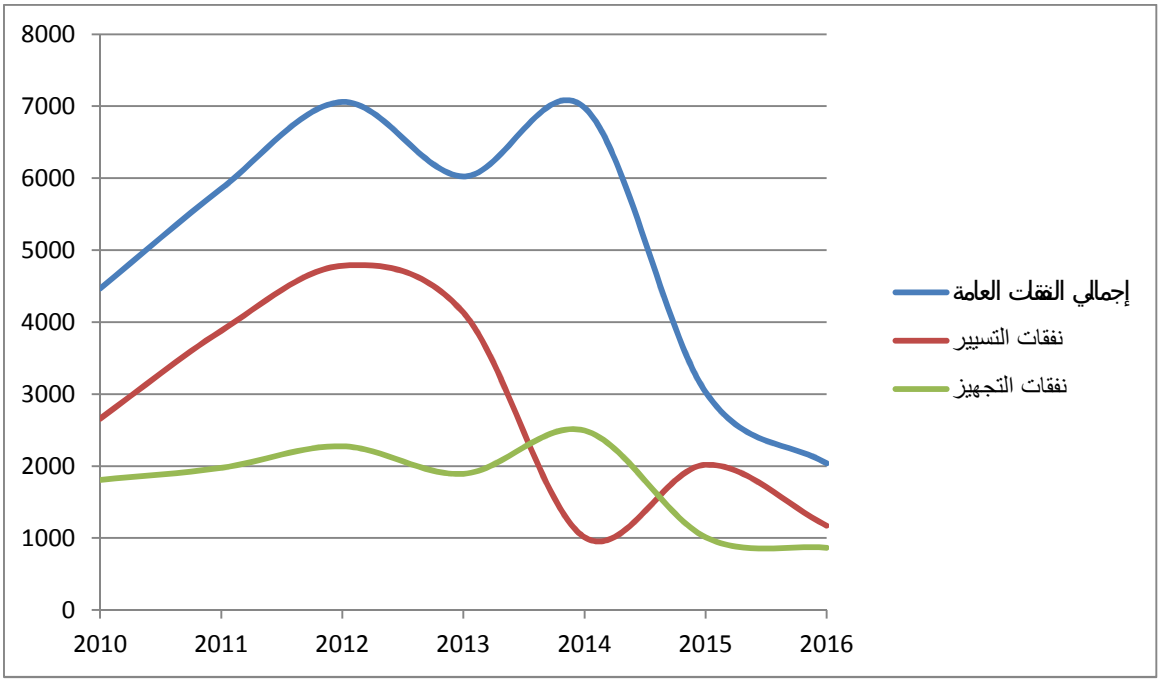

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 3.3

الفرع الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية النفطية التي تقدر بأكثر من 70% من مجموع الإيرادات العامة، وهذه النسبة تعبر عن مدى أهمية الجباية النفطية كمورد من موارد الموازنة العامة للدولة لتأتي بعد ذلك الإيرادات العادية المتكونة من الإيرادات الجبائية خارج المحروقات والإيرادات غير جبائية، وهو ما يوضحه الجدول التالي وفقا لتطوراتها خلال فترة الدراسة كما يلي:

جدول رقم 4.3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2016) الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات العادية	نسبة الإيرادات العادية من إجمالي النفقات العامة	الجباية النفطية	نسبة الجباية النفطية من إجمالي النفقات العامة	إجمالي الإيرادات العامة
2010	1487.8	33.87%	2005.0	66.13%	4392.9
2011	1810.4	31.27%	3979.7	68.73%	5790.1
2012	2155.0	33.99%	4184.3	66%	6339.3
2013	2279.4	38.26%	3678.1	61.74%	5957.5
2014	2330.6	40.75%	3388.3	59.25%	5719.0
*2015	926.5	32.04%	1964.9	67.96%	2891.4
*2016	625.4	74.12%	1327.2	67.97%	1952.6

(*): توقعات تم إعدادها باستعمال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **e-views**.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie, juillet 2015, p :155.

أولا: التطور الكلي للإيرادات العامة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع في إجمالي الإيرادات العامة خلال الفترة الممتدة (2010-2012)، حيث بلغ إجمالي الإيراد العام سنة 2012 ما مقداره **6339.3** مليار دينار (بلغ **4392.9** مليار دينار، **5790.1** مليار دينار في سنتي 2010، 2011 على التوالي، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، ففي هذه الفترة شهدت السوق العالمية للنفط أزمة ارتفاع أين سجل سعر النفط الجزائري مستواه القياسي سنة 2011 (بلغ **112.92** دولار للبرميل)، أما خلال الفترة الممتدة من (2013-2016) عرفت الإيرادات العامة انخفاضا زادت حدّته في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2015 قدرت الإيرادات العامة بـ **2891.4** مليار دينار بينما قدرت بـ **1952.6** مليار دينار وهي أرقام كارثية على الموازنة العامة خاصة والاقتصاد الجزائري عامة، ويعزى الانخفاض في مستوى الإيراد العام إلى انهيار أسعار النفط، ففي الفترة الاخيرة بداية من سنة 2014 إلى غاية يومنا هذا من عام 2016 شهدت السوق العالمية للنفط أزمة انهيار أين فقد سعر برميل النفط اكثر من نصف قيمته الإسمية (بلغ **35.50** دولار للبرميل).

ومن هذا المنطق نشير إلى أن كون الاقتصاد الجزائري يعدّ اقتصادا ريعيا يعتمد في مجمله على صادرات النفط، لذلك تعتبر الجباية النفطية الممول الرئيسي للإيرادات العامة والأخيرة (الجباية النفطية)

تتميز بعدم الاستقرار نظرا لتحكم أسعار النفط المتقلبة فيها، وهذا ما يؤثر على إجمالي الإيرادات العامة سواء بالإيجاب أو بالسلب (أي بالارتفاع أو الانخفاض) ومن ثم يؤثر على إجمالي النفقات العامة في اتجاه طردي.

ثانيا: التطور الإيرادات العامة حسب طبيعتها

تنقسم الإيرادات العامة في الجزائر إلى الإيرادات العادية والتي تتكون من الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية، أمّا القسم الثاني فيتمثل في الجباية النفطية حيث تعتبر الاخيرة من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة بنسبة أكثر من **70**%، وتعرف على أنها تلك الضرائب النفطية التي تدفع من طرف الشركات الوطنية والأجنبية كمقابل على ترخيص الدولة لاستغلال باطن أرضها.

وما يلاحظ من الجدول أعلاه أن عوائد النفط لا تزال تمثل نسبة عالية في إجمالي الإيرادات العامة، وهذا ما يبين لنا مدى اهمية الجباية النفطية كمورد من موارد الدولة إذ بلغ متوسط نسبة مساهمة الجباية النفطية في حصيلة الإيرادات العامة ما نسبته **65.40**% خلال فترة الدراسة، وبالمقابل فإن مساهمة الإيرادات العادية في حصيلة الإيرادات العامة تعد ضعيفة بالمقارنة مع الجباية النفطية حيث بلغ متوسط الأخيرة في تمويلها للإيرادات العامة ما نسبته **36.61**%، وهذا ما يدلّ على أن التدابير الجبائية التي اتخذتها الحكومة لم تنجح في الرفع من مردودية الجباية العادية التي مازالت بعيدة جدا عن إمكانية إحلالها محل الجباية النفطية.

وتعد الفترة الممتدة (2010-2012) من أحسن الفترات التي شهدتها إيرادات الجباية النفطية حيث استمرت في تطور إيجابي وملحوظ راجع إلى ارتفاع أسعار النفط التي ارتفعت إلى أعلى مستوى لها سنة 2011 (**112.92** دولار للبرميل، **111.49** دولار للبرميل سنتي 2011 و2012 على التوالي) ونتيجة لذلك حققت إيرادات الجباية النفطية أكبر مبالغ لها في سنتي 2011 و2012 حيث بلغت على التوالي ما مقداره **3979.7** مليار دينار، **4184.3** مليار دينار، وهذه الأرقام لم تحققها الجزائر منذ التسعينات (1996-1999)، ثم تراجعت قليلا في سنة 2013 بمعدل منخفض قدرت نسبته بـ **19.09**%، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض كميات الإنتاج من النفط بسبب قلة الاكتشافات الجيولوجية وكذا العملية الإرهابية بعين أمناس بولاية إليزي التي أدت بالشركات الاجنبية إلى التوقف المؤقت عن الإنتاج، بالمقابل ارتفعت إيرادات الجباية العادية بـ **5**% وهذا الارتفاع لم يكن كافٍ لتغطية الانخفاض في إيرادات الجباية النفطية، وفي نفس الوقت مثلت إيرادات الجباية النفطية في سنة 2012 و2013 ما نسبته **87.5**% من نفقات التسيير ممّا يبين استقرار تغطية نفقات التسيير من طرف إيرادات الجباية النفطية.

أما خلال الفترة الممتدة (2014-2016) تقلصت حصيلة إيرادات الجباية النفطية بشكل حاد، حيث انتقلت من **3388.3** مليار دينار إلى ما قيمته **1964.9** مليار دينار و**1327.2** مليار دينار في

سنتي 2015 و2016 على التوالي، أي بانخفاض قدره **2061.1** مليار دينار (**1423.1**-، **637.7**- في سنتي 2015، 2016 على التوالي) ويعزى ذلك إلى أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 (بداية شهر جوان أين تراجع سعر البرميل من**109.38** دولار سنة 2013 إلى **99.68** دولار سنة 2014 وإلى ما دون **50** دولار مع بداية سنة 2015، وفقدان اكثر من نصف قيمته الإسمية سنة 2016.

أما بالنسبة للإيرادات العادية فقد شهدت تطورا مستمرا خلال الفترة (2010-2014) فبداية من 2010 انتقلت الإيرادات العادية من 8.**1487** مليار دينار إلى **1810.4** مليار دينار سنة 2011، وإلى **2155.0** مليار دينار في سنة 2012 أي بارتفاع نسبته **19**%، وما نسبته **5**% في سنتي 2013 و2014 حيث بلغت على التوالي ما مقداره **2279.4** مليار دينار، **2330.6** مليار دينار ممثلة على التوالي ما نسبته **38.26**%، **40.75**%من إيرادات الموازنة الكلية (**34**% في سنة 2012) وموّلت ما نسبته **37.84**%، **33.39**% من النفقات الكلية في سنتي 2013 و2014 على التوالي (**30.53**% في سنة 2012)، ورغم زيادة الإيرادات العادية خلال هذه الفترة فهي لم تقم بتغطية نفقات التسيير، إلّا بواقع نسب ضئيلة، وعموما تفسر تلك الارتفاعات الحاصلة في الإيرادات العادية خلال الفترة الممتدة (2010-2014) إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية نتيجة للاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجور الوظيف العمومي وذلك من خلال الضريبة على الدخل الإجمالي IRG هذا من جهة، بالإضافة إلى ما شهدته هذه الفترة من نمو في فاتورة الواردات التي انعكست إيجابا على الحصيلة المالية للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات من جهة ثانية، حيث تساهم هاتين الضريبتين بأكثر من **50**% من إيرادات الجباية العادية، ناهيك عن تطور نوعا ما في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS بعد التخفيضات على معدل هذه الاخيرة الذي وصل إلى **25**% و**23**% في بعض الأنشطة (كان يقدر بـ **40**% سنة 1992)، كل هذه التغيرات أدت إلى تزايد الحصيلة المالية للجباية العادية ممّا سمح لها بمشاركة الجباية النفطية بالمساهمة في الإيرادات العامة للدولة خلال هذه الفترة. أما في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2015 عرفت الإيرادات العادية انخفاضا حادا قدر بـ **926.5** مليار دينار، وما مقداره **625.4** مليار دينار سنة 2016 وهي أرقام تعكس في جلّها حصيلة ما مولته الإيرادات الضريبية التي تمثل **89.2**% من الإيرادات العادية، حيث شهدت الإيرادات الضريبية ارتفاعا خلال السنوات الاخيرة وذلك بسبب زيادة الضرائب على السلع والخدمات...الخ في إطار تبني الحكومة للسياسة التقشفية، ورغم تبني هذه التدابير الجبائية فمساهمتها في تمويل النفقات العامة ضعيف جدا ويحتاج لتغطيتها مبالغ كبيرة من إيرادات الجباية النفطية التي تتميز بتقلبات كبيرة بسبب تحكم أسعار السوق العالمية للنفط فيها.

وخلاصة القول أن العلاقة التي تربط إيرادات الموازنة الكلية بإيرادات الجباية النفطية هي علاقة طردية فكلما زادت إيرادات الجباية النفطية زادت إيرادات الموازنة الكلية والعكس صحيح.

ويمكن تلخيص معطيات الجدول رقم (4.3) في الشكل الموالي:

الشكل رقم 3.3: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2010-2016)

(الوحدة: مليار دينار)

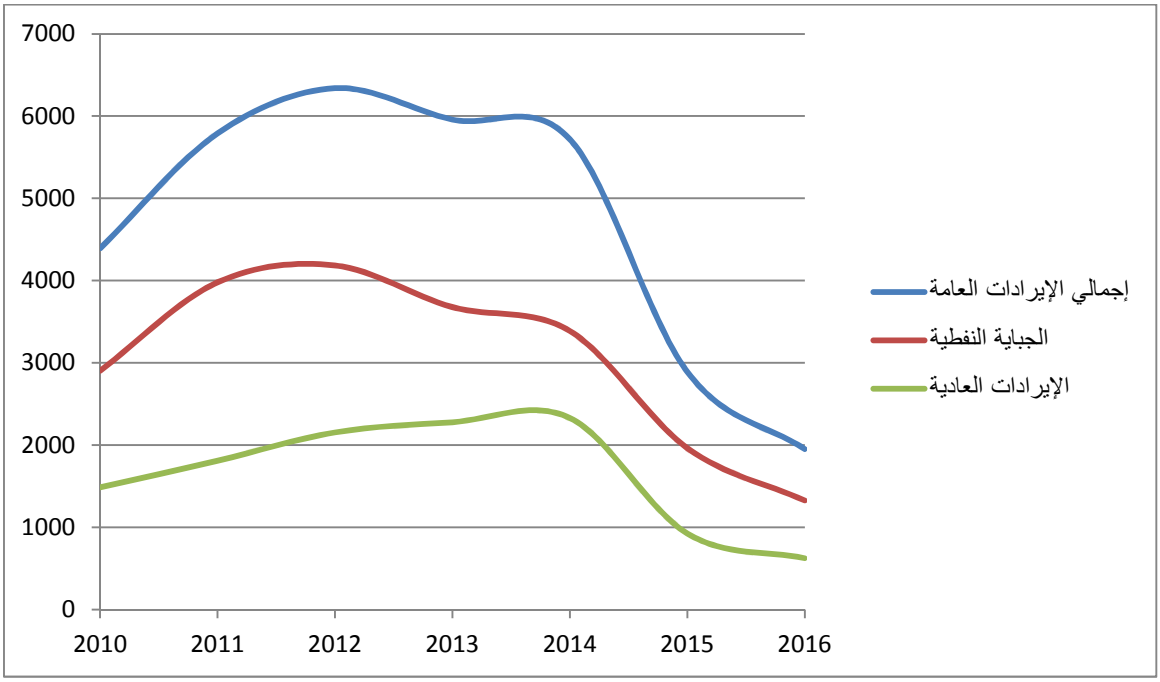

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 4.3

الفرع الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)

لقد شهدت الموازنة العامة في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة محل الدراسة سواء من جانب الإيرادات أو النفقات، حيث انعكس ذلك على رصيدها، والاخير يعبر عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وقد تتسم معظم دول العالم بعجز في موازنتها وذلك أن نفقاتها غالبا ما تكون أكبر من إيراداتها، وللتعرف على وضعية رصيد الموازنة العامة في الجزائر نلاحظ الجدول الموالي:

جدول رقم 5.3: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)الوحدة: مليار دينار

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
2010	4392.9	4466.9	−74.0
2011	5790.1	5853.6	−63.5
2012	6339.3	7058.1	−718.8
2013	5957.5	6024.1	−66.6
2014	5719.0	6980.2	−1261.2
*2015	2891.4	3028.7	−137.3
*2016	1952.6	2036.7	−84.1

(*): توقعات تم إعدادها باستعمال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **e-views**.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- **Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie, juillet 2015, p :155.

إن الاختلال بين الإيرادات والنفقات العامة ينعكس على رصيد الموازنة العامة، فإذا فاقت إيراداتها نفقاتها سجل الرصيد فائضا وفي حال العكس وظهور الفجوة بين الإيرادات والنفقات المتوقعة يسجل رصيد الموازنة عجزا والذي يمكن أن يأخذ شكلين:

أحدهما أن يكون العجز ناتجا عن اتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة وهذا ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة، وذلك في إطار ما يسمى بالعجز المنظم أو المقصود، لأن الفكر المالي الحديث تخلى عن فكرة التوازن الحسابي وأخذ بمفهوم التوازن الاقتصادي والغرض من زيادة تلك النفقات إحداث أثار اقتصادية واجتماعية (نقضى بها على البطالة، التضخم... إلخ)، أمّا الشكل الثاني للعجز فيكون ناتج عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة (بمعنى الجهاز الإنتاجي غير مرن أي لا يتجاوب مع الزيادة في الاستهلاك، أين يكون هناك استهلاك كبير ولا يصاحبه زيادة في الدخل والإنتاج، وهو حال الدول المتخلفة التي تكون فيها النفقات طفيلية أي غير منتجة ويكون هنا الأثر المضاعف للإنفاق العمومي منخفض أو منعدم نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي) وعدم قدرة الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة، وهذا العجز هو الذي يصيب الدول النامية والجزائر واحدة منها.

وفي هذا السياق وبالرجوع إلى الجدولين رقم (1.3) و (2.3) وما يلاحظ من الجدول رقم (5.3) أعلاه أن هناك عجز في الموازنة العامة التي سجلت رصيد سالب طيلة فترة الدراسة، ويفسر ذلك بأنه لما

ترتفع الأسعار يؤدي ذلك إلى إرتفاع الإيرادات العامة ونتيجة لذلك يكون هناك إرتفاع كذلك في النفقات العامة ، وبالتالي فرصيد الموازنة سيكون في اتجاه العجز(باعتبار أن النفقات كانت أكبر من الإيرادات على طول فترة الدراسة) إلا أنه كان هناك استقرار في العجز خلال الفترة (2010–2013) جراء إرتفاع الأسعار، ففي سنة 2010 ومع الإرتفاع المحسوس في أسعار النفط أين سجل البرميل **80.35** دولار ارتفعت إيرادات الجباية النفطية و بالتالي إيرادات الموازنة الكلية حيث وصلت إلى**4392.9** مليار دينار، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العجز الموازني ليصل الى74 مليار دينار (مقارنة مع سنة 2009 أين بلغ العجز الموازني ما قيمته **570.3** مليار دينار) , ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 أين سجلت مستواها القياسي عند **112.92** دولار للبرميل واصل عجز الموازنة العامة انخفاضه ليصل إلى **63.5** مليار دينار نتيجة لإرتفاع الإيرادات العامة، أما في سنة 2012 نلاحظ ارتفاع العجز بشكل كبير (بلغ **718.8** مليار دينار) وذلك نتيجة لإرتفاع النفقات العامة كتجاوب طردي مع زيادة الإيرادات العامة بفعل ارتفاع أسعار النفط كذلك، بينما عاد العجز الموازني للإنخفاض بمقدار **651.4** مليار دينار سنة 2013. ويعزى ذلك لانخفاض الإيرادات العامة بـ 381.8 مليار دينار وكذا النفقات العامة بـ 10.34 مليار دينار.

وعموما يفسر هذا العجز الموازني خلال هذه الفترة بأنه عجز مقصود (متعمد) من طرف الحكومة الجزائرية , إذ أنه غير ناجم عن انخفاض أسعار النفط الحقيقية عن السعر المرجعي الذي حدده قانون المالية (كل الأسعار كانت تفوق **37** دولار(السعر المرجعي), وإنما يعود إلى الإختلالات بين الإيرادات والنفقات العامة ،حيث عرفت هذه الأخيرة تزايد مستمر بفعل السياسات التوسعية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو(2010–2014) وبالتالي فعلى الرغم من إرتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة إيرادات الجباية النفطية ،وبالتالي الإيرادات العامة للموازنة إلا أن هذه الأخيرة لم تستطع ملاحقة التزايد السريع في النفقات .

أما خلال الفترة (2014–2016) فالعجز الموازني المحقق خلال هذه الفترة هو عجز غير مقصود ، وإنما يعود إلي انهيار أسعار النفط ،ففي سنة 2014 كانت النفقات مرتفعة (بلغت **6980.2** مليار دينار) في حين تقلصت الإيرادات كثيرا مع بداية الأزمة في جوان 2014 هذا ما أدى إلى عجز الموازني كبير وصل إلى **1261.2**مليار دينار ،ليعود العجز إلى التراجع سنتي 2015 و2016 إلى ما مقداره **137.7** مليار دينار و**84.1** مليار دينار على التوالي وذلك في إطار السياسة التقشفية التي أتبعتها الدولة جراء الانهيار الكبير لأسعار النفط ، حيث وصل سعر البرميل إلى 35.5 دولار في حين تحتاج الجزائر إلى سعر لا يقل عن**90** إلى **100** دولار لضمان توازن الموازنة العامة ،وبالتالي فإن إستمرار سعر النفط في الانخفاض سيخلف أثرا واضحا على الموازنة العامة خاصة بتفاقم عجزها وعلى الاقتصاد الجزائري عامة.

ومما سبق يتبين لنا أن رصيد الموازنة العامة يتأثر بتغيرات أسعار النفط وذلك من خلال العلاقة التي تربطه بالإيرادات والنفقات العامة، فخلال الفترة (2010-2013) التي ارتفعت فيها أسعار النفط مما أدى إلى زيادة إيرادات الجباية النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة الكلية تقلص العجز مقارنة بالفترة (2014-2016) التي شهدت تراجعات حادة في أسعار النفط أدت إلى تفاقم العجز الموازني.

- ويمكن تلخيص معطيات الجداول رقم (1.3)، (2.3)، (5.3) على التوالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4.3: تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)

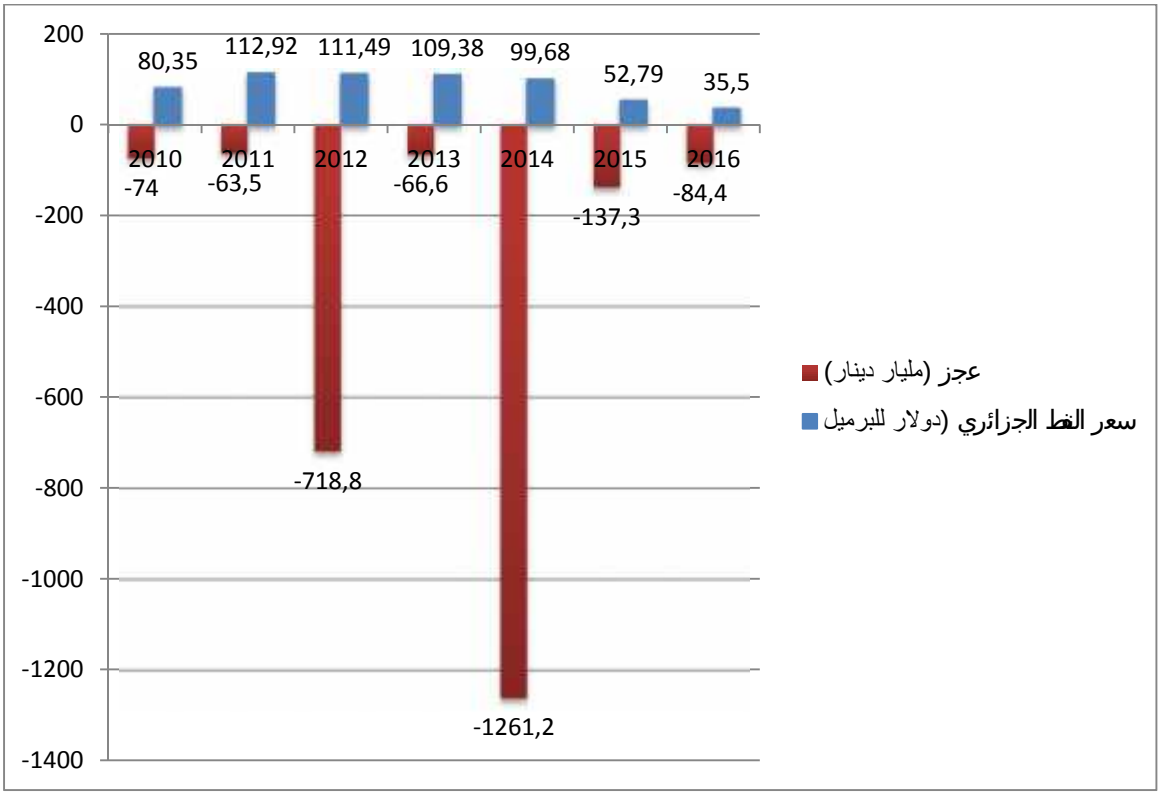

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجداول رقم (1.3)، (2.3)، (5.3).

الفرع الرابع: تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات (FRR) خلال الفترة (2010 -2016)

قامت الدولة الجزائرية سنة 2000 بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) والذي يهدف إلى حل مشكلة المتعلقة بتوازن واستقرار الموازنة العامة، هذا الأخير (FRR) شهد عدة تطورات منذ انشاءه إلى غاية 2016 وهذا نظرا للظروف الاقتصادية السائدة خلال هذه الفترة وكذا التعديلات التي طرأت عليه، وسوف نتناول في هذا الفرع تطور وضعية صندوق الايرادات بشكل عام، ثم التطرق إلى تطور موارد صندوق FRR، وكذا الاشارة إلى دوره في تحقيق التوازن والاستقرار للموازنة العامة وذلك كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول رقم 6.3: تطور موارد ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010 -2016)

الوحدة: مليار دينار

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	*2015	*2016
جباية نفطية فعلية (الوحدة مليار دينار)	2905.0	3979.7	4184.3	3678.1	3388.3	1964.2	1327.2
السعر الفعلي للنفط (الوحدة دولار)	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68	52.79	35.50
جباية نفطية مقدرة (الوحدة مليار دولار للبرميل)	1835.8	1472.4	1561.6	1615.9	1577.7	1722.9	1682.5
السعر المرجعي للنفط (الوحدة دولار للبرميل)	37	37	37	37	37	37	37
فائض الجباية النفطية المحول إلى FRR (موارد FRR)(*)	1069.2	2507.3	2622.7	2062.2	1810.6	242.0	-355.3
الاقتطاع من FRRلتمويل العجز في الموازنة العامة	(**) /	/	/	70.2	1155		
رصيد FRR(الوحدة مليار دينار)	4842.8	5381.7	5633.7	5563.5	4408.4	(***) 2500.0	(***) 1797.4

***:** توقعات تم اعدادها باستعمال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الاحصائي **e-views**

(*):فائض الجباية النفطية =جباية نفطية فعلية – جباية نفطية مقدرة

(**): تم تمويل العجز في الموازنة العامة دون اللجوء إلى الاقتطاع من FRR

(***):توقعات وزير المالية (2015)، توقعات الخبراء (2016)

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على:

1- **Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie, juillet 2015, p:63,155.
2- **Fonds de régulation des recettes,** ministère des finances 26/10/2015,http://www.dgpp-mF.gov.dz/images/stories/pDE/retrospective/FRR/FRR2014.pdf.
3- قوانين المالية السنوية: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، الجريدة الرسمية العدد، 78، 80، 68، 72.
4- حفيظ صوايلي، **قانون المالية 2016...بداية السنوات العجاف في الجزائر**، تقرير في جريدة الخبر، 2016/04/12. http :www.elkhabar.com/press/article/92994/
5- تقرير الإذاعة الجزائرية،12/4/2016، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151206/60547.html.

أولا: تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات (FRR) خلال فترة (2010 –2016)

ما يميز هذه الفترة أنه أدخل تعديل على صندوق ضبط الايرادات(FRR)) ودلك وفقا لما جاء في قانون المالية التكميلي لسنة 2006) وهو تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن **740** مليار دينار، وقد قامت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة بسد عجز الخزينة العمومية للدولة الناتج عن العجز المقصود للدولة في اطار تطبيقها لبرامج التنمية الخماسية (التي امتدت من سنة 2000 إلى غاية 2014، وما يصادف الفترة محل الدراسة برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو الذي امتد من سنة 2010 إلى غاية 2014.

وحسب التقرير الصادر عن بنك الجزائر لسنة 2014 أنه تم تمويل العجز الموازني للسنوات من 2010 إلى غاية 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاع الفعلي من موارد صندوق ضبط الإيرادات، وبالرجوع إلى الملحق رقم **6** الذي يبين تطور وضعية صندوق ضبط الايرادات نلاحظ أنه لم يتم كذلك استخدام موارد (FRR) خلال الفترة الممتدة (2010 –2013) لسد الدين العمومي، وذلك يعزى إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية على مدى 3 سنوات (منذ سنة 2010 إلى غاية 2013)، حيث كان رصيد صندوق ضبط الايرادات خلال هذه الفترة في تراكم مستمر إذ بلغ سنة 2012 ما مقداره **5633.7** مليار دينار، إلا أنه منذ سنة 2014 بدأ رصيد الصندوق في الانخفاض بمقدار **1155.1**عما حققه في سنة 2013 (بلغ **4408.4** مليار دينار في سنة 2014)، ثم إلى 2500 مليار دينار و 1797.4 مليار دينار في سنتي 2015 و2016 على التوالي، وذلك يعزى إلى التراجع فائض قيمة الجباية النفطية المحولة إلى الصندوق جراء انهيار أسعار النفط منذ سنة 2014 (بداية شهر جوان) إلى غاية يومنا هذا (شهر مارس) من عام 2016.

ثانيا: تطور موارد (فائض قيمة الجباية النفطية) صندوق ضبط الإيرادات (FRR)

إن صندوق ضبط الإيرادات يتم تمويله عن طريق فائض قيمة الجباية النفطية أي عن طريق الفرق بين سعر النفط الحقيقي والمرجعي (37 دولار).

ونلاحظ من الجدول رقم (6.3) أن هناك تراكمات كبيرة في موارد الصندوق خلال الفترة (2010 –2013) جراء فوائض الجباية النفطية حيث وصل المبلغ إلى **2622.7** مليار دينار سنة 2012 وهو مبلغ كبير جدا عندما نقارنه مع الجباية النفطية المرصدة للموازنة والمقدرة ب **1561.6**مليار دينار نجد أن الفارق أزيد من **1000** مليار دينار (بلغ الفائض المحول إلى **FRR** في سنة 2010، 2011، 2013: **1069.2** مليار دينار**2507.3**، **2062.2** مليار دينار على التوالي وما يلاحظ كذلك أنه خلال هذه السنوات موارد (**FRR**) تفوق ايرادات الجباية النفطية المدرجة ضمن موازنة الدولة المقدرة) ويعزى ذلك إلى ارتفاع اسعار النفط على مدى 3 سنوات، والأمر الذي انعكس ذلك على ارتفاع رصيد الصندوق نتيجة لارتفاع فائض قيمة الجباية النفطية حيث حقق مامقداره**5633.7** مليار دينار سنة 2012، أما

خلال الفترة الممتدة (2014 –2016) نلاحظ تآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات، فبداية من سنة 2014تقلص الفارق (الفائض) إلى ما قيمته**1810.6** مليار دينار بسبب تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض إيرادات الجباية النفطية ونتيجة لذلك انخفضت موارد الصندوق ، وزادت حدة هذا الانخفاض خصوصا في سنة 2015 حيث بلغت ما قيمته**242.0** مليار دينار وذلك يعزى إلى استمرار تراجع أسعار النفط إلى ما دون **50** في بداية سنة 2015 الأمر الذي أدى إلى تراجع ايرادات الجباية النفطية وتقلص الفائض الذي خلف أثاره بانخفاض رصيد الصندوق إلى**2500** مليار دينار أما في سنة 2016 وفي ظل تراجع أسعار النفط إلى مستويات تقل عن الأسعار المرجعية (37 دولار) فلن يتم تحويل أي مبلغ لهذا الصندوق بل سيقوم الأخير بسد العجز الموازني في هذه السنة ولكن أمام الوضع الراهن لاستمرار تراجع أسعار النفط(تقلص الفارق بين السعر الحقيقي والمرجعي وبالتالي تآكل موارد صندوق ضبط الايرادات الذي يقابله تفاقم في العجز الموازني سيحول دون الاغتراف منه.

ثالثا: دور صندوق ضبط الايرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010 – 2016)

بما ان أسعار النفط متقلبة ولا يمكن توقعها فإن حال إيرادات النفط كذلك، وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية كثيرا ما تختلف إلى حد كبير عن إسقاطات الموازنة، كذلك فإن صندوق ضبط الموارد يهدف إلى حل هذه المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة، فحين تكون إيرادات النفط مرتفعة فإن جزءا منها يؤخذ من الموازنة ويوجه إلى صندوق ضبط الإيرادات وحين تكون منخفضة فإن صندوق الضبط يقوم بتمويل العجز.

1– دور صندوق ضبط الايرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث فائض (2010 –2016)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6.3) تزايد مستمر في فائض قيمة الجباية النفطية المحول إلى صندوق ضبط الإيرادات (من سنة 2010 إلى غاية 2013) وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط الحقيقية إلى أزيد من 100 دولار للبرميل متجاوزا بذلك السعر المرجعي (37 دولار)، إلا أن صندوق ضبط الإيرادات كان فعالا في امتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية وبالتالي يمتص الفارق الناتج عن حدوث زيادة كبيرة في النفقات العامة، وبالتالي فإن **FRR**عمل على تحقيق التوازن بالموازنة العامة طيلة فترة الدراسة.

2 –دور صندوق ضبط الايرادات في توازن الموازنة العامة في الجزائر في حالة حدوث عجز

من خلال الجدول رقم (6.3) نلاحظ أنه خلال الفترة 2010 إلى غاية 2012 لم يتم استخدام موارد صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز الموازني وذلك راجع إلى إرتفاع أسعار النفط، أما ابتداء من

سنة 2013 ورغم ضعف العجز المحقق في الموازنة العامة (أقل من 1% من إجمالي الناتج الداخلي) إلا انه تم إقتطاع **70.2** مليار دينار من هذا الصندوق والتي تمثل قدرة تمويلية هامة ، أما في سنة 2014 كان الاقتطاع من إيرادات صندوق الضبط مرتفعا قدر ب **1155** مليار دولار وذلك نظرا لارتفاع العجز الموازني (بلغ**1261.2** مليار دينار)، وبذلك يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات له دور فعال في سد العجز في الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الإيرادات العامة (والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات قانون المالية كما هو متوقع لسنة 2016) جراء إنخفاض السعر الحقيقي إلى مستوى أقل من السعر المرجعي (37 دولار)، وبالتالي يقوم صندوق الضبط بسد الفارق الناتج عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، وبالتالي فإن FRR ساهم في تحقيق التوازن والاستقرار للموازنة العامة .

- ويمكن تلخيص تطورات موارد صندوق ضبط الإيرادات إستنادا إلى معطيات الجدول السابق فيما يلي:

الشكل رقم 5.3: تطور موارد صندوق ضبط الإيرادات(2010-2016) الوحدة: مليار دينار

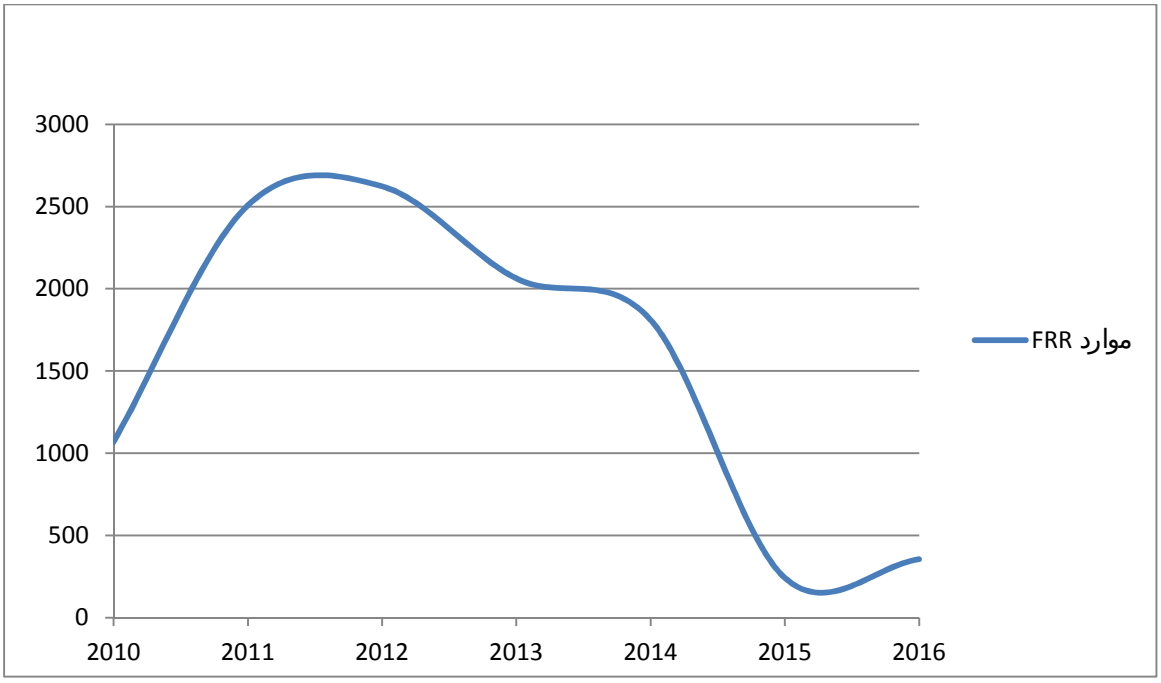

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 6.3

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)

سنتناول في هذا المبحث توضيح كيفية انعكاسات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة للجزائر وذلك من خلال تغير نفقاتها وإيراداتها العامة، كما سنشير إلى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة من (2010- 2016)

جدول رقم 7.3 : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات والإيرادات العامة

	-1-	-2-	-3-
السنة	النفقات العامة (الوحدة مليار دينار)	الإيرادات العامة (الوحدة مليار دينار)	أسعار النفط (الوحدة مليار دينار)
2010	4466.9	4392.9	80.35
2011	5853.6	5790.1	112.92
2012	7058.1	6339.3	111.49
2013	6024.1	5957.5	109.38
2014	6980.2	5719.0	99.68
*2015	3028.7	2891.4	52.79
*2016	2036.7	1952.6	35.5

(*): مبالغ الإيرادات والنفقات العامة توقعية تم إعدادها باستعمال النموذج الخطي البسيط بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **e_vieus**.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

1- **Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie , juillet 2015, p : 155 .
2- **opec annual statical** , 2015, p : 82.
3- **opec monthly oil marcket report** , 18janury 2016 ,p : 87.
4- **opec monthly oil marcket report** , 14 march 2016 , p : 8.
5- **opec monthly oil marcket report** , 13 april 2016 , p : 6.

المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النفقات العامة (2010-2016)

نتفق على أن ظاهرة زيادة النفقات العامة هي ظاهرة عامة وتشمل جميع الدول و الجزائر واحدة منها وذلك في إطار الفكر المالي الحديث الذي تخلي عن فكرة التوازن الحسابي في الموازنة العامة وأخذ بمفهوم التوازن الاقتصادي والاجتماعي فالغرض من زيادة تلك النفقات إحداث أثار اقتصادية و اجتماعية شريطة أن لا تتجاوز الحد المعين و هذا ما يصطلح عليه بالعجز المتعمد (المنظم أو المقصود).

وما يلاحظ من الجدول رقم (7.3) من خلال العمودين "1" و "3" تزايد الإنفاق العام طيلة فترة الدراسة، غير أن قيمة خذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى وذلك حسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة .

منذ سنة 2010 تزايدت وتيرة النفقات العامة في الجزائر حيث بلغت ما قيمته **4466.9** مليار دينار وذلك بسبب تطبيق الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو (2010 2014) وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها جراء ارتفاع أسعار النفط سنة 2010 **80.35** دولار للبرميل، و هو الأمر نفسه بالنسبة للسنوات 2011 ,2012, 2013 التي ارتفعت فيها نفقات موازنة الدولة ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2010 وذلك يعزى لاستمرار ارتفاع أسعار النفط نتيجة لتحسين الأوضاع في السوق النفطية وبداية التعافي من الأزمة المالية العالمية، حيث سجل سعر البرميل بلغ سقف **112.92** دولار سنة 2011 مع تراجع طفيف لسنتي 2012 و2013 عند **111.92** دولار و**109.38** دولار على التوالي، فارتفاع أسعار النفط على مدى ثلاث سنوات كان العامل الرئيسي لتبني الجزائر سياسة الطلب الفعال من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية.

وفي سنة 2014 كان بداية أزمة انهيار أسعار النفط (بداية من جوان) إذ بلغت **99.68** دولار للبرميل ، لكن وعلى الرغم من عودة الأسعار الى الإنخفاض إلا أن النفقات استمرت في الارتفاع لتبلغ **6980.2** مليار دينار وكان ذلك امتدادا لبرنامج التنمية الخماسي (2010 -2014)، ومع إستمرار إنهيار أسعار النفط الى مادون**50** في بداية سنة 2015 وفقدان البرميل أكثر من نصف قيمته الإسمية مسجلا **35.50** دولار سنة 2016 , الأمر الذي أدى الى إنخفاض النفقات العامة الى ما قيمته **3028.7** مليار دينار و**2036.7** مليار دينار على التوالي.

والمستخلص أن السياسة الإنفاقية خلال الفترة محل الدراسة ترتبط ارتباطا وثيقا بتقلبات أسعار النفط، فخلال الفترة الممتدة (2010- 2013) تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته وهذا ما نطلق عليه "السياسة الإنفاقية التوسعية" وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار النفط خلال

هذه الفترة . أما خلال الفترة الممتدة (2014- 2016) انخفضت معدلات الانفاق العام وهذا ما يطلق عليه "بالسياسة الإنفاقية التقشفية" نتيجة لانهيار أسعار النفط في هذه الفترة.

وهذا ما يوضح لنا أنه توجد علاقة طردية بين النفقات العامة وأسعار النفط (إذ عند إرتفاع هذه الأخيرة يؤدي الى زيادة إيرادات الجباية النفطية وبالتالي زيادة إيرادات الموازنة الكلية ونتيجة لذلك تزداد النفقات العامة) .

- وضمن هذا السياق نأتي الى تتبع انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة باتباع معامل الارتباط بيرسون(**R**) ومعامل التحديد($\mathbf{R^2}$) مع العلم أن المتغير المستقل (أسعار النفط) والمتغير التابع (النفقات العامة)، وذلك كما يلي :

جدول رقم 8.3: معامل الارتباط بيرسون (R) بين أسعار النفط و النفقات العامة (2010-2016)

		لسعار النفط	النفقات العامة
لسعار النفط	Pearson Correlation	1	0.947
	Sig. (2-tailed)	.	0.001
	N	7	7
النفقات العامة	Pearson Correlation	0.947	1
	Sig. (2-tailed)	0.001	.
	N	7	7

المصدر : البرنامج الاحصائي **SPSS** بالاعتماد على الجدول رقم (7.3)

*تبين بيانات معامل الارتباط أن درجة الارتباط بين سعر النفط والنفقات العامة بلغت : **R= %94** وهو ما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوي بين المتغيرين(سعر النفط والنفقات العامة)، وبمستوى دلالة =**0.01** وهو أقل من الخطأ المسموح به للقياس وهو **0.05** وهو ما يعني أن معامل الإرتباط دال معنويا.

* كما يبين التحليل R squared (معامل التحديد) والذي بلغت قيمته $\mathbf{R^2=88\%}$*أن سعر النفط يمثل **88%**من المتغيرات التي تحدد (تؤثر) على قيمة النفقات العامة و النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات أخرى من بينها الخطأ العشوائي، أي أن **88%**من التغيرات التي تحدث في النفقات العامة

يفسرها التغير في أسعار النفط، أو بمعنى أخر **88%** من التغيرات الحاصلة في النفقات سببها التغير في أسعار النفط .

المطلب الثاني : تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على الايرادات العامة(2010-2016)

من خلال العمودين "**1**" و"**3**" في الجدول رقم **(7.3)** يتضح لنا ان الإيرادات العامة في الجزائر تتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، وهذا ما تعكسه حصيلة الإيرادات العامة التي انتقلت من **43392.9** مليار دينار الى **5790.1** مليار دينار سنة 2011 إذ ارتفع سعر البرميل الواحد من النفط الى **112.92** دولار بعدما كان يقدر سنة **2010** ب **80.35** دولار وذلك يعزى إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط بفعل ارتفاع معدلات النمو في معظم بلدان العالم الصناعية وخاصة الصين والهند، وبعدها مباشرة تراجعت الإيرادات العامة بمقدار **381.8** مليار دينار سنة 2013 نتيجة للتراجع الطفيف في أسعار النفط الى **109.38** دولار وذلك بسبب قلة الاكتشافات الجيولوجية وكذا العملية الإرهابية بعين أميناس بولاية إليزي التي أدت بالشركات الأجنبية بالتوقف المؤقت عن الإنتاج .

ومع بداية التراجع الكبير في أسعار النفط بداية من جوان 2014 حيث انخفض سعر البرميل إلى **99.68** دولار وذلك بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في و.م.أ، الأمر الذي أدى الى انخفاض حصيلة الإيرادات العامة إلى ما قيمته **5719.0**مليار دينار , وأمام الوضع الراهن لإستمرار تهاوي أسعار النفط أثر بشكل ملحوظ على انخفاض الإيرادات العامة حيث قدرت ب **2891.4** مليار دينار أي بانخفاض قدره **2827.6** عما حققته في السنة السابقة , وقد زادت حدة الإنخفاض في حصيلة الإيرادات سنة 2016 حيث بلغ سعر البرميل الواحد**35.5** دولار ونتيجة لذلك تقلصت الإيرادات العامة إلى ما يقدر ب **1952.6** مليار دينار .

ونستطيع القول من خلال ما لاحظناه أنه توجد علاقة طردية ما بين الإيرادات العامة وأسعار النفط، اذ انه عند ارتفاع خذه الاخيرة يؤدي إلى زيادة حصيلة الإرادات العامة، وفي حال انخفاض أسعار النفط يحدث العكس .

- وضمن هذا السياق نأتي الى انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الإيرادات العامة باتباع معامل الارتباط بيرسون **(R)** ومعامل التحديد **(R^2)**، مع العلم أن المتغير المستقل (أسعار النفط) والمتغير التابع (الإيرادات العامة) وذلك كما يلي :

(*): R^2 =Rsquared==>R= معامل الإرتبط

جدول رقم 9.3: معامل الارتباط بيرسون (R) بين أسعار النفط و الإيرادات العامة (2010-2016)

		أسعار النفط	الايرادات العامة
أسعار النفط	Pearson Correlation	1	0.992
	Sig. (2-tailed)	.	0.000
	N	7	7
الايرادات العامة	Pearson Correlation	0.9920	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	.
	N	7	7

المصدر: البرنامج الاحصائي **SPSS** بالاعتماد على الجدول رقم (7.3)

*تبين بيانات معامل الارتباط أن درجة الإرتباط بين سعر النفط وقيمة الإرادات العامة بلغت : **R=%99** وهو ما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوي بين المتغيرين(سعر النفط و الإيرادات العامة)، وبمستوى دلالة =**0.00** وهو أقل من الخطأ المسموح به للقياس وهو **0.05** وهو ما يعني أن معامل الارتباط دال معنويا.

* كما يبين التحليل R squared (معامل التحديد) والذي بلغت قيمته **98 %=** $\mathbf{R}^2$ أن سعر النفط يمثل **98%** من المتغيرات التي تحدد (تؤثر) على قيمة النفقات العامة و النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات أخرى من بينها الخطأ العشوائي , أي أن **98**% من التغيرات التي تحدث في الإيرادات العامة يفسرها التغير في أسعار النفط , أو بمعنى أخر **98**% من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة سببها التغير في أسعار النفط.

المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على موارد صندوق ضبط الإيرادات (2010- 2016)

جدول رقم 10.3: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على موارد صندوق ضبط الإيرادات

السنة	موارد صندوق ضبط الإيرادات (الوحدة مليار دينار)(*)	السعر المرجعي (الوحدة دولار للبرميل)	أسعار النفط (الوحدة دولار للبرميل)
2010	1096,2	37	80,35
2011	2507,3	37	112,92
2012	2622,7	37	111,49
2013	2062,2	37	109,38
2014	1810,6	37	99,68
2015(**)	242,0	37	52,79
2016(**)	-355,3	37	35,50

(*):فائض قيمة الجباية النفطية المحول إلى الصندوق عندما تفوق الأسعار الحقيقية للنفط للأسعار المرجعية (37 دولار)

(**): مبالغ توقعية

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

1.**rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie** , la banque d'Algérie , juillet 2015, p : 155 .

2. **قوانين المالية السنوية** ,2010,2011,2012,2013,2014 الجريدة الرسمية العدد 78,80,72,68 .

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن موارد صندوق ضبط الإيرادات تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط ، والملاحظ أن هناك تراكمات كبيرة في موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2013) نتيجة للانتعاش الكبير الذي عرفته الجباية النفطية من جراء إرتفاع أسعار النفط هذه الفترة ،حيث انتقل الفائض سنة 2010 من **1069.2** مليار دينار إلى **250.3** مليار دينار نتيجة لإرتفاع الجباية النفطية جراء إرتفاع أسعار النفط , إذ بلغت **112.92** دولار للبرميل بعدما كان **80.35** دولار للبرميل وتواصلت موارد صندوق الضبط في الإرتفاع بمقدار **1154.4** مليار دينار سنة 2012 مع تراجع طفيف بمقدار **560.5** مليار دينار نتيجة لتراجع الجباية النفطية من جراء التراجع الطفيف لأسعار النفط حيث

سجل البرميل **109.38** دولار بعدما كان **111.49** دولار سنة 2012، أما في سنة 2014 حيث كانت بداية أزمة إنهيار أسعار النفط إنخفض فائض قيمة الجباية النفطية المحول الي الصندوق بمقدار**252** مليار دينار حيث سجل سعر البرميل **99.68** دولار، وفي سنتي 2015 و2016 تواصل سيناريو تراجع أسعار النفط هذا ما دفع صندوق ضبط الإيرادات بشكل خاص لتحمل أعباء إضافية باعتبار أنه يمثل الهيئة التي تعدل الفرق الموجود بين الرقم المحاسبي الذي يمثل **37** دولار والاحتياجات الحقيقية للموازنة ، كونها تفرض أن يتراوح سعر البرميل بين **90** و **100** دولار، الأمر الذي عرض موارد صندوق ضبط الإيرادات الى التآكل السريع حيث بلغ ما مقداره **242** مليار دينار سنة 2015 أي بانخفاض قدره **1568. 6** مما حققه في السنة السابقة وذلك نتيجة لبلوغ سعر برميل النفط ما دون **50** مع بداية سنة 2015 ،أما تسجيل سعر البرميل لسعر يقل عن السعر المرجعي (بلغ **35.5**دولار) حال دون تحويل الفارق إلى موارد صندوق ضبط الإيرادات، وأمام استمرار هذا الوضع (التراجع الحاد في أسعار النفط) فمدخرات صندوق الضبط آيلة للزوال في أقل من 3 سنوات .

و المستخلص أن صندوق ضبط الإيرادات يتم تمويله عن طريق فائض قيمة الجباية النفطية أي عن طريق الفرق بين السعر الحقيقي والمرجعي (**37**دولار) ،وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل كبير على موارد الصندوق، إذ أن إرتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الفارق(بين السعر الحقيقي والمرجعي) ونتيجة لذلك تزداد موارد الصندوق غير أن تقلص الفارق نتيجة انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض موارده.

ومما سبق يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و موارد صندوق ضبط الإيرادات حيث أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي الى زيادة موارده والعكس في حالة انخفاض الأسعار .

- وضمن هذا السياق نأتي الى تتبع انعكاسات تقلبات أسعار النفط على موارد صندوق ضبط الإيرادات العامة باتباع معامل الارتباط بيرسون (**R**) ومعامل التحديد (**R^2**) ،مع العلم أن المتغير المستقل (أسعار النفط) والمتغير التابع (موارد صندوق ضبط الإيرادات) وذلك كما يلي :

جدول رقم 11.3 : معامل الارتباط بيرسون (R) بين أسعار النفط و موارد صندوق ضبط الإيرادات (2016-2010)

		لسعار النفط	موارد صندوق ضبط الايرادات
لسعار النفط	Pearson Correlation	1	0.989
	Sig. (2-tailed)	.	0,000
	N	7	7
موارد صندوق ضبط الايرادات	Pearson Correlation	0.989	1
	Sig. (2-tailed)	0,000	.
	N	7	7

المصدر: البرنامج الاحصائي **SPSS** بالاعتماد على الجدول رقم(10.3)

* تبين بيانات معامل الإرتباط أن درجة الإرتباط بين سعر النفط و موارد صندوق ضبط الإيرادات بلغت : **R=%98** وهو ما يعني أن هناك علاقة إرتباط قوي بين المتغيرين(سعر النفط و موارد صندوق ضبط الإيرادات)، وبمستوى دلالة =**0.00** وهو أقل من الخطأ المسموح به للقياس وهو **0.05** وهو ما يعني أن معامل الارتباط دال معنويا.

* كما يبين التحليل **R squared** (معامل التحديد) والذي بلغت قيمته **R^2=% 96** أن سعر النفط يمثل **96%** من المتغيرات التي تحدد (تؤثر) على قيمة موارد صندوق ضبط الإيرادات العامة و النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات أخرى من بينها الخطأ العشوائي ، أي أن **96%** من التغيرات التي تحدث في موارد صندوق ضبط الإيرادات العامة يفسرها التغير في أسعار النفط ، أو بمعنى أخر **96%** من التغيرات الحاصلة في موارد صندوق ضبط الإيرادات سببها التغير في أسعار النفط.

المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم النتائج المتوصل إليها في دراستنا وكذا اختبار صحة فرضيات الدراسة ودعمها بجملة من الاقتراحات والتوصيات، وهي كالتالي:

المطلب الأول: نتائج الدراسة

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

1- إن النفط يحتل المركز الأول بين جميع مصادر الطاقة على المستوى العالمي، وذلك نظرا إلى المزايا والصفات التي ينفرد بها عن بقية مصادر الطاقة الأخرى، تزداد أهميته في العديد من المجالات مثل التجارة، الصناعة، الفلاحة، النقل وغيرها من متطلبات هذا العصر.

2- مرت السوق النفطية بعدة مراحل وفي كل مرحلة كان هناك عدة أساليب (نظم) تسعيرية.

3- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل، كالعرض والطلب العالميين بالإضافة إلى عوامل أخرى (عوامل جيوسياسية ومنظمات دولية، عوامل مناخية...إلخ)، وهذا ما جعلها تتميز بالتذبذب السريع تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

4- تعرضت السوق النفطية العالمية منذ سنة 1973 إلى غاية 2016 لمجموعة من الأزمات اختلفت في أسبابها (على سبيل المثال أزمة ارتفاع أسعار النفط 2010–2013، تعزى إلى ارتفاع الطلب العالمي، بينما أزمة انهيار أسعار النفط من 2014–2016 هي أزمة وفرة في العرض.)

5- تعد الموازنة العامة بمثابة الواجهة التي تعكس إيرادات ونفقات الدولة، وهذه الأخيرة تتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي غلى زيادتها منها ما هو ظاهري كزيادة رقم الإنفاق العام عدديا ومنها ما هو حقيقي كزيادة المنفعة الفعلية التي تحصل عليها الدولة.

6- تنقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز، أما الإيرادات العامة فقسمت إلى إيرادات عادية وجباية نفطية.

7- تمثل نفقات التسيير الجانب الأكبر من إجمالي النفقات العامة في الجزائر، بينما تمثل الجباية النفطية الجانب الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة في الجزائر.

8- إن تطورات إيرادات الجباية النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة الكلية على مدى خلال الفترة (2010–2013) الأمر الذي سمح للجزائر بتبني سياسة الطلب الفعال من خلال السياسة الإنفاقية التوسعية، غير أن التراجع الكبير لأسعار النفط من بداية جوان 2014 أدى إلى تقليص الإيرادات العامة، مما أدى بالحكومة الجزائرية باتباع السياسة الإنفاقية التقشفية لانعدام الموارد التمويلية اللازمة للإنفاق.

9- حققت الموازنة عجزا طيلة فترة الدراسة، غير أن العجز الموازني المسجل خلال الفترة (2010-2013) كان عجزا مقصودا (متعمد) من طرف الحكومة أي انه غير ناجم عن انخفاض أسعار النفط، وإنما يعود إلى الإختلالات بين الإيرادات والنفقات العامة، حيث عرفت هذه الأخير تزايدا مستمرا بفعل تضخم الإيرادات جراء ارتفاع الأسعار، أما خلال الفترة (2014-2016) فالعجز الموازني المحقق غير مقصود وإنما يعود إلى انخفاض أسعار النفط.

10- إن صندوق ضبط الإيرادات يعمل على تحقيق توازن واستقرار الموازنة العامة في الجزائر وذلك من خلال دوره الفعال في امتصاص فائض الجباية النفطية وسد العجز بالموازنة.

11- عند تغير أسعار النفط بالزيادة او النقصان فإن إيرادات الجباية النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة الكلية تتغير بنفس الإتجاه، أي أن سعر النفط ينعكس على إيرادات الجباية النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة، فإن انخفض تخفض وإذا ارتفع سعر النفط ترتفع الإيرادات، أي ان هنالك علاقة طردية بين أسعار النفط والإيرادات العامة.

12- عند زيادة أسعار النفط تزداد النفقات العامة للموازنة، وذلك لاتباع الدولة سياسة توسعية، وفي حال انخفاض أسعار النفط تنخفض النفقات العامة للموازنة وذلك لاتباع الدولة سياسة تقشفية، أي أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط والنفقات العامة.

13- إن موارد صندوق ضبط الإيرادات تتأثر بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط، ففي حالة ارتفاعه يؤدي ذلك إلى زيادة تراكم موارد الصندوق والعكس، أي هنالك علاقة طردية بين أسعار النفط وموارد صندوق ضبط الإيرادات.

14- يبقى استقرار وتوازن الموازنة العامة للدولة مرتبط بالتغيرات التي تحصل في أسعار النفط، وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بامتياز يعتمد في مجمل صادراته على النفط (هذا ما يجعل الموازنة العامة تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط.

المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج

نأتي إلى اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة كالآتي:

أولا: الفرضية الأولى

استنادا إلى النتيجة رقم (11)، وباعتبار أن الجباية النفطية تعتبر الممول الرئيسي لإجمالي الإيرادات، هذا ما يجعل الأخيرة عرضة لتقلبات أسعار النفط ورهينة قطاعه، ونظرا لما توصلنا إليه من خلال دراستنا التحليلية أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2010-2013) أثر إيجابا على حصيلة الإيرادات العامة بزيادتها، وفي حالة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (2014-2016) أثر سلبا على الإيرادات العامة بانخفاضها، وهو ما فسره كذلك معامل الارتباط بيرسون الذي بلغت قيمة

R=99% أن هنالك علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والإيرادات العامة، وكذا ما فسره معامل التحديد بأن 98% من التغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة سببها التغير في أسعار النفط، وعليه نتبث صحة الفرضية القائلة بأن " تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الاتجاه في الإيرادات العامة خلال الفترة (2010-2016)".

ثانيا: الفرضية الثانية

استنادا إلى النتيجة رقم (12)، وباعتبار أن العامل المحدد لحجم الإنفاق العام هو قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الإيرادات اللازمة، ونظرا لما توصلنا إليه من خلال دراستنا التحليلية أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2010-2013) أدى ذلك إلى زيادة معدلات الانفاق العام والعكس في حالة انخفاض الأسعار خلال الفترة (2014-2016)، وهو ما فسره كذلك معامل الارتباط بيرسون الذي بلغت قيمته R = 94% بوجود علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والنفقات العامة، وأيضا ما فسره معامل التحديد بأن 88% من التغيرات الحاصلة في النفقات العامة سببها التغير في أسعار النفط، وعليه نثبت صحة الفرضية القائلة بأن " تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الاتجاه في النفقات العامة خلال الفترة (2010-2016)".

ثالثا: الفرضية الثالثة

استنادا إلى النتيجة رقم (13) وباعتبار أن صندوق ضبط الإيرادات يتم تمويله عن طريق قيمة فائض الجباية النفطية كدخل وحيد للصندوق ما يجعل هذا الأخير عرضة لتقلبات أسعار النفط، ونظرا لما توصلنا إليه في دراستنا التحليلية أنه في حالة ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة (2010-2013) أدى ذلك إلى زيادة تراكم موارد صندوق ضبط الإيرادات، أما في حالة انخفاض أسعار النفط خلال الفترة (2014-2016) أدى ذلك إلى تقلص وتآكل موارد الصندوق، وهو ما فسره كذلك معامل الارتباط بيرسون الذي بلغت قيمته R = 98% بوجود علاقة طردية قوية بين أسعار النفط وموارد صندوق ضبط الإيرادات، وأيضا ما فسره معامل التحديد بأن 96% من التغيرات التي تحدث في موارد صندوق ضبط الإيرادات سببه التغير في أسعار النفط، وعليه نثبت صحة الفرضية القائلة بأن " تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات في نفس الاتجاه في موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2010-2016)".

المطلب الثالث: التوصيات والاقتراحات

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة بإمكاننا تقديم لبعض التوصيات والاقتراحات والتي تتمثل فيما يلي:

1- ضرورة التقليل من تبعية الموازنة لتقلبات أسعار النفط وسبيل ذلك يكون ببناء اقتصاد متنوع والعمل على رفع النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج قطاع المحروقات، وتوجيه الانفاق العام في المشاريع الصناعية، الفلاحية، السياحية...إلخ، وذلك من أجل تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني وتخليصه من الاختلال الهيكلي الذي سببه الاعتماد المزمن على قطاع النفط.

2- الاستغلال الأمثل لعائدات النفط ومحاولة الرفع من مردودية الجباية العادية من خلال توسيع الأوعية الضريبية والحد من الغش والتهرب الضريبي وتفعيل عمل الإدارة الضريبية والقضاء على الفساد المسترشي فيها منذ عقود.

3- محاولة التقليل من النفقات العامة في حالة ارتفاع أسعار النفط، حتى تتمكن الإيرادات العامة من تغطيتها وبالتالي تجنب تحقيق عجز موازني مقصود لنفقات طفيلية (أي غير منتجة نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرة هذا الأخير على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك، حيث أن الاستهلاك الكبير لا يصاحبه زيادة في الدخل والإنتاج، وبالتالي يتم تقليل الضغط على الموازنة العامة عند حدوث عجز غير مقصود في حالة انخفاض الأسعار.

4- يجب إعادة توجيه سياسة الإنفاق العام، وهذا من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية.

5- هناك تأخر ملحوظ بسنتين (N^{-2}) للمصادقة على قانون ضبط الموازنة في الجزائر الذي يتم تمريره عبر الحساب الختامي لترصيد ما تم تحصيله فعلا وما تم صرفه فعلا، وبالتالي فالرقابة على مالية الدولة شكلية، فلابد من إعادة النظر في مدة تمرير قانون ضبط الموازنة.

6- لا يمكن اعتبار أن قيام الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات حل نهائي لاحتواء آثار تقلبات أسعار النفط، على الرغم من الدور الفعال الذي يلعبه الأخير في تحقيق توازن واستقرار الموازنة العامة، وذلك كون الأخير تشوبه بعض النقائص خاصة فيما يتعلق باعتماده على فوائض قيمة الجباية النفطية كمصدر تمويلي وحيد، وهذا ما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط ورهينة قطاعه.

7- لا بد من إعادة النظر في طرق تسيير موارد هذا الصندوق، وكذا يجب إخضاعه للرقابة البرلمانية (كيف لا يتم إخضاع مبالغه التي قدرت هلال الفترة 2010-2014 بنصف المبالغ الإجمالية للجباية النفطية المقدرة للموازنة)، كما يجب استخدام أمواله في استثمارات إنتاجية وبالتالي ترتفع حصيلة الجباية العادية وتحقيق قفزة نوعية للاقتصاد الجزائري.

8- على الجزائر المضي قدما نحو استغلال الطاقات البديلة التي تتوفر عليها (حيث أن هناك عدة مصادر للطاقات المتجددة كطاقة الرياح والطاقة الشمسية...إلخ) لأنها لم تعد خيار استراتيجيا ولكن أصبحت ضرورة حتمية خاصة في ظل تذبذبات أسعار النفط.

9- لابد من إعادة النظر في تدابير السياسة التقشفية التي اتبعتها الجزائر أمام الوضع الراهن لانهيار أسعار النفط، ومحاولة التخلص من التبعية النفطية عن طريق إقامة مشاريع استثمارية في قطاعات أخرى بدل الضغط على جيوب المواطنين وتخفيض قيمة الدينار.

خلاصة الفصل:

عرفت أسعار النفط في الجزائر عدة تطورات خلال الفترة (2010–2016) وقد انعكس ذلك على تطور إيراداتها، نفقاتها، الرصيد النهائي للموازنة وموارد صندوق ضبط الإيرادات، ومما تطرقنا إليه سابقا في هذا الفصل يمكن استنتاج ما يلي:

- تمثل نفقات التسيير الجانب الأكبر من إجمالي النفقات العامة حيث بلغت ما نسبته 64.36% خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات العامة لم تتجاوز 40% خلال فترة الدراسة على الرغم من الأهمية البالغة لنفقات التجهيز في زيادة الناتج الوطني من خلال جميع القطاعات الاقتصادية.

- تتميز الإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في أن جزءا كبيرا من هذه الإيرادات يتأتى عن طريق الجباية النفطية التي تقدر بأكثر من 60% من مجموع الإيرادات العامة، وقد كان لهذه الأخير دور فعال في تغطية نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة، في حين أن مردودية الإيرادات العادية ضعيفة لا تتجاوز نسبة 40%.

- تتوقف وضعية الجباية النفطية وبالتالي الإيرادات العامة للموازنة الكلية على مستوى أسعار النفط، حيث أن استقرار الأخيرة يؤدي إلى تغيرات في الإيرادات العامة في نفس الاتجاه، أي أنه علاقة طردية قوية بين أسعار النفط وحصيلة الإيرادات العامة.

- توجد علاقة طردية قوية بين أسعار النفط والنفقات العامة إذ أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، والعكس صحيح في حالة انخفاض الأسعار.

- أمام هاجس الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات، هذا الأخير يمول عن طريق الفرق بين السعر الحقيقي للنفط والسعر المرجعي المحدد في قانون المالية (37 دولار)، أي يمول عن طريق فائض قيمة الجباية النفطية، وبالتالي فالأخير يتأثر تأثيرا مباشرا بتقلبات أسعار النفط.

- حققت الموازنة العامة عجزا طيلة فترة الدراسة، إلا أنه استقر العجز خلال الفترة (2010–2013) جراء ارتفاع الأسعار.

الخاتمة العامة

يبقى النفط الخيار الاستراتيجي الأول بين جميع مصادر الطاقة في ظل ضآلة تكاليف الحصول عليه، وكونه مصدر مهم للإيرادات المالية، خصوصا في الدول التي تعتمد موازناتها العامة بدرجة كبيرة على العائدات النفطية، وهو حال الجزائر .

تتأثر أسعار النفط بجملة من العوامل كعوامل العرض والطلب، بالإضافة إلى العوامل الجيوسياسية والمنظمات الدولية، عوامل مناخية... إلخ، هذا ما يجعلها عرضة للتقلب السريع تبعا للأوضاع السائدة في السوق.

ولعل أبرز التقلبات السعرية التي شهدتها السوق النفطية الارتفاع الغير مسبوق لأسعار النفط خلال الفترة (2010–2013) جرّاء ارتفاع الطلب العالمي على النفط بفعل ارتفاع معدلات النمو في العديد من دول العالم وخاصة الصين والهند، لكن أهمها ما يحدث اليوم، فبعد استقرار لسعر أعلى من 100 دولار للبرميل على مدى 3 سنوات السابقة عرفت السوق النفطية أشد الأزمات جراء التراجعات الحادة في أسعار النفط ابتداء من جوان 2014 إلى غاية يومنا هذا من العام 2016 (شهر مارس) بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الو، م، أ ولقد أكدت تلك التقلبات السعرية ضعف الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد بشكل كبير على النفط، إضافة إلى أن أغلب الإيرادات التي تجنيها الحكومة مصدرها العائدات النفطية، ومن هذا المنطلق فإن أي تغير في أسعار النفط يؤثر تأثيرا مباشرا على إيرادات الجباية النفطية، وبالتالي على الوضع الكلي للموازنة العامة.

ومن خلال دراستنا توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية قوية بين أسعار النفط وانعكاساتها سلبيا أو إيجابيا على الموازنة العامة في الجزائر، فلقد كان للارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (2010–2013) انعكاسات واضحة على الإيرادات النفطية وبالتالي إيرادات الموازنة الكلية والتي شهدت ارتفاعا كبيرا، ما أدى إلى زيادة معدلات الانفاق العام، مما ساهم في تحسين أداء النشاط الاقتصادي، من خلال برامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو التي طبقتها الحكومة في إطار السياسة الإنفاقية التوسعية، وقد انعكست تلك التطورات على وضع الموازنة العامة التي شهدت استقرارا في العجز المحقق، وكذلك على زيادة تراكم موارد صندوق ضبط الإيرادات خلال هذه الفترة.

في حين، أنه ومع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط ابتداء من جوان 2014 أدى إلى تراجع إيرادات النفط بشكل حاد، وبالتالي تقلصت إيرادات الموازنة العامة، ونتيجة لذلك انخفض معدل الإنفاق العام وذلك في إطار تبني الدولة للسياسة الإنفاقية الانكماشية، وقد انعكست تلك التطورات السعرية على تفاقم عجز الموازنة العامة والتآكل السريع في مواد صندوق ضبط الإيرادات وهذا ما فسره كذلك معامل التحديد بأن **88%** و **98%** على التوالي من التغيرات الحاصلة في عناصر الموازنة العامة (النفقات والإيرادات العامة) سببها التغير في أسعار النفط، وما نسبته **96%** من التغيرات الحاصلة في فائض قيمة الجباية النفطية المحول إلى صندوق الضبط سببها التغير في أسعار النفط كذلك.

ومما سبق، يمكن القول أن هناك أثر كبير لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016).

وأمام مشكلة تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على استقرار وتوازن الموازنة العامة للدولة تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي وبناء اقتصاد متنوع من خلال الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى واستغلال الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الهوائية والغاز الصخري، فالأمر لم يعد خياراً استراتيجيا بل ضرورة حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة (2010-2016)، وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وفي ختام دراستنا نأمل أن يفتح الموضوع مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها :

- انعكاسات تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- انعكاسات تقلبات أسعار على الاستقرار النقدي في الجزائر.
- أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية المستدامة في الجزائر.
- التوجه نحو تبني الحكومة لإدارة العوائد النفطية.
- إحلال الجباية العادية محل الجباية النفطية.
- القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري.

أولا المراجع باللغة العربية

- **الكتـــــب :**

1- أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1990.

2- أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2012.

3- أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط ونتائجها**، سلسلة تحاليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، مارس 2015، قطر.

4- بن رمضان أنيسة، **دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي**، دار هومة، الجزائر، 2014.

5- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر، الجزائر، 2004.

6- جهاد سعيد خصاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي**، الطبعة الأولى، دار وائل، عمان، 2010.

7- حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى**، بيسان للنشر، بيروت، 2000.

8- حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية سياسية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

9- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

10- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، الطبعة الخاصة لديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

11- خالد بن راشد الخاطر، **انهيار النفط والتوزيع الاقتصادي في دول مجلس التعاون**، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015.

12- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

13- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 1999.

14- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2009.

15- سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000.

16- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار زهران، جدة، الطبقة الخامسة 1997.

17- صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، الطبعة التاسعة، مكتبة عين الشمس، الإسكندرية، 2003.

18-صلاح يحياوي وفاروق الصوفي، **أساسيات في تصنيع النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س.

19-ضياء مجيد الموسوي، **الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989**، دار الهدى، الجزائر، 1990.

20-ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014 وإلى غير رجعة**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2014.

21-عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي و الضريبي**، الجزء الأول، الطبعة الثانية، دار إثراء، عمان، 2011.

22-عبد المجيد فريد، **عرب بلا نفط**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1986.

23-عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

24-عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادية الكلي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2002.

25-علي زغدود، **المالية العامة**، الطبقة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

26-علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنطقة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

27-علي محمد خليل، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار زهران، عمان، 2013.

28-عمر يحياوي، **النظرية العامة وفقا للتطورات**، دار هومة، الجزائر، 2005.

29-فليح حسن خلف، **المالية العامة**، الطبقة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2008.

30-فهمي محمد شكري، **الموازنة العامة ماضيها حاضرها مستقبلها**، الطبقة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 1990.

31-قاريلي مارسيل، **عمالقة النفط**، شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، الدار العربية للعلوم، لبنان، 2006.

32-قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

33-لويس جيوستي، **المحافظة على تماسك منظمة الأوبك**، مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانيات والقيود، الطبعة الأولى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية، 2007.

34-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

35-محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003.

36-محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان لمطبوعات لجامعية، الجزائر، 1983.

37-محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، الطبعة الأولى، دار الكتب للطباعة والنشر، 1981.

38-محمد أزهر السماك، عبد الحميد باشا، **اقتصاديات النفط والسياسة النفطية**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، العراق، 1979.

39-محمد الصغير بعلي، يسري أب العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، الجزائر، 2003.

40-محمد ختاوي، **النفط وتأثيره في العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، لبنان، 2010.

41-محمد خميس الزوكة، **جغرافيا الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعارف الجامعية،الإسكندرية،2001.

42-محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبقة الثانية، دار المسيرة، عمان، 2010.

43-محمد عمر أبودوح، **ترشيد الإنفاق العامة وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

44-محمد فوزي أبو السعود، أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، **الموارد واقتصادياتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية،1985.

45-محمد محروس إسماعيل، **اقتصاديات البترول والطاقة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1988.

46-محمد مسعي، **المحاسبة العمومية**، دار الهدى، الجزائر، 2003.

47-محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات البترول والطاقة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1988.

48-محمود أمين، البترول واقتصاديات البترول وموارده، دار المعارف، مصر، 1968.

49-محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبقة الأولى دار المسيرة، عمان، 2007.

50-محمود شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، الطبعة السادسة، دار المسيرة، عمان، 2014.

51-نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية، ليبيا.

52-وكالة الطاقة الدولية، **ادخار الموارد تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية**، ترجمة مظهر بايرلي، سلسلة كتب التقنيات الإستراتيجية والمتقدمة، الرياض، 2010

53-يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.

- **الرسائل والمذكرات**

1- أحمد بوجلال، **ما مدى فعالية المحاسبة العمومية في تنفيذ الميزانية العامة للدولة دراسة حالة المراقبة المالية لولاية الأغواط**، مذكرة ماجستير تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر، 2010.

2-أحمد محمد أحمد المنصوري، **اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي**، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1991.

3-إلياس حود ميسة، **الدور الرقابي للبرلمان على الموازنة العامة للدولة في الجزائر2010/2002**، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات مغاربية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.

4-أمينة مخلفي، **أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)**، أطروحة دكتوراه تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة، 2012.

5-بساس سارة، **دور الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة، مذكرة ماجستير، تخصص دراسات محاسبية وجبائية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، 2015.

6-بصديق محمد، **النفقات العامة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

7- بنين بغداد، **نمذجة قياسية لدراسة أسعار بترول الجزائر دراسة حالة (صحاري بلاند من 2006-2009)**، مذكرة ماجيستير، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

8- بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشرة**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2007.

9- بوفليح نبيل، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011.

10-جامع عبد الله، **أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2000- 2010 على الاقتصاديات النفطية –دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجيستير**، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2012.

11-جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

12-الحاج بورنان، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2002.

13-حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاسها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986- 2008**، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف، الجزائر 2009.

14-درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة دكتوراه في قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

15-زاوي أسماء، **دور الميزانية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر (1990-2005) مذكرة ماجستير**، تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلم التسيير، جامعة ثليجي الأغواط، الجزائر،2009.

16- سالم بوغرارة، **السياسة التسعيرية لمنظمة الأوبك وانعكاسها على سوق النفط العالمي خلال الفترة من (2000-2011)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

17-سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دارة هومة، الجزائر، 2013.

18-ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009.

19-عبد الرؤوف عبادة، **محددات سعر النفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**، مذكرة ماجستير تخصص نمذجة اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011.

20-عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.

21-علي دبية، **تأثير الشركات النفطية العالمية على أسعار النفط (2001-2011)**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر، 2013.

22-العمري علي، **دراسة تأثير وتطورات النفط الخام على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

23-عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

24-فائق العلي، **تأثير العوامل الجيوسياسية على النفط**، رسالة أعدت لنيل الإجازة في الجغرافيا البشرية والاقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة حلب، سورية، 2006.

25- قويدري قويشح بوجمعة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2009.

26- كردودي صبرينة، **ترشيد الإنفاق العام و دوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وتمويل كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.

27- كولن كامبيل وآخرون، **نهاية عصر البترول: التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل**، ترجمة عدنان عباس علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سبتمبر 2004.

28- لباني يسمينة، **انعكاسات تغير أسعار البترول العالمية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة –الجزائر–، الجزائر، 2009.

29- لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة – دراسة مقارنة بين الجزائر– تونس**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014 .

30- لخديمي عبد الحميد، **آثار تغيرات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الاقتصاديات النفطية**، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

31-محمد خلاصي، **عملية تحضير الميزانية العامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1992 .

32- محمد عبد المؤمن، **الميزانية العامة للدولة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999.

33- مدشن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي (خلال الفترة 1973– 2003)**، مذكرة ماجيستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

34- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010.

35- ميهوب مسعود، **دراسة اقتصادية لانعكاسات تقلبات أسعار البترول على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (للفترة الممتدة 1986–2010)**، مذكرة ماجستير، تخصص تقنيات كمية للتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012.

36- هندي كريم، **الجباية البترولية وأهميتها في الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأجنبية في قطاع المحروقات**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

37- وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

- **<u>المقـــالات والمجـــلات:</u>**

1- أمال رحمان، محمد التهامي طواهر، تأثير النفط على البيئة خلال مرحلة النقل (حالة الجزائر)، مقال في **مجلة الباحث**، الجزائر، العدد 12، 2013.

2- بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر، أداة لضبط وتعديل الموازنة العامة في الجزائر، مقال في **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 1، د.س.

3- جمال لعمارة، تطور فكرة و مفهوم الموازنة العامة للدولة، مقال في **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الأول، نوفمبر 2001.

4- حسان خضر، أسواق النفط العالمية، مقال في **مجلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 57، نوفمبر 2006.

5- حسين عبد الله، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، مقال في **جريدة الأهرام**، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 154-2005.

6- سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مقال في **مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد 36، 2013.

7- عبد الفتاح دندي، تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء، مقال في **مجلة النفط والتعاون العربي**، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 125، ربيع 2008.

8- علي رجب، تطور تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مقال في **مجلة النفط والتعاون العربي**، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 141، ربيع 2012.

9- ماجد عبد الله المنيف، **منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك): نشأتها وتطوراتها والتحديات التي تواجهها**، بحوث اقتصادية وعربية، العدد 41، 2008.

- **التقارير:**

1- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، 2015.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2000.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2011.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات في مجال النفط والطاقة**، صندوق النقد العربي، 2015.

6- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **تطور السوق البترولية العالمية وتأثيرها على الاقتصاديات العربية**، صندوق النقد العربي، 2011.

7- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد39، 2012.

8- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 37، 2010.

9- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 38، 2011 .

10- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 40، 2013.

11- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 40، 2013.

12- التقرير الشهري، التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016.

13- تقرير شهري، التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مارس 2016.

14- فيصل عبد الله الزنكوي، **تقرير تطورات أسواق النفط خلال النصف الأول للسنة المالية 2015/2014**، صندوق النقد الدولي.

15- محمد دواس العجمي، **تقرير – مبادئ التنقيب عن البترول**، شركة نفط الكويت.

- **<u>المؤتمـــرات والملتقيـــات:</u>**

1- بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر، مداخلة في المؤتمر الدولي **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

2- تركي حسن الحمش، الملتقى الحادي والعشرين **لأساسيات صناعة النفط والغاز**، إنتاج النفط والغاز، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

3- خليل عبد القادر، تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة لها المخاطر والحلول**، يوم 2015/10/08/07، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر .

4- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2014، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدولة "المخاطر والحلول"**، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية الجزائر.

5- دخلي عبد الرحمان، أثر تذبذبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة 1986-2014، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان **انعكاسات أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"**، جامعة الدكتور بحي فارس بالمدية، الجزائر.

6- رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2014-2015، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 7-2015/10/8.

7- عبد الله ياسين، نفاخ زكرياء، تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7-2015/10/8 .

8- لخضر عزي، الجباية البترولية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الوطني بعنوان **السياسة الجبائية في الجزائر**، جامعة البليدة، الجزائر، يوم 15/12/11 2003.

9- محمد شكرين، موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2015/8/7.

10- مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية في إطار ضوابط التنمية المستدامة، مداخلة في مؤتمر الدولي بعنوان **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 08/07 أفريل، 2008.

11- مولاي مصطفى سارة، العوامل المؤثرة على انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، مداخلة في الملتقى دولي بعنوان **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"**، جامعة المدية، الجزائر، يومي 7- 8/ 10/ 2015.

- **<u>القوانيـــــن والمراسيـــــم:</u>**

1- قوانين المالية السنوية: 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، الجريدة الرسمية العدد، 78، 80، 68، 72.

2- قانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادرة في 1984/07/10.

3- قانون 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، الصادر في 10/07/ 1984.

4- قانون 05/88 المؤرخ في 1988/01/12 يعدل ويتم القانون رقم 17/84 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 2، الصادرة في 1988/01/13.

5- قانون 21/90 المؤرخ في 1990/08/15 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 08/15 1990.

6- قانون رقم 2000 – 2 مؤرخ في 27 / 6 / 2000 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد 37، الصادرة في 28/ 6/ 2000.

7- أمر رقم 4/6 المؤرخ في 2006/7/15، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 2004/7/19 .

- **المواقع الإلكترونية:**

1- Fonds de régulation des recettes, ministère des finances 26/10/2015, http://www.dgppmF.gov.dz/images/stories/pDE/retrospective/FRR/FRR2014.pdf.

2- Selon L'opep, " La Spéculation " expliquerait la chute du prix du pétrole, Article publie Sur le cit: Prix du baril.com, Publie le 14/12/2014 a 13 :21. Consulté le 6/3/2016.14 :10. http://prix du baril.com/news- pétrole/2556-culation-chut-prix-du-petrole htrml.

3-أمينة مخلفي، **محاضرات حول مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)**، الجزء 1، 2016/02/09 : على الرابط

Dspace.univ.ouargla.dz/jspui/bitream/123456789/3967/3/polycopieeconommepartie1aminamekhlefi.pdf

4- **إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول**، 2016/3/13، 14:35، على الرابط:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/OPEC/sec02.doc_cvt.htm

5- **انهيار أسعار النفط وتداعياته**، تقرير للجزيرة الإخبارية، 2016/02/28، 16:49، على الموقع: **www. Aljazeera.net**

6- تقرير الإذاعة الجزائرية،12/4/2016، **متوفر على الرابط**:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151206/60547.html.

7- حفيظ صوايلي، **قانون المالية 2016...بداية السنوات العجاف في الجزائر**، تقرير في جريدة الخبر، 2016/04/12. /http :www.elkhabar.com/press/article/92994

8- معجم مصطلحات صناعة النفط واستخراجه، 9/ 2/ 2016، على الموقع:

glossarissimo,wordpress.com//:http.

9- موسوعة الجزيرة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2016/4/4، 23:20

www.aljazeera.net

10- ويكيبيديا الموسوعة الحرة، **حظر النفط** 1973. 2016/3/22، 16:51،

.https://ar.wikipedia.org/wiki

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Ayoub Antoine, Percebois Jacque, **« pétrole, marché et stratégies »**, economica, paris, 1987.
2. **Bp statistical review of world energy,** june 2015.
3. Chitour Chams eddine, « La politique et le nouvelle ordre pétrolier international »**.**
4. **IEA, International energy outlook, july 2010**
5. Mourice durousset, « le marché du petroles », editionellips, 1999.
6. OPEC annual statistical bulletin**,** 2004.
7. **OPEC annual statistical bulletin,** organization of the petroleum exporting countries.
8. **Opec Annual Statistical bulletin** ,2007.
9. **Opec Annual Statistical**, 2014.
10. **Opec Annual Statistical**, 2015.
11. **Opec Monthly oil Marcket Report**, 18 Janury2016.
12. **Opec Monthly oil Market Report**, 13 April 2016.
13. **Opec Monthly oil Market Report**,14 March 2016.
14. **Opec Monthly oil Market Report**,16 january2016.
15. **Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie**, la banque d'Algérie juillet 2015.
16. sebille-lopez philippe «entretien avec Daniel yergin**», politique internationale**, no 98 ; hiver 2002-2003.

17. **Tendances monétaire et financière au cours des 9 premiers mois de 2015**, sous l'effet du choc externe la banque d'Algérie, 02/01/2016.

الملحق رقم (01): تقدير الخبراء لسعر برميل النفط لسنة 2016

Table 1.1: OPEC Reference Basket and selected crudes, US$/b

	Feb 16	Mar 16	Change Mar/Feb	Year-to-date 2015	Year-to-date 2016
Basket	**28.72**	**34.65**	**5.93**	**50.27**	**30.16**
Arab Light	28.77	34.74	5.97	50.04	30.22
Basrah Light	27.08	33.39	6.31	48.25	28.78
Bonny Light	32.24	38.53	6.29	55.25	35.29
Es Sider	31.46	37.51	6.05	52.57	34.10
Girassol	32.28	38.42	6.14	54.35	33.76
Iran Heavy	27.28	33.23	5.95	49.77	28.59
Kuwait Export	26.77	32.99	6.22	48.37	28.51
Qatar Marine	29.41	35.49	6.08	51.71	30.83
Merey	21.38	25.83	4.45	43.88	23.27
Minas	29.49	34.62	5.13	52.10	31.74
Murban	34.15	40.01	5.86	54.78	35.45
Oriente	24.70	31.45	6.75	45.00	26.92
Sahara Blend	33.26	39.41	6.15	54.41	35.50
Other Crudes					
Brent	32.46	38.51	6.05	53.94	34.10
Dubai	29.44	35.15	5.71	52.01	30.67
Isthmus	28.68	35.45	6.77	49.85	31.53
LLS	32.31	40.04	7.73	52.84	35.21
Mars	27.70	34.48	6.78	49.15	30.08
Urals	30.87	36.87	6.00	53.26	31.88
WTI	30.33	37.77	7.44	48.56	33.36
Differentials					
Brent/WTI	2.13	0.74	-1.39	5.38	0.74
Brent/LLS	0.15	-1.53	-1.68	1.09	-1.12
Brent/Dubai	3.02	3.36	0.34	1.93	3.43

Source : Opec Monthly oil Market Report, 13 April 2016, P: 6.

الملحق رقم (02): موازنة الجزائر لسنة 2016.

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 . 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حواصل الضرائب المباشرة	1.058.220.000
002 – 201 – حواصل التسجيل والطابع	89.730.000
003 – 201 – حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال	1.014.380.000
(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة)	(593.790.000)
004 – 201 – حواصل الضرائب غير المباشرة	5.000.000
005 – 201 – حواصل الجمارك	555.350.000
المجموع الفرعي (1)	**2.722.680.000**
2 . 1 الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل أملاك الدولة	33.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	62.000.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية	–
المجموع الفرعي (2)	**95.000.000**
3 . 1 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	247.200.000
المجموع الفرعي (3)	**247.200.000**
مجموع الموارد العادية	**3.064.880.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	1.682.550.000
المجموع العام للإيرادات	**4.747.430.000**

المصدر: قانون المالية 15–18 المؤرخ في 30–12–2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72، الصادرة بتاريخ 31–12–2015، ص ص: 36، 37، 38

تابع الملحق رقم (02)

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2016 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.904.677.000
مصالح الوزير الأول	3.437.925.000
الدفاع الوطني	1.118.297.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	426.127.386.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	30.573.877.000
الشؤون المغاربية، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيان
العدل	73.431.991.000
المالية	95.399.378.000
الطاقة	44.793.741.000
الصناعة والمناجم	5.349.818.000
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	254.253.914.000
المجاهدين	248.645.702.000
الشؤون الدينية والأوقاف	26.033.177.000
التجارة	20.527.754.000
النقل	11.218.880.000
الموارد المائية والبيئة	17.616.679.000
الأشغال العمومية	19.085.089.000
السكن والعمران والمدينة	21.302.786.000
التربية الوطنية	764.052.396.000
التعليم العالي والبحث العلمي	312.145.998.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.379.263.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	226.484.929.000
التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية	4.117.881.000
الثقافة	19.056.672.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	118.830.888.000
العلاقات مع البرلمان	243.408.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	379.407.269.000
الشباب والرياضة	37.181.458.000
الاتصال	19.369.240.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.875.224.000
المجموع الفرعي	**4.359.144.400.000**
التكاليف المشتركة	448.187.600.000
المجموع العام	**4.807.332.000.000**

تابع للملحق رقم (02)

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2016 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	4.895.000	7.373.410
الفلاحة والري	198.261.576	271.432.500
دعم الخدمات المنتجة	14.904.700	36.223.667
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	441.308.514	685.704.445
التربية والتكوين	78.644.800	159.757.147
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	32.703.237	113.120.472
دعم الحصول على سكن	24.481.500	469.781.674
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.655.199.327**	**2.403.393.315**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	542.949.928
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	–	–
احتياطي لنفقات غير متوقعة	239.005.000	230.505.000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**239.005.000**	**773.454.928**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.894.204.327**	**3.176.848.243**

المطبعة الرسمية، حي البساتين، بئر مراد رايس، ص.ب 376 - الجزائر - محطة

الملحق رقم (03) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2001-2013)

الوحدة: (%)

القطاعات / السنوات	المحروقات	الفلاحة	الصناعة خارج المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	باقي القطاعات	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	23,5	12,0	2,6
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	24,2	12,0	4,7
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	22,9	11,4	6,9
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	22,9	10,6	5,3
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	21,5	8,9	5,1
2006	48,4	8,0	5,6	8,4	21,2	8,4	2,0
2007	46,3	8,0	5,4	9,3	21,9	9,0	3,0
2008	47,9	7,0	5,0	9,2	20,6	10,3	2,4
2009	33,5	10,0	6,2	11,8	25,6	12,9	2,4
2010	37,0	9,0	5,5	11,1	23,3	14,1	3,3
2011	38,3	8,6	4,9	9,8	21,1	17,3	2,4
2012	32,9	9,0	4,6	9,3	37	7,1	3,3
2013	29,9	9,3	6,7	9,8			2,8

المصدر: صاري اسماعيل، التنويع الاقتصادي كاستراتيجية حتمية لمواجهة الصدمات النفطية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي بعنوان: **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له " المخاطر والحلول"**، يومي 8/7 أكتوبر 2015، جامعة المدية، ص: 11.

الملحق رقم (04): وضعية عمليات الخزينة العمومية

	2010	2011	2012	2013	2014
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**4 392,9**	**5 790,1**	**6 339,3**	**5 957,5**	**5 719,0**
Recettes des hydrocarbures*	2 905,0	3 979,7	4 184,3	3 678,1	3 388,3
Fonds de Régulation des Recettes flux bru	1 318,3	2 300,3	2 535,3	2 062,2	1 810,6
Fonds de Régulation des Recettes net	526,4	538,9	252,0	-70,2	-1 155,0
Recettes hors hydrocarbures	1 487,8	1 810,4	2 155,0	2 279,4	2 330,6
Recettes fiscales	1 298,0	1 527,1	1 908,6	2 031,0	2 078,7
Impôts sur les revenus et les bénéfices	581,7	684,7	862,3	823,1	875,7
Impôts sur les biens et services	514,7	572,6	652,0	741,6	763,9
Produits des douanes	181,9	222,4	338,2	403,8	369,2
Enregistrement et timbres	39,7	47,4	56,1	62,5	69,9
Recettes non fiscales	189,8	283,3	246,4	248,4	251,9
Produits des domaines et autres	64,3	78,9	77,9	83,7	69,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	121,1	137,2	115,3	112,1	122,7
Autres entreprises publiques	4,4	67,2	53,2	52,6	59,7
Dons	0,1	0,0	0,0	0,0	0,1
Total dépenses budgétaires	**4 466,9**	**5 853,6**	**7 058,1**	**6 024,1**	**6 980,2**
Dépenses courantes	2 659,0	3 679,2	4 782,6	4 131,5	4 486,3
Dépenses de personnel **	1 212,6	1 774,7	1 988,4	1 855,3	1 986,6
Pensions des Moudjahidine	151,3	163,2	185,3	226,5	217,8
Matériels et fournitures	121,7	129,7	135,2	149,1	139,4
Transferts courants	1 140,2	1 773,9	2 431,7	1 856,4	2 102,9
dont: Services de l'Administration	513,3	786,1	786,7	709,4	736,0
Intérêts sur la dette publique	33,2	37,7	42,0	44,2	39,6
Dépenses en capital	1 807,9	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 493,9
Solde budgétaire	**-74,0**	**-63,5**	**-718,8**	**-66,6**	**-1 261,2**
Solde des comptes spéciaux	34,7	24,1	74,8	53,4	20,6
Prêts nets du Trésor	138,9	129,2	66,7	130,5	83,0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainisse	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-143,7**	**-1 323,6**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	-145,0	-130,9	-668,9	-99,5	-1 284,0
Solde global	**-178,2**	**-168,6**	**-710,9**	**-143,7**	**-1 323,6**
Financement	**178,2**	**168,6**	**710,9**	**143,7**	**1 323,6**
Bancaire	-430,5	-558,7	-200,5	-235,7	1 142,9
Non bancaire	608,0	726,1	913,9	381,6	183,6
Extérieur	0,7	-0,8	-2,4	-2,2	-2,9

175Source : Rapport 2014 évolution économique et monétaire en Algérie, la banque d'Algérie juillet 2015.

الملحق رقم (05): نتائج تقدير نموذج الاحدار الخطي البسيط الذي يدرس العلاقة بين سعر النفط وإجمالي الإيرادات والنفقات العامة

اسعار النفط	اجمالي النفقات	اجمالي ايرادات	نفقات التجهيز	نفقات التسيير	ايرادات عادية	ايرادات جبائية
52,79	3028.7	2891,4	1011,5	2017,2	926,6	1964.9
35,5	2036.7	1952,6	865	1171,7	625,4	1327.2

النموذج الذي يربط سعر النفط و اجمالي النفقات العامة

D

LS // Dependent Variable is B
Date: 05/02/16 Time: 16:46
Sample: 1994 2016
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-201.2258	271.5289	-0.741084	0.4677
P "سعر النفط"	56.81802	4.249561	13.37033	0.0000

R-squared	0.903927	Mean dependent var	2806.829
Adjusted R-squared	0.898870	S.D. dependent var	2190.729
S.E. of regression	696.6718	Akaike info criterion	13.18302
Sum squared resid	9221681.	Schwarz criterion	13.28250
Log likelihood	-166.2194	F-statistic	178.7656

تابع الملحق رقم (05)

النموذج الذي يربط سعر النفط و اجمالي الإيرادات العامة R				
LS // Dependent Variable is K is R Date: 05/02/16 Time: 16:47 Sample: 1994 2016 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	24.93608	116.3017	0.214409	0.8325
P "سعر النفط"	54.31258	1.820180	29.83913	0.0000
R-squared	0.979107	Mean dependent var		2900.348
Adjusted R-squared	0.978007	S.D. dependent var		2012.123
S.E. of regression	298.3997	Akaike info criterion		11.48726
Sum squared resid	1691805.	Schwarz criterion		11.58674
Log likelihood	-148.4139	F-statistic		890.3739

النموذج الذي يربط سعر النفط ونفقات التسيير F				
LS // Dependent Variable is F Date: 05/02/16 Time: 16:48 Sample: 1994 2016 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-89.95191	216.4497	-0.415579	0.6824
P "سعر النفط"	35.54407	3.387544	10.49258	0.0000
R-squared	0.852821	Mean dependent var		1791.819
Adjusted R-squared	0.845074	S.D. dependent var		1410.937
S.E. of regression	555.3530	Akaike info criterion		12.72960
Sum squared resid	5859922.	Schwarz criterion		12.82908
Log likelihood	-161.4585	F-statistic		110.0942

تابع للملحق رقم (05)

النموذج الذي يربط سعر النفط والإيرادات العادية G				
LS // Dependent Variable is G Date: 05/02/16 Time: 16:52 Sample: 1994 2016 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.996083	105.7855	0.066135	0.9480
P "سعر النفط"	17.42402	1.655596	10.52432	0.0000
R-squared	0.853577	Mean dependent var		929.4571
Adjusted R-squared	0.845871	S.D. dependent var		691.3471
S.E. of regression	271.4179	Akaike info criterion		11.29771
Sum squared resid	1399686.	Schwarz criterion		11.39719
Log likelihood	-146.4237	F-statistic		110.7613

النموذج الذي يربط سعر النفط ونفقات التجهيز E				
LS // Dependent Variable is E Date: 05/02/16 Time: 16:50 Sample: 1994 2016 Included observations: 21				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-111.3137	101.3916	-1.097860	0.2860
P "سعر النفط"	21.27290	1.586829	13.40592	0.0000
R-squared	0.904388	Mean dependent var		1014.914
Adjusted R-squared	0.899355	S.D. dependent var		820.0090
S.E. of regression	260.1442	Akaike info criterion		11.21286
Sum squared resid	1285825.	Schwarz criterion		11.31234
Log likelihood	-145.5328	F-statistic		179.7188
Durbin-Watson stat	1.818185	Prob(F-statistic)		0.000000

تابع للملحق رقم (05)

النموذج الذي يربط سعر النفط و الإيرادات الجبائية H

LS // Dependent Variable is H
Date: 05/02/16 Time: 16:52
Sample: 1994 2016
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	18.04062	107.5139	0.167798	0.8685
P "سعر النفط"	36.88729	1.682645	21.92220	0.0000

R-squared	0.961968	Mean dependent var	1970.924
Adjusted R-squared	0.959967	S.D. dependent var	1378.686
S.E. of regression	275.8523	Akaike info criterion	11.33012
Sum squared resid	1445796.	Schwarz criterion	11.42960
Log likelihood	-146.7640	F-statistic	480.5829
Durbin-Watson stat	0.616574	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم 06: تطور وضعية صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000 إلى غاية 2013)

(الوحدة مليار دينار)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 *
1- **الموارد** - رصيد السنة السابقة. - فائض قيمة الجباية البترولية. - تسبيقات بنك الجزائر.	- 453.24 -	232.14 123.86 -	171.53 26.50 -	27.53 448.91 -	320.89 623.50 -	721.69 1368.84 -	1842.69 1798.00 -	2931.05 1738.84 -	3215.53 2288.2 -	4280.07 400.68 -	4316.47 1318.31 -	4842.84 2300.32 -	5381.70 2535.3 -	5633.43 2062.2 -
مجموع الموارد	453.24	356.00	198.03	476.89	944.39	2090.53	3640.69	4669.89	5503.69	4680.75	5634.78	7143.16	7916.69	7669.43
2- **الاستخدامات** - سد الدين العمومي - التسديد المسبق للمديونية الخارجية - تمويل عجز الخزينة العمومية - سداد تسبيقات بنك الجزائر	221.10 - - -	184.47 - - -	170.06 - - -	156.00	165.56 57.14 - -	247.84 - - -	618.11 - 91.53 -	314.46 - 351.95 607.96	465.44 - 758.18 -	- - 364.28 -	- - 791.94 -	- - 1761.46 -	- - 2283.26 -	- - 2132.5 -
مجموع الاستخدامات	221.10	184.47	170.06	156.00	222.70	247.84	709.64	1454.36	1223.62	346.28	791.94	1761.46	2283.26	2132.5
رصيد الصندوق في نهاية السنة	232.14	171.53	27.97	320.89	721.69	2931.04	2931.04	3215.53	4280.47	4316.47	4842.84	5381.70	5633.43	5536.93

Source : Ministre Des Finance, Rapport de présentation de projet de loi finances pour 2014, P34.

فهرس المحتويات

المحتـويـــــات	الصفحة
❖ البسملة.....	II
❖ شكر وتقدير	III
❖ الإهداء.....	IV
❖ الملخص	V
❖ الفهرس المختصر.....	VII
❖ فهرس الجداول.....	VIII
❖ فهرس الأشكال.....	IX
❖ فهرس الملاحق.....	X
❖ فهرس المختصرات.....	XI
المقدمة العامة	
تمهيد.....	أ
الإشكالية الرئيسية	ب
فرضيات الدراسة	ب
أسباب اختيار الموضوع	ج
أهداف الدراسة.....	ج
أهمية الدراسة	د
المنهج المتبع وأدوات الدراسة.....	د
حدود الدراسة.....	هـ
الدراسات السابقة.....	هـ- ز
بيان الاستفادة والاختلاف مع الدراسات السابقة.....	ز
هيكل الدراسة.....	ح
الفصل الأول : الأزمات النفطية أسبابها، تداعياتها	**21-83**
تمهيد	22
المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي	23
المطلب الأول: تعريف النفط	23
المطلب الثاني: نشأة وتكون النفط	26
المطلب الثالث: خصائص ومميزا ت النفط	30
المطلب الرابع: أهمية النفط في الاقتصاد الحديث	34

المبحث الثاني: تطورات الأسواق العالمية للنفط والعوامل المحددة لها	38
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه	38
المطلب الثاني: مفهوم السوق النفطية وأنواعها	42
المطلب الثالث: الأطراف المؤثرة في السوق النفطية	45
المطلب الرابع: التطور التاريخي لسوق النفط العالمية وأساليب تسعير النفط	53
المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط	59
المبحث الثالث: الأزمات والتقلبات التاريخية لأسعار النفط	63
المطلب الأول: التقلبات التاريخية لأسعار النفط (1970 إلى 1986)	63
المطلب الثاني: التقلبات التاريخية لأسعار النفط(1986-2000)	68
المطلب الثالث: تطور أسعار النفط(2000-2016)	75
خلاصة الفصل	83
الفصل الثاني : الموازنة العامة في الجزائر	**84-120**
تمهيد	85
المبحث الأول: ماهية الموازنة العامة	86
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الموازنة العامة	86
المطلب الثاني: أنواع الموازنة العامة والتفرقة بينهما وبين الموازنات الأخرى	90
المطلب الثالث: أهمية الموازنة العامة	92
المبحث الثاني: الجانب النظري لقانون المالية والموازنة العامة في الجزائر	94
المطلب الأول: تعريف قانون المالية ومكوناته	94
المطلب الثاني: مبادئ ومراحل إعداد الموازنة العامة في الجزائر:	98
المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر	104
المبحث الثالث: علاقة أسعار النفط وصندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة	111
المطلب الأول: علاقة أسعار النفط بإيرادات ونفقات الموازنة العامة	111
المطلب الثاني: علاقة أسعار النفط برصيد الموازنة العامة	113
المطلب الثالث: علاقة صندوق ضبط الإيرادات بالموازنة العامة	114
خلاصة الفصل	118
الفصل الثالث : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	
تمهيد:	120

فهرس المحتويات

المبحث الأول: تطورات أسعار النفط، الموازنة العامة ووضعية صندوق ضبط الايرادات في الجزائر خلال الفترة (0201-2016)	121
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	121
المطلب الثاني: تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2010-2016)	124
المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر (2010-2016)	140
المطلب الأول: تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على النفقات العامة (2010-2016)	141
المطلب الثاني : تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على الايرادات العامة (2010-2016)	143
المطلب الثالث: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على موارد صندوق ضبط الإيرادات (2010 -2016)	145
المبحث الثالث: تحليل النتائج ومناقشة الفرضيات	148
المطلب الأول: نتائج الدراسة	148
المطلب الثاني: مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج	149
المطلب الثالث: التوصيات والاقتراحات	150
خلاصة الفصل	152
❖ **الخاتمة العامة**.....	153-155
❖ **قائمة المراجع**.....	156-169
❖ **الملاحق**.....	170-180
❖ **فهرس المحتويات**.....	181-183